

الجامعة الاردنية
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد والاحصاء

٥٩٦
٤٠٤
٤٠٤
٤٠٤

دالة الاستهلاك في الاردن
(دراسة نظريه وعلميه تبحث في سلوك الانفاق)
الاستهلاك الخاص

مجود

اعداد ٢٠٧ (١٦٢)

ابراهيم محمد أبو سمرة

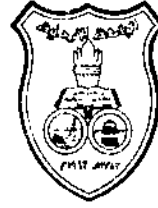


باشراف

الدكتور محمود سالم شحادة



قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية
الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية سنة (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)



Ref.

Date

١٩٨٤/٦/٢٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اجتمعت لجنة مناقشة رسالة الماجستير المقدمة من السيد ابراهيم محمد ابو سمرة
والتي عنوانها " دالة الاستهلاك في الاردن " بتاريخ ٢٥ رمضان ١٤٠٤ الموافق
١٩٨٤/٦/٢٥ ، والمؤلفه من :

الدكتور محمود سالم شحادة	مشرفاً
الدكتور احمد قطنا نسي	عضوا
الدكتور عبد خرابشه	عضوا
الدكتور احمد ابو شيخه	عضوا

(من المجلس القومي للتخطيط)

واذ تشيد اللجنة بأهمية ارسالة وستواها الاكادسي فانها تقرر اعتبار السيد ابراهيم
محمد ابو سمرة ناجحاً في درجة الماجستير في الاقتصاد وتوصي بمنحة هذه الدرجة .

د . احمد ابو شيخه د . عبد خرابشه د . احمد قطنا نسي د . محمود سالم شحادة

ح/أ

كلمة شكر وعرفان

يطيب لي ، ان اتقدم بشكري وعرفاني الي استاذي الدكتور محمود سالم شحاده الذي اشرف على هذه الاطروحة ورعاها بتوجيهاته وملاحظاته حتى خرجت بصورتها الحالية .

كما أجد لزاما عليّ ان اشكر الزملاء في البنك الاسلامي الاردني والبنك المركزي الاردني والجمعية العلمية الملكية الذين قدموا لي يد المساعدة مما يسر علي مهمة اعداد هذه الدراسة .

ولا يفوتني ان أتوجه بمعظيم امتناني الي ادارة البنك الاسلامي الاردني التي يسرت لي أمر طباعة هذه الدراسة والى الزميل محمد علي البيروتى الذي تحمل عبء طباعتها .

وختاما لا أنسى ما بذله ولدى مصطفى من جهد في تجهيز بيانات هذه الدراسة وتدقيقها فله مني الرضى .

وعلى الله التوفيق ،،،،

ابراهيم محمد أبو سمره



شعبان / ١٤٠٤ هـ

أيار / ١٩٨٤ م

المحتويات

<u>الصفحة</u>	
أ	شكرو عرفان
ب - ج	المحتويات
د - هـ	قائمة الجداول
و	قائمة الاشكال البيانية
ز	المقدمة
٢١ - ١	الفصل الأول : الاطار النظري لتفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص .
٥ - ١	٣اولا : الطلب بالاستهلاكى ضمن المفهوم العام للاقتصاد الكلى .
١٧ - ٥	ثانيا : فرضيات دالة الاستهلاك .
٢١-١٧	ثالثا : العوامل الاخرى التى تؤثر على الانفاق الاستهلاكي الخاص .
٤٢-٢٢	الفصل الثانى : دالة الاستهلاك فى الاقتصاد الاردنى .
٢٧-٢٣	اولا : اسلوب ومستلزمات التطبيق العملي .
٣١-٢٧	ثانيا : تحليل النتائج الاحصائية .
٣٩-٣١	ثالثا : التحليل الاقتصادى للنتائج المستخلصة .
(٤٢-٣٩)	ملحق الفصل الثانى : المقاييس الاحصائية المستخدمة فى اختبار نتائج التقدير الاحصائى .
٦١ - ٤٣	الفصل الثالث : أثر توزيع الدخل على سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص فى الاردن .
٥٣-٤٤	اولا : التوزيع الوظيفي للدخل .
٦١-٥٣	ثانيا : التوزيع الهيكلي للدخل .
٨٩ - ٦٢	الفصل الرابع : أثر العوامل الاخرى على الانفاق الاستهلاكي الخاص فى الاردن .
٧٣ - ٦٣	اولا : العوامل ذات الاثر الايجابى على الانفاق الاستهلاكي الخاص .
٨٨ - ٧٣	ثانيا : العوامل ذات الاثر السلبى على الانفاق الاستهلاكي الخاص .
٨٩	ثالثا : الاثر الصائى المحتمل للعوامل الاخرى مجتمعه

٩٠ - ١٠٠	الفصل الخامس : اثر التطور الزمني على دالة استهلاك الاردن .
٩١ - ٩٣	اولا : اسلوب البحث .
٩٣ - ٩٧	ثانيا : تحليل النتائج الاحصائية .
٩٧ - ١٠٠	ثالثا : التفسير الاقتصادي للنتائج الاحصائية
١٠١ - ١٠٤	الخاتمة
١٠٥	الملحق الاحصائي :
١٠٦ - ١١٥	- الجداول الاحصائية .
١١٦ - ١٢٠	- النتائج الاحصائية المستخرجه بواسطة الحاسب الالكتروني .
١٢١ - ١٢٩	قائمة المراجع :
١٢٢ - ١٢٧	- المراجع العربييه .
١٢٨ - ١٢٩	- المراجع الانكليزيه .
	ملخص الرساله باللغه الانكليزيه .

قائمة الحداول

الصفحة	البيان	رقم الجدول
٢٦	البيانات الخاصة بالاردن المستخدمة في التقدير الاحصائي لصيغ دالة الاستهلاك (للفرد باسعار عام ١٩٦٨)	١
٢٢	القيمة المقدرة للحمل الحدي للاستهلاك في بعض بلدان العالم.	٢
٣٥	نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الدخل في الاردن للفترة (١٩٥٩ - ١٩٨٢) .	٣
٣٦	نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق لبعض البلدان العربيه للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧) .	٤
٣٧	نسبة الانفاق القومي على الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق لبعض الدول العربيه للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧) .	٥
٤٨	التوزيع الوظيفي للدخل الشخصي المتاح في الاردن للفرد باسعار ١٩٦٨ خلال الفترة (١٩٥٩ - ١٩٨٢) .	٦
٥١	التوزيع النسبي للدخل الشخصي المتاح بين عوائد العاملين باجر وفاءش التشغيل وتحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة (١٩٥٩ - ١٩٨٢) .	٧
٥٢	نسبة عوائد العاملين باجر من الدخل القومي المتاح في عدد من البلدان .	٨
٥٥	توزيع الدخل الشخصي في الاردن لعام ١٩٧٣ .	٩
٥٦	توزيع اسر وافراد عينة دراسة نفقات الاسره (١٩٨٠) على فئات الانفاق والدخائل .	١٠
٥٩	التوزيع النسبي لاسر ونفقات عينة دراسة نفقات الاسره لعام ١٩٨٠ .	١١
٦٤	الاهمية النسبية لعدد سكان الحضر والريف ومحافظة العاصه في عامي (١٩٦١، ١٩٧٩) .	١٢
٦٦	الاهمية النسبية لانفاق على بعض السلع والخدمات من مجموع الانفاق السنوي لكل من الحضر والريف في عام ١٩٨٠ .	١٣
٦٨	حركة القادمين الى الاردن من غير الاردنيين والمغادرين الاردنيين خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) .	١٤
٦٩	عدد سيارات الصالون الخصوصيه المسجله في الاردن ومتوسط نصيب الفرد الاردني من الدخل الشخصي المتاح في الاعوام ١٩٧٤، ١٩٧٨، ١٩٨٢ .	١٥

الصفحة	البيانات	رقم الجدول
٧٠	نسبة امتلاك الاسر الاردنيه لبعض السلع المعمره ونسبة الانفاق عليها، وذلك في عام ١٩٨٠.	١٦
٧١	معدل التضخم في الاقتصاد الاردني (١٩٧٣-١٩٨٢)	١٧
٧٢	تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغراض التجاره العامه من قبل البنوك التجاريه خلال الفتره (١٩٧٠ - ١٩٨٢).	١٨
٧٤	الارقام القياسيه لايحارات المساكن.	١٩
٧٥	تطور الانفاق على الابنيه السكنيه خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٨٢).	٢٠
٧٦	تطور مساهمة الاسكان وبنك الاسكان في اقامة المساكن الخاصه خلال الفتره (١٩٧٤ - ١٩٨٢).	٢١
٧٨	تطور الارقام القياسيه لاسعار واجور الرعايه الطبيه.	٢٢
٧٩	جانب من لائحة الاجور الطبيه واسعار المستشفيات المطبقه اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٨٢.	٢٣
٨٠	عقود الزواج في الاردن خلال الفتره (١٩٧٥-١٩٨٢)	٢٤
٨١	اعداد طلبة التعليم العالي الاردنيين ونسبتهم من عدد السكان.	٢٥
٨٤	تطور حجم الودائع الادخاريه للمقيمين من القطاع الخاص لدى البنوك التجاريه والمؤسسات الماليه للفتره (١٩٧٤ - ١٩٨٢).	٢٦
٨٥	تطور أنشطة صندوق التوفير البريدي.	٢٧
٨٥	نشاط الاكتتاب في اسهم الشركات المساهمه العامه في الاعوام (١٩٧٨ - ١٩٨٣).	٢٨
٨٦	حركة تد اول الاسهم في سوق عمان الماليه.	٢٩
٨٨	معاملات بيع وشراء الاراضي وواردات دائره الاراضي والساحه من هذه المعاملات خلال الفتره (١٩٧٢ - ١٩٧٩).	٣٠

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	البيانات	رقم الشكل
٣٠	دالة استهلاك الاردن المقدره للفترة (١٩٥٩ - ١٩٨٢) .	١
٥٧	المنحنى التكرارى لتوزيع الدخل الشخصى لعينة عام ١٩٧٣ فى الاردن .	٢
٦١	المنحنى التكرارى لتوزيع انفاق اسر عينة دراسة تكاليف المعيشه (١٩٨٠) فى الاردن .	٣
٩٥	دالة استهلاك الاردن المقدره لكل من الفترة (١٩٥٩ - ١٩٧٢) والفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٢) .	٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

في المراحل الأولى للتنمية، تقتضي ظروف البلدان النامية، ومنها الأردن، التوفيق بين ما تتطلبه التنمية من تمويل وما يستوحبه ذلك من دعم للمدخسات الوطنية وخفض مقابل للنفقات الاستهلاكية، وبين ما تحرص عليه هذه البلدان من رفع للمستوى المعيشي لمواطنيها وما يستلزم ذلك من خفض للمدخرات الوطنية ودعم مقابل للنفقات الاستهلاكية. أي التوفيق في توزيع الدخل الذي يتاح لهـنـه البلدان بين ما ينفق منه على الاستهلاك وما يوجه منه للإدخار.

ويختلف الأسلوب الذي يمكن به تحقيق مثل هذا التوفيق باختلاف الجهة التي يقع الدخل تحت تصرفها. حيث يمكن تحقيق ذلك مباشرة بالنسبة لجزء الدخل الذي يقع تحت تصرف الدولة. أما الجزء الذي يقع تحت تصرف الأفراد فلا يمكن تحقيق توفيق معين بين ما يستهلك منه وما يدخر إلا من خلال التأثير على العوامل والاعتبارات التي تحكم السلوك العام للأفراد في قراراتهم الاستهلاكية (الإدخارية). ومن هنا تأتي ضرورة التعرف على هذه العوامل وتلك الاعتبارات حتى يمكن بالتالي اختيار الأسلوب الأنسب للتأثير عليها من أجل الوصول إلى نمط معين من التوزيع لهذا الجزء من الدخل.

هــ

وانطلاقاً من ذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث في العوامل المحددة للانفاق الاستهلاكي الخاص (الإدخار الخاص) والمفسره لسلوكه العام على المستوى الكلي في الأردن. وذلك من خلال الأخذ بالأسلوب الكمي بصورة أساسية في التحليل، حيث استخدمت النماذج الرياضية في توضيح العلاقات بين المتغيرات وطبقت الأساليب الإحصائية في قياس واختبار هذه العلاقات.

ختم الدراسة

هذا واشتملت الدراسة على خمسة فصول رئيسية، مهد لها الفصل الأول باستعراض تكليفي موجز لأهم الجوانب النظرية في تفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص والعوامل المحددة لهذا السلوك والصيغ المقترحة لدالة الاستهلاك. ومن هذا الاستعراض النظري انتقلت الدراسة إلى الجزء التطبيقي، حيث خصص الفصل الثاني لاختبار صيغ دالة الاستهلاك المقترحة إحصائياً للتعرف على أقدرها على تفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن. واستطرد لذلك، ناقش الفصل الثالث توزيع الدخل في الأردن باعتباره من أهم العوامل التي تؤثر على الانفاق الاستهلاكي الخاص. أما الفصل الرابع فقد اهتم بمناقشة الأثر المحتمل لبقية العوامل التي يتوقع أن يكون لها تأثير على هذا الانفاق في الأردن. واستكمالاً للبحث حاول الفصل الخامس ملاحظة تطور دالة استهلاك الأردن مع الزمن كما أجمل هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وعلى ضوء هذه النتائج خلصت الدراسة في النهاية إلى بعض التوصيات العامة.

الفصل الأول

الاطار النظري لتفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص

اولا : الطلب الاستهلاكي ضمن المفهوم العام للاقتصاد الكلي .

- ١ - الطلب الاستهلاكي ضمن الاطار العام للنظرية التقليدية .
- ٢ - الطلب الاستهلاكي ضمن الاطار العام لنظرية كينز .

ثانيا : فرضيات دالة الاستهلاك .

- ١ - فرضية الدخل المطلق لكينز .
- ٢ - اختبار فرضية الدخل المطلق .
- ٣ - تفسير سميت للمتناقض الظاهريين د التي الاستهلاك في الاجل القصير والاجل الطويل .
- ٤ - فرضية الدخل النسبي .
- ٥ - فرضية الدخل النسبي لمود بليمان .
- ٦ - فرضية دافيس .
- ٧ - فرضية براون .
- ٨ - فرضية ماك .
- ٩ - فرضية الدخل الدائم لغريد مان .

ثالثا : العوامل الاخرى التي تؤثر على الانفاق الاستهلاكي الخاص .

- ١ - العوامل الشخصية .
- ٢ - توزيع الدخل .
- ٣ - معدل الفائدة .
- ٤ - الاصول العاليه .
- ٥ - الموحودات من السلع المعمره .
- ٦ - تغيرات الاسعار والمستوقعات بشأنها .
- ٧ - التسهيلات الائتمانية للمستهلكين .
- ٨ - العوامل الديمغرافية .

الفصل الأول

الاطار النظري لتفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص

يحتمل جانب الاستهلاك ركنا أساسيا في النظرية الاقتصادية على المستوى الكلي ، كما تعظى بحوث الاستهلاك باهتمام بالغ من قبل الاقتصاديين ، وسنحاول في هذا الفصل التعرض بإيجاز لأهم الآراء التي طرحت في هذا الشأن ، وسنبداً بالقاء الضوء على موقع الطلب الاستهلاكي ضمن الاطار العام للنظرية الاقتصادية الكلية ، ومن ثم نستعرض أهم الفرضيات التي استقرت في الفكر الاقتصادي بخصوص دالة الاستهلاك والتي تناقش أساسا علاقة الانفاق الاستهلاكي الخاص بالدخل ، وفي نهاية الفصل نتناول العوامل الاخرى التي لها تأثير على الاستهلاك الخاص .

أولا : الطلب الاستهلاكي ضمن المفهوم العام للاقتصاد الكلي

تشكل النظرية التقليدية ومن بعدها النظرية العامة لكيهز الاساس النظري لتفسير العلاقات الاقتصادية على المستوى الكلي ، وسنحاول فيما يلي تبين الموقع الذي يحتله الطلب الاستهلاكي ضمن الاطار العام لهاتين النظريتين .

١ - الطلب الاستهلاكي ضمن الاطار العام للنظرية التقليدية

اعتقد الاقتصاديون التقليديون ، ان جميع الدخل المتولد عن الانتاج يجرى انفاقه في الحال على شراء السلع والخدمات ، الاستهلاكية منها ، والاستثمارية ، ولم يتصوروا ان يقوم الافراد بالاحتفاظ بجزء من هذا الدخل وحجبه بالتالي عن دورة الانفاق والدخل ، ويرجع هذا الاعتقاد الى قبولهم " لقانون ساي " (١) . حيث يفيد هذا القانون ان الطلب يتحدد بالعرض ويتساوى معه بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل ، أي أنهما في حالة توازن دائم . الأمر الذي يعني أن هناك تطابقا تاما ودائما بين منحني الطلب الكلي ومنحني العرض الكلي ، وبذلك لم يتخيل

(١) انظر: د . رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧١ ، ص (١٠) .

التقليديون نشوء فائض في الإنتاج أو قصور في الطلب بصورة عامة، وان كانوا لم يستبعدوا امكانية حدوث خلل جزئي طارئ لا يلبث ان يزول بفعل جهاز الاسعار والا جور، الذي تصوره شديد المرونة وسريع الاستجابة لاي خلل قد يطرأ على التوازن.

ويستند التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في " قانون ساي " السس الاعتقاد بأن النقود لا تعدوا أن تكون الأوسيلة للمبادلة وستارا يخفي من ورائه حقيقة تبادل المنتجات ببعضها دون ان تغير من هذه الحقيقة شيئاً. فالناس في نظر التقليديين لا يوجد لديهم رغبة في الاحتفاظ بالنقود لذاتها، ولا يقبلون عليها الا من أجل اتمام المبدلات (1) واستبعدوا بذلك ان يقوم الافراد " باكتناز " جزء من دخلهم على صورة أرصدة نقدية، وهذا ما قادهم الى الاعتقاد بأن المساواة حتمية بين العرض الكلي والطلب الكلي، لأن الدخل الذي لا ينفق على شراء سلع وخدمات استهلاكه لا بد وان ينفق على شراء سلع وخدمات استثمارية وذلك بتحويل الادخار تلقائياً الى استثمار.

أما الجهاز الذي يتحول عن طريقة الادخار (الامتناع عن الانفاق الاستهلاكي) الى انفاق استثماري فهو معدل الفائدة، حيث تشير النظرية التقليدية في الفائدة الى ارتباط الادخار بعلاقة طردية مع معدل الفائدة تتمثل في منحني عرض رؤوس الاموال في حين يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع معدل الفائدة، تتمثل في منحني الطلب على رؤوس الاموال. كما ان التغيرات التي تحدث على سعر الفائدة تكفل تحقيق التوازن التلقائي بين الادخار والاستثمار (2)، وان الجزء من الدخل الذي لا يتحول الى الاستثمار ينفق بالضرورة على الاستهلاك.

وما سبق يتضح أن التقليديين قد خلصوا الى ان الادخار (الامتناع عن الاستهلاك) مرتبط بعلاقة " دالية " بسعر الفائدة حيث ان سعر الفائدة يمثل في نظرهم ثمن التضحية بالاستهلاك الحالي، وذلك نظير الاستهلاك في المستقبل او ما يطلق عليه " عائد الانتظار " وأن ارتفاعه يحفز المجتمع على زيادة الادخار وتخفيض الانفاق الاستهلاكي، كما ان انخفاضه يدفع المجتمع الى تخفيض الادخار وزيادة الانفاق الاستهلاكي. وان ارتباط الادخار بعلاقة دالية بسعر الفائدة، يستتبع بالضرورة ان يكون الانفاق الاستهلاكي هو الآخر مرتبط بعلاقة دالية بسعر

(1) والاسميترسون، (ترجمة صلاح دباغ)، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي،

الجزء الثاني، مؤسسة فرنكسين للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٨، ص (١٤٤).

(2) رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص (١٦).

الفائدة، إلا ان هذه العلاقة تكون عكسية ويمكن صياغتها على النحو التالي :-

$$C = f(1) \quad (1/1)$$

حيث:

$$C = \text{الانفاق الاستهلاكي}$$

$$1 = \text{سعر الفائدة}$$

٢ - الطلب الاستهلاكي ضمن الاطار العام لنظرية كينز

أقر كينز في نظريته بان مجموع الدخل الذي يتولد في سياق الانتاج مساو في قيمته تماما لمجموع الانتاج، الا انه انكر ما جاء به " قانون ساي " من انفاق هذا الدخل بنفس سرعة الحصول عليه لان قرارات الانتاج الخاصة بتوليد الدخل لا تتطابق بالضرورة مع قرارات الانفاق (١)، فقرارات الانتاج التي يتحدد على أساسها مستوى الناتج (الدخل الحقيقي) تعتمد على مجموع توقعات المنتجين بالنسبة لقدرتها على بيع الانتاج بأسعار تغطي نفقات الانتاج (بما فيها الأرباح العادية) . أي أنها تعتمد على الإيرادات المرتقبة من الانتاج (٢)، وهذا يعني ان الطلب الكلي هو المحدد الحاسم، في نظر كينز للعرض الكلي (الانتاج)، وهو عكس ما نص عليه " قانون ساي " من ان العرض يخلق الطلب المساوي له . اما قرارات الانفاق او قرارات شراء الناتج، فتنشأ من وحدات الانفاق الرئيسية في الاقتصاد وهي : المستهلكون والمستثمرون .

وترجع الاختلافات بين النظرية التقليدية ونظرية كينز في الأساس، إلى الاختلافات في فروض كل منهما بشأن قرارات الانفاق التي يتخذها المجتمع. فالنظرية التقليدية تستبعد، كما لوحظ، رغبة المجتمع في الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة، مما يستتبع تحول جميع المدخرات تلقائياً إلى استثمارات وبالتالي استحالة تمويل الاستثمارات الجديدة من أرصدة معطلة، ومن هنا جاء اعتقادهم بتعادل العرض الكلي والطلب الكلي . أما نظرية كينز فانها لا تتقيد بهذه الفروض، وتتعترف برغبة المجتمع في الاحتفاظ بجزء من ثروته على شكل أرصدة نقدية . وبين كينز ان سلوك المجتمع الانفاقي يتوقف على قرارين مستقلين للافراد (٣) : يمثل القرار الاول في توزيع الدخل بين الانفاق الاستهلاكي والادخار، ويتوقف على " الميل للاستهلاك " وهو مستقل عن تغيرات سعر الفائدة، وذلك خلافا لما تراه النظرية التقليدية . أما القرار الثاني فيتمثل في توزيع الثروة بين أرصدة نقدية عاطلة وأصول تدر إيرادات، ويتوقف هذا القرار على " التفضيل النقدي " وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتغيرات سعر الفائدة .

(١) والاس بيترسون، الجزء الاول، مرجع سابق، ص (١٨١) .

(٢) د . أحمد حسني، تحديد مستوى الطلب الفعال، مذكرة رقم (١٦٢) معهد

التخطيط القومي - القاهرة ١٩٦٢، ص (٢٠) .

(٣) المرجع السابق، ص (٢١) .

وما دام المجتمع يقوم باعادة النظر في الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها فان قرارات الادخار التي يتخذها الافراد ، لا تتفق بالضرورة مع قرارات الاستثمار التي يتخذها المنظّمون . ومن هنا لا يتم التطابق بين منحني العرض الكلي والطلب الكلي ، وانما يتحدد مستوى التوازن والتشغيل عند نقطة تقاطعها ، وهو ما يطلق عليه كينز مستوى "الطلب الفعلي" (١) ، ولا يكون هذا المستوى بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل ، كما اعتقد التقليديون ، بل دون هذا المستوى ، في الغالب ، بسبب ميل الافراد للاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل أرصدة نقدية وحجبتها بالتالي عن دورة الانفاق والدخل ، ومن هنا جاءت دعوة كينز الى ضرورة التركيز على رفع مستوى الطلب الكلي للوصول الى مستويات اعلى من التشغيل والدخل (٢) .

وما تجدر الاشارة اليه ان كينز كان قد استند في تحليله الى نموذج البلدان المتقدمه التي تمتلك جهازا انتاجيا يتمتع بمرونة عالية ، ويستجيب العرض فيها بسرعة للتغيرات في الطلب ، وهو ما يختلف عن الوضع في البلدان النامية التي يتصف جهازها الانتاجي بضعف نسبي لاسباب تاريخيه واجتماعيه وسياسية وغيرها مما لا مجال لذكرها هنا . ولهذا فان درجة استجابة العرض الكلي للزيادة السريعة تحدث على الطلب الكلي ، في هذه البلدان ، غالبا ما تكون محدودا .

ومن جهة اخرى ، فان كينز لم يهتم ، اثناء بحثه لرفع مستوى الطلب الكلي ، ما اذا كان ذلك سيتم برفع الطلب الاستهلاكي او برفع الطلب الاستثماري نظرا لاستجابة الجهاز الانتاجي في الدول المتقدمه لزيادة الطلب الكلي أيما كان نوعها ، بينما يعتبر التفريق بين الزيادة في الطلب على الاستهلاك والزيادة في الطلب على الاستثمار مسألة في غاية الاهمية بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية . ففي ضوء عدم مرونة الجهاز الانتاجي ، وهو ما يعني عدم مرونة العرض الكلي ، فان الزيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية تؤدي في الغالب الى ارتفاع مستوى الاسعار او زيادة المستوردات . أما الزيادة في الطلب الاستثماري ، فان آثارها وخاصة المباشرة منها ، تنصرف بصورة عامة الى زيادة مستوى الانتاج والتشغيل ، كما تؤدي الى زيادة مرونة الجهاز الانتاجي ، وهذا ما ينسجم مع أهداف التنمية في هذه البلدان (٣) .

وهكذا ، وان كانت دعوة كينز تقوم في جانب منها على رفع الطلب الاستهلاكي وبالتالي تخفيض الادخار ، فان الضرورة تقتضي في البلدان النامية الحد من الاستهلاك وتنمية الادخار من أجل المساهمة في تمويل مشاريع التنمية وبالتالي رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق الاستثماري .

(١) رفعت المحجوب ، مرجع سابق ، ص (٦٢) .

(٢) المرجع السابق ، ص (١٥٨) .

(٣) المرجع السابق ، ص (٢٧٦) .

ووفقاً لنظرية كينز فان التغيرات في الطلب الاستثنائي تتوقف على العلاقات بين عائد الاستثمار (الكفاية الحدية لرأس المال) كما يقدره المنظمون، وبين سعر الفائدة كما يحدده السوق. أما التغيرات في الطلب الاستهلاكي فتتبع التغيرات في الدخل.

وقد عرفت آراء كينز بشأن تفسير الطلب الاستهلاكي الخاص "بفرضية الدخل المطلق" (1) "Absolute income hypothesis"، وذلك تمييزاً لها عن الفرضيات التي ظهرت فيما بعد ما سنتعرض له بشي "من التفصيل في الجز" التالي من هذا الفصل.

ثانياً : فرضيات دالة الاستهلاك

سنتناول في هذا الجز أهم الفرضيات التي استقرت في الفكر الاقتصادي بشأن دالة الاستهلاك ابتداءً من فرضية الدخل المطلق لكينز وانتهاءً بفرضية الدخل الدائم لفريدمان.

1 - فرضية الدخل المطلق "Absolute income hypothesis"

انطلق كينز من افتراض أساسي مفاده "ان الدخل هو المحدد الرئيسي للانفاق الاستهلاكي الخاص" (2)، وهو ما يعني ان التغيرات في الانفاق الاستهلاكي الخاص تفسرها بصورة أساسية التغيرات في مستوى الدخل.

وقد اطلق على العلاقة التي تربط بين الانفاق الاستهلاكي والدخل الميل للاستهلاك "Propensity to consume"، وهو مطابق لما اصطلح على تسميته فيما بعد بدالة الاستهلاك "Consumption function"، ويمكن التعبير عن هذه الدالة بالصيغة التالية :-

$$C = f(y) \quad (2/1)$$

حيث :

$$C = \text{الانفاق الاستهلاكي}$$

$$y = \text{الدخل}$$

(1) المرجع Jornal of economic literature, VOL.XI No.4 Dec.1973, P.(1304). Robert Ferber, "Consumer economics, A survey".

(2) جون مينر كينز، (ترجمة نهاد رضا)، النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود، بيروت 1962، ص (122).

وعن طريق دالة الاستهلاك يمكن تحديد القيم التي ينتقل اليها المتغير التابع (C) نتيجة التغييرات التي تحدث على المتغير المستقل (Y) (١) .

وقد استند كينز في تفسير العلاقة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي السليم ما أسماه القانون النفسي الأساسي " Fundamental Psychological law " حيث افاد " ان القانون النفسي الأساسي الذي نستطيع ان نركن اليه بكل اطمئنان ، سواء بصورة مطلقة ، من جراً معرفتنا بالطبيعة البشرية ، ام بالاستقراء من واقع التجربة هو ان الناس يميلون ، من حيث المبدأ بصورة وسطية الى زياد استهلاكهم بزيادة دخلهم ، ولكن بمقدار اقل من مقدار الزيادة في الدخل (٢) .

وينطبق هذا القول على وجه الخصوص ، في الاجل القصير ، حيث يصعب على الافراد خلاله تغيير نمط حياتهم المعيشية الذي الفوه . وبالتالي تكون التغييرات الانفاق الاستهلاكي أبطأ من التغييرات التي تحدث على الدخل ، مما يترتب عليه بالمقابل تغييرات ملحوظة على جانب الادخار (٣) .

وجاء كينز بمفهوم الميل الحدي للاستهلاك (٤)

" Marginal Propensity to consume M.P.C " ومفهوم الميل المتوسط للاستهلاك (٥) " Average propensity to consume A.P.C " واستناداً الى القانون النفسي الأساسي ، فان الميل الحدي للاستهلاك هو ، بوجه عام ، أقل من الميل المتوسط للاستهلاك ، وان قيمة كل منهما موجبه واقل من واحد صحيح : (٦)

$$0 < \frac{\Delta C}{\Delta Y} < \frac{C}{Y} < 1$$

(١) ما تجدر ملاحظته ، ان العلاقة الدالية التي تحدث عنها كينز هي علاقة بسين الدخل الحقيقي والانفاق الاستهلاكي الحقيقي اللذان يعودان لنفس الفترة الزمنية ، كما ان الدخل الذي عناء في هذه الحالة هو صافي الدخل الموجود تحت تصرف الاشخاص لاغراض الانفاق ، وهو ما يعرف في حسابات الدخل القومي بالدخل الشخصي المتاح

(٢) كينز ، مرجع سابق ، ص (١٢٢) .

(٣) المرجع السابق ، ص (١٢٣) .

(٤) يعرف الميل الحدي للاستهلاك بنسبة تغير الانفاق الاستهلاكي الخاص (C) الى تغير الدخل (Y) :

$$M.P.C = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

(٥) يعرف الميل المتوسط للاستهلاك بنسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص (C) الى الدخل (Y) :

$$A.P.C = \frac{C}{Y}$$

(٦) A.A Walters, " An introduction to econometrics ", London, (٦)

Macmillan Co, Second edition, 1970.P. (243).

وكنتيجة مترتبة على ذلك، فإن مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل هي الاخرى
موجبه واقل من واحد صحيح : (١)

$$0 < \frac{\Delta C}{\Delta Y} \cdot \frac{Y}{C} < 1$$

ومن جهة اخرى، اوضح كينز ان قيمة الميل المتوسط للاستهلاك تتناقض مع
زيادة الدخل وتتزايد مع تناقصه، وفسر هذه الظاهرة بقوة بواعث الاستهلاك لدى
الافراد عند مستويات الدخل الاقل والتي تدفعهم الى تلبية الحاجات الاساسية
من الاستهلاك، وفي هذه المرحلة تكون بواعث الادخار في حالة ضعف نسبي، ولا تكسب
قوة حقيقية الا بعد بلوغ مستوى من الاستهلاك يحقق حداً معيناً من الرفاه حيث تأخذ
عندها النسبة المدخره من الدخل في التزايد مع تزايد الدخل، وفي حالة انخفاض مستوى
الدخل عن حد معين، قد يزيد الانفاق الاستهلاكي عن الدخل المتحصل خلال نفس
الفترة نتيجة اضطرار الافراد في مثل هذه الحالة الى اللجوء الى ما كانوا قد ادخروه
في فترات سابقة (٢)

ولم يفصل كينز في شكل دالة الاستهلاك، الا ان الاقتصاديين يجمعون على
ان الدالة التي عنها تأخذ الصيغة الخطية التالية (٣).

$$C = B_0 + B_1 Y \quad (٣/١)$$

حيث :

B_0 تمثل قيمة الانفاق الاستهلاكي الخاص عندما يكون الدخل مساوياً للصفر
وهندسياً تمثل مقطع المنحنى .
 B_1 تمثل قيمة الميل الحدي للاستهلاك، وهندسياً تمثل درجة ميل
المنحنى.

بقي ان نذكر ان تركيز كينز على الدخل كمحدد اساسي للانفاق الاستهلاكي
الخاص لا يعني تجاهلاً منه لوجود عوامل اخرى (٤) لها تأثير على هذا الانفاق .
بل أقرب بوجود مثل هذه العوامل الا ان تأثيرها في نظره ثانوي او قليل الأهمية في

(١) Ibid.P.(244)

(٢) انظر كينز، مرجع سابق، ص (١٢٣ - ١٢٤) .

(٣) انظر F.Modigliani and E.Tarantelli, " The consumption function
in a developing economy and the Italian experience ", The Amer-
ican economic review , VOL.65 No,5 Dec.1975.P (826).

وايضاً الى :-

M.C.Timbrell, " Consumption functions " (David F. Heathfield, ed.)
Topics in applied macroeconomics, London; Macmillan com . 1976,
P(167).

(٤) سنتعرض لهذه العوامل في الجزء الثالث من هذا الفصل .

الظروف العادية (١). ومن هنا جاء تأكيدنا على ان دالة الاستهلاك في الأجل القصير تتمتع بقدر كاف من الاستقرار وان معظم التغيرات في الانفاق الاستهلاكي تفسرها التغيرات في الدخل .

٢ - اختبار فرضية الدخل المطلق

أجريت في اعقاب الحرب العالمية الثانية العديد من الابحاث التطبيقية لاختبار فرضية كينز لتفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي واستندت هذه الابحاث في الاصل الى بيانات الدخل والانفاق الاستهلاكي للولايات المتحدة المقدره من قبل سيمون كوزنتس " Simon Kuznets " ، للفترة الممتدة من عام ١٨٦٩ - ١٩٣٨ (٢). وأهم ما أظهرته تلك الابحاث ما يلي :-

أ - ضعف قدرة دالة كينز على التنبؤ لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (٣) ، حيث كانت الدالة المشتقة من بيانات الفترة ١٩٢٩ - ١٩٤٠ على النحو التالي :-

$$C = 171.6 + 0.79y \quad (٤/١)$$

في حين كانت الدالة المشتقة من بيانات الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٨ على النحو التالي :-

$$C = 104.9 + 0.86y \quad (٥/١)$$

وهذا يعني ان الميل الحدي للاستهلاك في المعادلة الثانية اعلى مما هو في المعادلة الاولى ، وبذلك لا تصلح المعادلة الاولى للتنبؤ لفترة المعادلة الثانية .

ب - ان الميل الحدي للاستهلاك هو اقل من الميل المتوسط للاستهلاك وكل منهما اقل من واحد صحيح ، وذلك بالنسبة للدوال المشتقة لفترات قصيره ، وهو ما ينسجم مع افتراضات كينز (٤).

(١) انظر: كينز، مرجع سابق ، ص (١١٧ - ١٢١) .

(٢) Dr. Al. Ameen, " The theory of the consumption function " , The Iraqi Journal of Economic and Administrative Research, Bagdad University, August 1977, P(30).

Gardner Ackley, Macroeconomic theory, New York; The Macmillan com. 1970, P.(248).

Walters, Op. Cit. P.(243). (٤)

ج - ان قيمة الميل المتوسط للاستهلاك ثابتة تقريبا في الاجل الطويل، حيث بقيت قيمته تتراوح ما بين ٨٤٪ - ٨٩٪ طيلة الفترة التي غطتها البيانات (١٨٦٩ - ١٩٣٨) (١) . وهذا يعني ان المستهلكين ينفقون نفس النسبة تقريبا من دخولهم على الاستهلاك بغض النظر عن التصاعد المستمر في القيمة الحقيقية لهذه الدخول ، كما يعني ذلك أيضا ان الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك ليسا ثابتين في الاجل الطويل فحسب Proportionality بين الانفاق الاستهلاكي والدخل في الاجل الطويل .

ومن هذه النتائج يبدو التناقض واضحا بين ما تتصف به علاقة الانفاق الاستهلاكي بالدخل في الاجل القصير وما تتصف به هذه العلاقة في الاجل الطويل . ومن هنا بدأ الاقتصاديون في البحث عن تفسير لهذه الظاهرة خارج افتراضات كينز التي وقفت عاجزة دون تقديم تفسير مقنع لها .

٣ - تفسير سميت للتناقض الظاهر بين د التي الاستهلاك في الاجل القصير والاجل الطويل .

اول من حاول تقديم تفسير للتناقض الذي ظهر بين دالة الاستهلاك في الاجل القصير ودالة الاستهلاك في الاجل الطويل هو آرثر سميث Arthur smith ، حيث افترض حدوث تحول في دالة الاستهلاك الى اعلى مع الزمن ، وبصورة مستقلة عن النمو في الدخل (٢) ، بمعنى ان هذا التحول قد يتم دون ان يكون هناك نمو في الدخل ، او ان النمو في الدخل قد يتم دون ان يصاحبه تحول في دالة الاستهلاك .

وعزى التحول الذي افترضه في دالة الاستهلاك الى عاملين رئيسيين (٣) :-
الاول - الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة حيث اثبتت الدراسات المستندة الى بيانات مقطعية Cross - section data عند اي نقطة من الزمن ان استهلاك الريفيين اقل وادخارهم اكثر مقارنة بابناء المدينة عند نفس المستوى من الدخل . ولهذا فان تدفق الريفيين الى المدينة من شأنه رفع دالة الاستهلاك الى اعلى . الثاني - السلع الاستهلاكية الجديدة التي تدخل السوق وتشكل اغراضا للمستهلكين لكي ينفقوا نسبة اعلى من دخولهم قياسا لما ينفقونه في الاحوال العادية .

(١) Ackley, OP.cit.P. (238).

(٢) Ibid,P. (241).

(٣) Ibid,P. (241).

واستنادا الى هذا التفسير فان سميت يكون قد أقر كينز في ان عدم التناسب " Non proportionality " ، هو الاصل في العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل ، أما التناسب الظاهر فيعود الى ان التحول في دالة الاستهلاك الى اعلى هو الذي يعيد ضبط النسبة بين الاستهلاك والدخل ، لتظهر وكأنها ثابتة مع الزمن ، واقترح سميت الصيغة المعدلة التالية لدالة الاستهلاك (١) :-

$$C = B_0 + B_1Y + B_2T \quad (٦/١)$$

حيث (T) تمثل عامل الزمن . ويظهر من خلالها اثر تطور العوامل المستقلة عن نمو الدخل . فاذا كان الانفاق الاستهلاكي (C) يميل للزيادة مع الزمن بفعل هذه العوامل ، ويمعزل عن نمو الدخل فان اشارة المعلمه (B₂) تكون موجبه ، اما اذا كان يتناقص مع الزمن فان اشارتها تكون سالبه ، وفي حالة عدم تأثره مع الزمن فان قيمتها تكون صفرا (٢) .

فرضية الدخل النسبي (٣) (٤)
Relative - Income hypothesis

تعزى الصياغة المتكاملة لهذه الفرضية الى جيمس ديسنجرى (٤) " J. duesenberry " ، الذي انطلق في تحليله من المستوى الجزئي ، ورأى ان تفضيلات المستهلكين ليست مستقلة ، وانما هي مترابطة مع بعضها البعض ،

(١) Ibid, P.(241).

(٢) من خلال تطبيق اسلوب الانحدار على بيانات الولايات المتحدة للفترة

(١٩٢٣ - ١٩٤٠) حصل سميت على التقدير التالي لمعادلة الانحدار:

$$C = 76.58 + 0.76Y + 1.15T$$

قد اعطت ميل حدى للاستهلاك مقداره ٧٦ر . ، وبزيادة متوسط الانفاق

الاستهلاكي للفرد ، وبالسعار الثابتة ، بمقدار ١٥ر ١ دولارا لكل سنه

وباستقلال تام عن تغيير الدخل ، انظر المرجع السابق ، ص (٢٤٢) .

(٣) اول ما بحث في هذه الفرضية كل من D.S.Brady و R.D.Friedman

وذلك في عام ١٩٤٧ ، انظر :-

Timbrel, op.Cit.P.(186)

(٤) وردت هذه الصياغة في كتابه :-

" Income, saving and the theory of consumer behavior "

الذي نشر لأول مره عام ١٩٤٩ .

فكل اسره تحاول ان تحاكي ، في استهلاكها ، استهلاك الاسر الاخرى وخاصة الاعلى منها ودخلاً (١) . وبذلك يكون الانفاق الاستهلاكي للأسره لا يعتمد فقط على دخلها وانما يعتمد ايضا على نمط الاستهلاك السائد في اوساط الاسر ذات الدخل الاعلى .

وفي تفسير دالة الاستهلاك في الأجل القصير والتناقض الظاهر بينها وبين دالة الاستهلاك في الاجل الطويل افترض ديسنبري في تحليله ان العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل ليست عكسيه مع الزمن ، خلافا لما اعتقده كينز (٢)

واستند ديسنبري في افتراضه السابق ، الى الحالة النفسية للمستهلكين ومقاومتهم لاي تخفيض في المستوى الاستهلاكي الذي الفوه ، ففي حالة انخفاض دخلهم عن اعلى مستوى عرفوه ، فانهم سيتشبثوا بالمستوى السابق للاستهلاك ، ويحاولوا ان يكون التغيير الذي يطرأ عليه في اضيق الحدود ، ودون ان يعبأوا كثيرا بما قد يصيب ادخاراتهم من نقص . واذاما عاد الدخل الى الارتفاع باتجاه المستوى السابق فان الانفاق الاستهلاكي سيزداد ببطء مع زيادة ملحوظه في الادخار . وبمجرد ان يتجاوز الدخل اعلى مستوى له في السابق ، فان الانفاق الاستهلاكي يتبع في زيادته الزيادة في الدخل وتصبح نسبة الاول للثاني ثابتة في هذه المرحله (٣) .

وهكذا فان الافراد الذين يسهل عليهم تقبل الزيادة في الاستهلاك يجدون من الصعب على انفسهم تقبل اي تخفيض لهذا الاستهلاك عن المستوى الذي الفوه واعتادوا عليه ، وهذه الحالة تواجه الافراد عادة في الاجل القصير ، اما في الاجل الطويل ، وحيث يكون الاتجاه العام للدخل هو الزيادة ، فان نمو الانفاق الاستهلاكي يتبع النمو الذي يحصل للدخل ، وتستقر بالتالي قيمة الميل المتوسط للاستهلاك حول نسبة معينه ، وفي هذا تفسير للمشاهدات الاحصائية . وانسجاما مع الافتراضات

(١) J. Duesenberry, Income, saving and the theory of consumer behavior, Newyork; Oxford university press, 1967 , P.(1).

(٢) يعني هذا الافتراض انه في حال انخفاض الدخل بنفس النسبة التي كان قد ارتفع بها من قبل فان الانفاق الاستهلاكي لن ينخفض بنفس النسبة التي كان قد ارتفع بها بل بنسبة اقل . اي ان حركة الانفاق الاستهلاكي المصاحبه لحركة الدخل ليست متشابهة في حالة انخفاض الدخل مع حالة ارتفاعه انظر المرجع السابق ، ص (١) .

(٣) والا. بيترسون ، ج. ١ ، مرجع سابق ، ص (٢٦٠) .

السابقه اقترح ديسنبري الصيغة التالية لدالة الاستهلاك في الاجل القصير (١) :-

$$\frac{C}{Y} = B_0 + B_1 \frac{Y}{Y_0} \quad (٧/١)$$

حيث (Y_0) تمثل اعلى دخل سابق * Previous peak income * ووفقا لهذه الصيغة فان الميل المتوسط للاستهلاك هو دالة في نسبة الدخل الجارى الى اعلى دخل سابق ، فاذا كان نمو الدخل بنسبة ثابتة (٣٪) مثلا فان النسبة ($\frac{Y}{Y_0}$) تبقى ثابتة وبالتالي يبقى الميل المتوسط للاستهلاك ثابت هو الآخر (وهو ما يفترض في الاجل الطويل) ، اما اذا انخفض الدخل عن مستواه السابق فان الميل المتوسط للاستهلاك سيرتفع ، واذا ما عاد الدخل الى الارتفاع ، بعد الانخفاض ، فان الميل المتوسط للاستهلاك سيعود للانخفاض (وهو ما ينسجم مع الافتراضات في الاجل القصير) ، وذلك نظرا الى ان اشارة (B_1) ستكون سالبة (٢) .

٥ - فرضية الدخل النسبي لموديليانى

توصل فرنكو موديليانى "Franco Modigliani" الى نتائج مقاربة للنتائج التي توصل اليها ديسنبري بشأن العلاقة بين دالة الاستهلاك في الاجل القصير والاحل الطويل . حيث ايد ديسنبري في ان التغيرات في الانفاق الاستهلاكي يجب ان لا تربط بتغيرات مستوى الدخل الجارى بصورته المطلقة ، وانما بنسبة هذا الدخل الى اعلى مستوى قد تحقق له من قبل ، وذهب في تحليله الى ابعاد مسا تصور ديسنبري ، وذكر بان البطء في انخفاض مستوى الانفاق الاستهلاكي ، المصاحب لانخفاض مستوى الدخل عن اعلى مستوى له من قبل ، لا يعود لمقاومة المستهلكين لتخفيض مستوى استهلاكهم فحسب ، وانما نتيجة البطالة التي تتفشى عادة خلال هذه الفترة ايضا ، وما يصاحب ذلك من اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المتميزة بميلها العالي للاستهلاك ، خاصة وان جزء الدخل الاكبر تأثرا بحالة الكساد هو العائد من الارياح . وهذه العوامل مجتمعة هي التي تفسر ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك عندما ينخفض مستوى الدخل ، وانخفاضه عند ارتفاع الدخل (٣) .

ويتفق موديليانى مع ديسنبري بشأن الاجل الطويل . وبأن نسبة الاستهلاك من الدخل تصبح ثابتة بمجرد ان يتجاوز الدخل اعلى مستوى قد تحقق في السابق ،

(١) Duesenberry, op.cit.P.(90).

(٢) قدر ديسنبري صيغته لدالة الاستهلاك من البيانات الخاصة بالولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٢٩ - ١٩٤٠) وكانت نتائج هذا التقدير على النحو التالي :-

$$\frac{C}{Y} = 1.196 - 0.25 \frac{Y}{Y_0}$$

انظر المرجع السابق ، ص (١١١) .

(٣) والاس بيترسون ، ج/١ ، مرجع سابق ، ص (٢٦٣) .

الا انه يفسر هذه الظاهرة بالعرض المستمر للسلع المستجده في الاسواق وبالتحسن الذي يحدث على السلع القديمه (١) . ان تمتص هذه السلع التي تعرض بالتدريج، النمو الحقيقي في دخل جميع فئات المجتمع والنتاج عن النمو طويل الاجل فسي الدخل الحقيقي للاقتصاد بأكمله، وهذا هو السبب الرئيسي الذي يرتكبه موديليانى للثبات طويل الاجل في نسبة الاستهلاك الى الدخل، او في نسبة الادخار الى الدخل .

وفي ضوء ذلك، اقترح موديليانى الصيغة المبسطة التاليه لدالة الاستهلاك في الاجل القصير (٢) :-

$$\frac{C}{Y} = B_0 - B_1 \frac{(Y - Y_0)}{Y} \quad (٨/١)$$

ويمكن اعادة ترتيب هذه الصيغة لوضعها في الصيغة القياسيه لدالة الاستهلاك وذلك على النحو التالي :-

$$C = (B_0 - B_1) Y + B_1 Y_0 \quad (٩/١)$$

وتمثل ($B_0 - B_1$) الميل الحدى للاستهلاك في الاجل القصير في حين تمثل (B_1) الميل الحدى للاستهلاك في الاجل الطويل (٣) .

٦ - فرضية دافيس " Davis hypothesis "

خالف ت.ى. دافيس " T.E.Davis " في عام ١٩٥٢ (٤) كل من ديسنبرى وموديليانى الرأى، وبين ان اعلى مستوى للانفاق الاستهلاكي وليس اعلى مستوى للدخل هو الذى يبقى يؤثر على الانفاق الاستهلاكي اللاحق . واقترح الصيغة التاليه لدالة الاستهلاك :-

$$C = B_0 + B_1 Y + B_2 C_0 \quad (١٠/١)$$

حيث (C_0) ترمز الى اعلى مستوى سابق للانفاق الاستهلاكي .

٧ - فرضية براون " Brown hypothesis "

تقدم بهذه الفرضيه ت.م. براون " T.M.Brown " عام ١٩٥٢ (٥) ، ومفادها ان عد مساييرة التغيرات في الانفاق الاستهلاكي في الاجل القصير، للتغيرات في مستويات الدخل تعود الى الارتباط القوي بين مستوى الانفاق الاستهلاكي وعوامل

(١) المرجع السابق، ص (٢٦٤) .

(٢) Timbrell, OP.Cit, P. (169).

(٣) E.Malinvaud, Statistical methods of econometrics, North - Holland publishing com, Second edd, 1970, P.(125) .

(٤) Ferber, OP.Cit,P. (1305).

(٥) Balvir Singh and Aman Milah, " the consumption function:....."

اجتماعيه ونفسيه كالمادة والعرف والمستويات الاجتماعية وغيرها من العوامل غير القابل للتغيير في الاجل القصير وتؤدي بالتالي الى تباطؤ في تغيير الانفاق الاستهلاكي مقارنة بالتغيير الذي يحدث على الدخل، وترتبطا على ذلك رأى براون ان حال مستوى الانفاق الاستهلاكي في السنة السابقة كمتغير مستقل في السنة الاستهلاك، على اعتبار ان هذا المستوى هو نتاج تلك العوامل، بالإضافة الى انه يحمل في طياته أثر أعلى مستوى للدخل السابق الذي افترضه كل من ديسنجرى وموديليانى (١). واقترح براون الصيغة التالية لدالة الاستهلاك :-

$$C = B_0 + B_1 Y + B_2 C^{-1} \quad (11/1)$$

حيث (C-1) ترمز الى مستوى الانفاق الاستهلاكي في السنة السابقة.

٨ - فرضية ماك " Mack hypothesis "

يتلخص افتراض ماك " Mack " في ان الانفاق الاستهلاكي لا يتحدد مستواه فقط بواسطة مستوى الدخل الجارى وانما ايضا بمقدار التغيير في مستوى هذا الدخل. واستنادا الى ذلك اقترح الدالة التالية للاستهلاك (٢) :-

$$C = B_0 + B_1 y + B_2 \Delta Y \quad (12/1)$$

حيث (Y) ترمز الى تغيير الدخل السنوى.

ويمكن اعادة ترتيب هذه الصيغة على النحو التالي :-

$$C = B_0 + (B_1 - B_2) Y - B_2 Y^{-1} \quad (13/1)$$

حيث (Y-1) ترمز الى الدخل في السنة السابقة.

أى ان الانفاق الاستهلاكي هو دالة في الدخل الجارى للسنة الحالية والدخل في السنة السابقة.

..... The permanent income versus the habit persistence hypothesis ", The review of economic and statistics, VOL. LVIII No.1, Feb. 1970, P. (96).

Timbrell, op.cit. P. (170). (1)

Milton Friedman, A theory of the consumption function, Princeton: National Bureau of economic research, Sixth printing, 1971, P. (139). (2)

تنطلق هذه الفرضية التي طورها ميلتون فريدمان "Milton Friedman" عام ١٩٥٧ من ان خطط المستهلك للانفاق لا تستند الى دخله الجارى، كما اعتقد كينز، وانما تبني على اساس دخله المتوقع خلال السنوات المقبلة، واقترح تقسيم الدخل الجارى الى جزئين :- جزء دائم (YP) "Permanent income" وجزء مؤقت (Yt) "Transitory income" اى ان :-

$$Y = YP + Yt \quad (14/1)$$

وعرف الدخل الدائم بأنه الدخل الذى يتوقع الفرد الحصول عليه بصورة عاديه وفي ضوء العوامل التاليه :- (١)

أ - الثروة الغير شخصيه "The nonhuman wealth"

ب - المكتسبات المتوقعة استنادا للصفات الشخصيه كالتدريب، والموهبه والشخصيه.

ج - المكتسبات المتوقعة استنادا لموقع الشخص في النشاط الاقتصادى كالوظيفة التي يمارسها.

أما الدخل المؤقت فهو الدخل الذى يحصل عليه الفرد من غير العوامل المذكوره اعلاه، والتي تحدث بشكل مفاجىء وبدون توقع، اى بطريق الصدفة، ولهذا فان قيمة الدخل المؤقت قد تكون سالبه او موجبه، ومن المنتظر في الاجل الطويل ان تتعادل القيم السالبه مع القيم الموجبه وتصبح القيمه المتوسطه (المتوقعه) لهذا الدخل تعادل الصفر.

وبالمثل قسم فريدمان الانفاق الاستهلاكي الى جزئين : جزء دائم

"Permanent consumption" (Cp) وجزء مؤقت "Transitory consumption" (Ct) اى أن :-

$$C = Cp + Ct \quad (15/1)$$

والانفاق الدائم هو عبارة عن الانفاق المخطط له بناء على الدخل الدائم بحيث يبقى نسيبه ثابتة منه. أما الانفاق الاستهلاكي المؤقت فهو الجزء الذى لا يؤخذ بعين الاعتبار حينما يخطط الفرد لانفاقه، وانما يحدث نتيجة احوال غير عاديه

Ibid, P. (21).

(١)

Ibid, P. (22).

(٢)

وغير متوقعه (١). واقترح فريدمان الصيغة التالية للتعبير عن العلاقة التي تربط بين الانفاق الاستهلاكي الدائم والدخل الدائم (٢) :-

$$C_p = K Y_p \quad (16/1)$$

حيث (K) ثابت قيمته اقل من واحد وتمثل الميل الحدى للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك ايضا ، وذلك بالنسبة للاستهلاك الدائم والدخل الدائم (٣) وهذا يعني ان الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الدائم هي اقل باستمرار من الزيادة في الدخل الدائم . وتكون بذلك قيمة مرونة الاستهلاك الدائم بالنسبة للدخل الدائم واحد صحيح .

ولعل عدم توفر بيانات عن الدخل الدائم هو اهم ما يواجه فرضية فريدمان ، حيث ان البيانات المنشورة عن الدخل تتعلق بالدخل الجارى فقط ، لذا اقترح فريدمان تقدير قيم الدخل الدائم عن طريق الوسط المرجح للدخل

(١) افترض فريدمان عدم وجود اى علاقة بين الدخل الدائم والدخل الموقت ، أو بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الموقت ، وكذلك ما بين الدخل الموقت والاستهلاك الموقت ، ويمكن وضع هذه الافتراضات بالصيغة الرياضية التالية :-

$$\text{Covariance } (C_t, C_p) = \text{Cov.}(Y_p, Y_t) = \text{Cov.}(Y_t, C_t) = 0$$

حيث " Covariance " تعني التباين وتقيس العلاقة بين المتغيرات ، واذا كانت قيمته تعادل الصفر فان العلاقة تكون معدومه . كما افترض من اجل التبسيط في النواحي التطبيقية ان القيمة المتوسطة " Expectation " لكل من الدخل الموقت والاستهلاك الموقت تعادل الصفر :-

$$\text{exp.}(c_t) = \text{Exp.}(y_t) = 0$$

Ibid, P.(22-30).

انظر:

Ibid, P. (115).

(٢)

(٣) ذكر فريدمان ان قيمة (K) تعتمد على كل من القيمة المتوسطة للمعدل الفائد ، ونسبة الشراه الغير شخصيه الى الدخل الدائم ، وعوامل اخرى مثل التركيب العمرى للسكان ، ومتوسط حجم الاسره ، ومستوى التعليم ، وذوق المستهلكين .

Ibid, P.(17, 19, 115, 119) .

الحالي والسابق وباستخدام معامل ترجيح متناقص هندسيا * مع سنوات الدخل (١).

وقد وضع هذا الاقتراح بالصيغة الرياضية التالية (٢):

$$Y_p(t) = (1-\beta) [Y(t) + \beta Y(t-1) + \beta^2 Y(t-2) + \dots + \beta^\infty Y(t-\infty)] \quad (١٧/١)$$

حيث (β) تمثل عامل الترجيح وتتراوح قيمتها ما بين الصفر والواحد صحيح ،

وباحلال الصيفه (١٦/١) والصيفه (١٧/١) في المعادله (١٥/١) ، ومن خلال المعالجه الجبريه فان صيغة فريدمان تأخذ الصوره التاليه (٣):

$$C(t) = K(1-\beta)Y(t) + \beta C(t-1) \quad (١٨/١)$$

وهذه الصيفه شبيهة بالصيفه التي اقترحها براون (١١/١) الموضعه سابقا ولكن بدون ان تحتوى على حد ثابت .

ثالثا: العوامل الاخرى التي تؤثر على الانفاق الاستهلاكي الخاص

لم يتناول الجزء السابق من البحث جميع العوامل التي يعتقد ان لها تأثير على النفقات الاستهلاكية ، بل اقتصر البحث على العوامل الاساسيه القابله للقياس وفي هذا الجزء نستعرض بقية العوامل ، الثانويه نسي تأثيرها ، وهي في معظمها اما لا تتوفر عنها بيانات او انها غير قابله للقياس اصلا ، وبالتالي يصعب ادخالها كمتغير مستقل في علاقة دالية مع الانفاق الاستهلاكي . وما تجدر الاشارة اليه ان اثر هذه العوامل يظهر من خلال التفسير في معاملات دالة الاستهلاك ، حيث يمسز لها اي تغير على هذه المعاملات .

١- العوامل الشخصية

تتضمن هذه العوامل الصفات الاساسيه للانسان والعادات والتقاليد التي تولد عند الافراد الرغبة في الامتناع عن استهلاك جزء من دخلهم وادخاره ، وحدد كينز ثمانية من الدوافع الانسانية للدخار وهذه الدوافع هي (٤) :- تكوين احتياطي للطوارئ الغير متوقعه ، بنا احتياطي لحاجات متوقعه في المستقبل كالشيخوخه وتعليم الاطفال ، الحصول على دخل اكبر في المستقبل عن طريق استثمار المدخرات ، تحسين مستوى المعيشة في المستقبل ، الشعور بنوع من الاستقلال عن طريق تكوين

* اي يتناقص عامل الترجيح وفقا لقانون المتواليه الهندسيه هكذا :

$$\left(\frac{1}{3}\right) , \left(\frac{1}{3}\right)^2 , \left(\frac{1}{3}\right)^3$$

Ibid, (115). (١)

See Timbrell ,Op.Cit,P.(175)and Malinvaud,Op.Cit,P.(146)and (٢)

Balvir . Aman,Op.Cit,P. (96).

Ibid. (٣)

(٤) انظر: كينز، مرجع سابق ، ص (١٣٥ - ١٣٧) .

الثروة، تكوين رأس مال لاستخدامه في التجارة والمضاربة، حماية الورثة بترك ثروته لهم، إشباع شهوة البخل.

ومن الملاحظ على هذه الدوافع أنها ذاتية تقررها العوامل الثقافية في كل مجتمع، وبالتالي تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لاختلاف العادات والتقاليم والمعتقدات الدينية والتجارب الماضية والطموحات المستقبلية، وإن هذه العوامل كما هو واضح غير قابلة للقياس الكمي ولا تتبدل بسهولة في الأجل القصير، إلا أنها إذا ما قويت في مجتمع من المجتمعات فإنها ستؤدي في حال ثبات العوامل الأخرى، إلى رفع دالة الادخار إلى أعلى وتخفيض دالة الاستهلاك إلى أسفل والعكس في هذه الحالة صحيح.

توزيع الدخل

ثبت للاقتصاديين أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى فئات الدخل الأعلى هو أقل مما هو لدى فئات الدخل الأدنى (١) وعلى هذا، فكلما كانت الفئات الأعلى تستحوذ على أغلبية دخل المجتمع فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض الميل المتوسط للاستهلاك المجتمعي بأسره، أما إذا كانت الفئات الثامنة هي التي تستحوذ على هذه الأغلبية فإن ذلك سيرفع الميل المتوسط للاستهلاك في المجتمع. وليس الميل المتوسط للاستهلاك وحده هو الأعلى لدى فئات الدخل الأدنى بل إن الميل الحدي للاستهلاك هو الأعلى عندها أيضاً.

ومن هنا يعتبر النمط السائد لتوزيع الدخل في المجتمع من أهم العوامل الثانوية التي تقرر مستوى دالة الاستهلاك وميلها. فكلما اقترب توزيع الدخل إلى المساواة، مع ثبات باقي العوامل، فإن ذلك سيؤدي إلى رفع مستوى دالة الاستهلاك إلى أعلى، وربما أيضاً إلى رفع ميلها، وبالمقابل فإن الاتجاه نحو مزيد من التباين يؤدي إلى عكس ذلك.

ومن المعلوم أن نمط توزيع الدخل في أي مجتمع تقرر عدة عوامل منها حقوق الملكية ونظام الضريبة، والضمان الاجتماعي وغيرها، وهذه العوامل لا تتغير فسي الأحوال العادية، بسرعة، وبالتالي يبقى تأثير توزيع الدخل على النفقات الاستهلاكية ثابتاً تقريباً، أما إذا طرأ على هذه العوامل تغيير محسوس لأي سبب من الأسباب فإن ذلك سيترك أثره على نمط توزيع الدخل وبالتالي على موقع دالة الاستهلاك.

Ackley, DP. Cit. P. (297).

(١)

٣ - معدل الفائدة

أعتقد التقليديون ، كما لوحظ في بداية الفصل ، ان معدل الفائدة هو المقرر الاساسي للاستهلاك ، الا ان كينز قلل من اهمية هذا العامل واعتبر تأثيره على نفقات الافراد الاستهلاكية ثانوي وذو اهمية نسبية قابلة للاهمال (١) ، كما لا يوجد من بين الاقتصاديين الحاليين من يعتقد ان لسعر الفائدة اي اثر محسوس على مستوى الادخار او الاستهلاك (٢) ، وكل ما يمكن تصوره اثر محدود في حالات معينة فقط ، فالاشخاص الذين يسمون الى الحصول على دخل محدود سنويا من وراء الفوائد على مدخراتهم فانهم سيخفضون من حجم مدخراتهم في حال ارتفاع معدل الفائدة ، ويحدث العكس في حال انخفاض هذا المعدل ، ومن جهة اخرى فان ارتفاع معدل الفائدة يؤدي الى تخفيض القيمة السوقية للموجودات المالية كالاسهم والسندات ، وقد يؤدي هذا الى زيادة الادخار للتعويض عما فقدته القيمة الحقيقية لهذه الموجودات ، كما ان ارتفاع معدل الفائدة يرفع فسي العادة اسعار البيع بالتقسيط ، وهو ما يؤدي الى تخفيض في الانفاق الاستهلاكي ، وبالتالي زيادة في الادخار . وبهذا تكون التأثيرات المتوقعة لاسعار الفائدة على الانفاق الاستهلاكي غير مؤكدة وغير عامة وفي اتجاهات متعاكسة (٣) .

٤ - الاصول المالية

تشكل ممتلكات المستهلكين من الموجودات المالية والوسائله كالنقد والحسابات في المصارف والسندات والاسهم وما شابهها قوة انفاق احتياطية يمكن اللجوء اليها في اوقات الضرورة وخاصة اذا ما كان يسهل تحويلها الى قوة شرائية ، كما ويفترض ان يضعف توفرها حاجة المستهلكين الى ادخارات جديدة من الدخل الجاري ويقوى لديهم الرغبة في زيادة الاستهلاك مما يترتب عليه تحول في دالة الاستهلاك الى اعلى . غير ان هذا الاثر يعتمد الى حد كبير على نمط توزيع هذه الموجودات بين فئات المجتمع ، فاذا ما كانت تتجمع لدى فئات الدخل الاعلى يصبح تأثيرها على مستوى الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد امر مشكوك فيه لان هذه الفئات التي اعتادت على ادخار نسبة عالية من دخلها وتجمعت لديها هذه الاصول ما ادخرته في الاصل ، فمن الارجح ان تحافظ على مستوى ما اعتادت عليه من ادخارات (٤) .

(١) كينز مرجع سابق ، ص (١٢٠) .

(٢) Ackley, Op. Cit. P(268) .

(٣) والاس بيترسون ، مرجع سابق ، ص (٢٥٢) .

(٤) والاس بيترسون ، ص (٢٤٣) .

ومن جهة اخرى قد يكون للتغيرات في القيمة الحقيقية للاصول العاليه بعض الاثر على قرارات المستهلكين ، فانخفاض القيمة الحقيقيه لهذه الاصول ، نتيجة ارتفاع المستوى العام للاسعار ، قد يدفع الافراد لزيادة ما يدخرونه من الدخل الجارى ليحافظوا على مستوى القيمة الحقيقية لموجوداتهم بهذا يودى الى انخفاض فسي مستوى دالة الاستهلاك ، وبالمقابل قد يترتب على انخفاض الاسعار تحول فسي دالة الاستهلاك الى اعلى . وهذا هو ما يعرف بأثر بيجو للاسعار (1) .

٥ - الموجودات من السلع المعمره

توفر السلع المعمره خدمة الى مالكيها طيلة فترة حياتها ، مما يضمن طلبهم عليها اثناء هذه الفترة وبالتالي يقلل من نفقاتهم الاستهلاكية الكلية الا ان اقتناء مثل هذه السلع قد ينشط ، من جهة اخرى ، انواعا اخرى من الانفاق ، فمالك السيارة سيقوم بشراء البنزين والاطارات وقطع الغيار وغيرها ، كما ان تبادل هذه السلع ، كما بليت ، اورغب في اقتناء انواع جديده منها ، سيؤدى الى ارتفاع فسي مستوى الانفاق الاستهلاكي .

وهكذا ليس من السهل الاقرار بوجود علاقة محددة بين المخزون من السلع المعمره والانفاق الاستهلاكي او اتجاهات هذه العلاقة ان وجدت .

٦ - تفسيرات الاسعار والتوقعات بشأنها

من المعلوم ، ان القيمة الحقيقية للدخل النقدي تنخفض مع ارتفاع المستوى العام للاسعار ، ومن الجائز ، في مثل هذه الحالة ، ان يحاول المستهلكون المحافظه على مستوى المعيشه الذي اعتادوا عليه بزيادة نسبة ما ينفقونه من دخلهم ، مما يودى الى رفع الميل المتوسط للاستهلاك وبالتالي حدوث تحول في دالة الاستهلاك الى اعلى وهذا الاستنتاج ، كما هو ملاحظ ، هو عكس الاستنتاج الخاص " باثر بيجو " بشأن الارتفاع العام للاسعار .

وقد توهم توقعات المستقبل بالنسبة لتغيرات الاسعار في موقع دالة الاستهلاك وميلها ، فشيوع التوقع باستمرار ارتفاع مستوى الاسعار ، اى بوقوع تضخم زاحف ، قد يدفع الناس الى زيادة مخصصات الاستهلاك من دخلهم ، والتعجيل في شراء بعض السلع للاستفادة من فرق السعر .

(1) نسبة الى الاقتصادى بيجو الذى قدم هذا التحليل ، انظر:

Ackley, O.P. Cit. P. (272).

٧ - التسهيلات الائتمانية للمستهلكين

توفر التسهيلات الائتمانية التي توضع تحت تصرف المستهلكين فرصة لزيادة نفقاتهم الاستهلاكية اكثر مما لو اقتصرت مشترياتهم على دخولهم الجارية. الا أن انتشار ظاهرة التسهيلات الائتمانية وخاصة البيع بالتقسيط، يرتب على المستهلكين بالمقابل تسديد المبالغ المقرضة في تواريخ لاحقة، ولهذا فان تأثير هذا العامل على مستوى النفقات الاستهلاكية يعتمد على العلاقة بين معدل الاقتراض الجديد ومعدل التسديد، فاذا ما زادت مجموع القروض الجديدة عن المبالغ المسددة، للقروض القديمة، فان ذلك سيؤدي الى زيادة نسبية في النفقات الاستهلاكية. اما اذا زادت المبالغ المسددة عن قيمة المشتريات الجديدة فان نسبة النفقات الاستهلاكية الى الدخل ستخف.

٨ - العوامل الديمغرافية

هناك العديد من العوامل الديمغرافية التي يتوقع انها تؤثر على مستوى الانفاق الاستهلاكي في المجتمع، فمن المتوقع ان الميل المتوسط للاستهلاك هو اعلى لدى الاسر ذات العدد الكبير والتي لديها اطفال في المدارس، وانه اعلى عند سكان المدن منه عند سكان الريف، وكذلك فانه اعلى لدى فئات العمال والمزارعين ما هو لدى فئات رجال الاعمال (١).

ولهذا فان اي تغيير قد يطرأ على مثل هذه العوامل من المتوقع ان يؤدي الى تغيير في قيمة الميل المتوسط للاستهلاك وكذلك في الميل الحدي للاستهلاك لدى المجتمع ككل، وبالتالي الى تحول في موقع دالة الاستهلاك لذات المجتمع.



Ackley, O.P. Cit. P. (298).

(١)

الفصل الثاني

دلالة الاستهلاك في الاقتصاد الأردني

أولاً : أسلوب ومستلزمات التطبيق العملي .

- ١ - صيغة دالة الاستهلاك .
- ٢ - المتغيرات والبيانات .
- ٣ - الاختبارات الاحصائية .

ثانياً : تحليل النتائج الاحصائية .

ثالثاً : التحليل الاقتصادي للنتائج المستخلصة .

- ١ - الميل الحدي للاستهلاك .
- ٢ - الميل المتوسط للاستهلاك .
- ٣ - العرونة الدخلية للاستهلاك .

ملحق الفصل الثاني : المقاييس الاحصائية المستخدمة في اختبار نتائج :
التقدير الاحصائي .

الفصل الثاني

دالة الاستهلاك في الاقتصاد الاردني

استعرضنا في الفصل الاول اهم الفرضيات الخاصة بدالة الاستهلاك، ونحاول في هذا الفصل التطبيقي اختبار هذه الفرضيات بالنسبة للاقتصاد الاردني بهدف التعرف على اقدرها على تفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص فسي الاردن . وسنمهد لذلك بالتعريف بالاسلوب الذي اتبع في التحليل والادوات التي استعملت فيه .

أولا : اسلوب ومستلزمات التطبيق العملي

اتبع اسلوب المربعات الصغرى "Least Squares Method" لتقدير معادلات الانحدار "Regression equations" لصيغ دالة الاستهلاك، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالاردن في الفترة (١٩٥٩ - ١٩٨٢) وبلاستعانة بالحاسب الالكروني في استخراج النتائج الاحصائية . وسنحاول فيما يلي تحديد الصيغ التي اخضعت للاختبار، ومن ثم التعريف بالمتغيرات والبيانات الخاصة بها ، واخيرا نقدم توضيحا للمقاييس الاحصائية التي استخدمت في اختبارات نتائج التقدير الاحصائي .

١ - صيغ دالة الاستهلاك

اخضعت ثنائي صيغ مختلفه لدالة الاستهلاك للاختبارات الاحصائية وهي جميعا تستند لفرضيات الاقتصاديين التي استعرضناها في الفصل الاول وهذه الصيغ هي :-

$$C(t) = B_0 + B_1 Y(t) \quad (1/2)$$

$$C(t) = B_0 + B_1 Y(t) + B_2 T \quad (2/2)$$

$$\frac{C(t)}{Y(t)} = B_0 + B_1 \frac{Y(t)}{Y_0} \quad (3/2)$$

$$C(t) = B_0 + B_1 Y(t) + B_2 Y_0 \quad (٤/٢)$$

$$C(t) = B_0 + B_1 Y(t) + B_2 C_0 \quad (٥/٢)$$

$$C(t) = B_0 + B_1 Y(t) + B_2 Y(t-1) \quad (٦/٢)$$

$$C(t) = B_0 + B_1 Y(t) + B_2 C(t-1) \quad (٧/٢)$$

$$C(t) = B_0 + B_1 Y(t) + B_2 Y(t-1) + B_3 C(t-1) + B_4 T \quad (٨/٢)$$

٢ - المتغيرات والبيانات

تشتمل الصيغ السابقة على سبعة متغيرات، وباستثناء عامل الزمن (T) ، فقد استخدمت قيمها في التحليل بالنسبة للفرد الواحد وبأسعار عام ١٩٦٨ .

ونظرا لعدم توفر معلومات عن التغيرات الخاصة في أسعار كل متغير، فقد تم تقدير قيمها جميعا بالاسعار الثابتة عن طريق استخدام الارقام القياسية الضمنية للأسعار لما قبل عام ١٩٦٨^(١) وباستخدام الارقام القياسية لتكاليف المعيشة لما بعد ذلك. اما متوسط نصيب الفرد منها فقد احتسب بتقسيم قيمها على عدد السكان بالنسبة لكل سنة.

ومن الحدير بالذكر ان بيانات الفترة (٥٩ - ٦٦) تخص الضفتين، وبينما تقتصر بيانات باقي الفترة على الضفة الشرقية وحدها. وفيما يلي تعريف بالمتغيرات المختلفة والبيانات الخاصة بها^(٢) :-

أ - الانفاق الاستهلاكي الخاص (للفرد) (C)^(٣)

" Percepta private consumption expenditure "

وبمعنى هذا المتغير متوسط نصيب الفرد من انفاق الافراد المقيمين في الاردن على السلع والخدمات لاغراض الاستهلاك النهائي . وقد استخدمت انبياسات

- (١) هذه الارقام منشوره في نشرة الحسابات القومية (١٩٥٢ - ١٩٧٦) .
 (٢) مع ملاحظة البيانات المستخدمة في التحليل هي بأسعار عام ١٩٦٨ وبالنسبة للفرد.
 (٣) قد يشار الى هذا المتغير بتعبير الانفاق الاستهلاكي عندما لا يخشى وقوع التباين مع الانفاق الحكومي على الاستهلاك .

السنوية المنشورة عن هذا المتغير في نشرة الحسابات القومية التي تصدر عن دائرة الاحصاءات العامة .

ب - الدخل الشخصي المتاح (الفرد) (Y) (١)

" Per capita disposable personal income "

وهو متوسط نصيب الفرد من الدخل الذي يمكن للأفراد التصرف به وأمساً بانفاقه على الاغراض الاستهلاكية او باادخاره ، ونظرا لعدم نشر البيانات الخاصة بهذا المتغير ، فقد تم الحصول عليها بجمع بيانات الانفاق الاستهلاكي الخاص وبيانات الادخار الخاص بالنسبة لكل سنة والمنشورة في نشرة الحسابات القومية السابق ذكرها . وما يجدر ذكره ان عدم توفر بيانات دقيقة عن الادخار الخاص قبل عام ١٩٥٩ كان السبب في عدم مد فترة الدراسة للسنوات السابقة على هذا العام .

ج - اعلى دخل سابق (الفرد) (Y₀)

" Previous peak per capita income "

هو اعلى دخل في السنوات السابقة ابتداءً من السنة التي تسبق السنسنة المعنيه مباشرة . وقد تم الحصول على قيم هذا المتغير من خلال استعراض السلسلة الزمنية للدخل .

د - اعلى انفاق استهلاكي سابق (الفرد) (C₀)

" Previous peak per capita consumption expenditure " له نفس مفهوم المتغير السابق ، الا انه يتعلق بالانفاق الاستهلاكي .

هـ - الدخل السابق (الفرد) (Y_{t-1})

" Previous per capita income "

هو الدخل الذي يخص السنة السابقة على السنة المعنيه مباشرة ، وقد تم الحصول على قيم هذا المتغير من خلال استعراض السلسلة الزمنية للدخل .

و - الانفاق الاستهلاكي السابق (الفرد) (C_{t-1})

" Previous per capita consumption expenditure "

له نفس مفهوم المتغير السابق ، الا انه يتعلق بالانفاق الاستهلاكي .

ز - عامل الزمن (T) "Time factor"

اعتبرت الارقام (١ ، ٢ لغاية ٢) تمثل على التوالي سنوات الدراسة . ويوضح الجدول رقم (١) البيانات الخاصة بهذه المتغيرات .

(١) قن يشار لهذا المتغير بتعبير (الدخل) عند ما لا يخشى وقوع التباس مع أنواع الدخل الأخرى .

جدول رقم (1)
البيانات الخاصة بالاردن المستخدمة في التقدير الاحصائي
لصيغ دالة الاستهلاك (باسعار عام 1968م)

دينار للفرد

السنة	الاستهلاك الاسمي (م)	المتاح الشخصي الداخلي (٧٤)	دخل سابق اجمالي (٧٥)	استهلاك الاسمي (٥٥)	السابق الداخلي (٧٤)	الاستهلاك الاسمي (م)	عام الدينار (٧٤)
1959	63ر٤	63ر٤	63ر٤	63ر٤	63ر٤	63ر٤	١
1960	59ر٧	61ر٧	63ر٤	63ر٤	63ر٤	63ر٤	٢
1961	69ر٤	74ر٩	69ر٤	69ر٤	69ر٤	69ر٤	٣
1962	72ر٠	72ر٠	72ر٠	72ر٠	72ر٠	72ر٠	٤
1963	72ر٠	72ر٠	72ر٠	72ر٠	72ر٠	72ر٠	٥
1964	74ر٢	82ر١	74ر٢	74ر٢	74ر٢	74ر٢	٦
1965	79ر٣	87ر٦	79ر٣	79ر٣	79ر٣	79ر٣	٧
1966	80ر٢	80ر٢	80ر٢	80ر٢	80ر٢	80ر٢	٨
1967	80ر٠	90ر١	80ر٢	80ر٢	80ر٢	80ر٠	٩
1968	90ر٤	97ر٨	90ر٤	90ر٤	97ر٨	90ر٤	١٠
1969	99ر٤	106ر٨	99ر٤	99ر٤	106ر٨	99ر٤	١١
1970	88ر٥	88ر٨	99ر٤	99ر٤	88ر٨	88ر٥	١٢
1971	87ر٢	89ر٢	99ر٤	99ر٤	88ر٨	87ر٢	١٣
1972	84ر٨	83ر١	99ر٤	99ر٤	89ر٢	84ر٨	١٤
1973	76ر١	87ر٦	99ر٤	99ر٤	83ر١	76ر١	١٥
1974	87ر٥	101ر١	99ر٤	99ر٤	87ر٦	87ر٥	١٦
1975	91ر٧	113ر٥	99ر٤	99ر٤	101ر١	91ر٧	١٧
1976	99ر٥	113ر٥	99ر٤	99ر٤	105ر٢	99ر٥	١٨
1977	106ر١	113ر٥	99ر٤	99ر٤	113ر٥	106ر١	١٩
1978	114ر٤	130ر٣	106ر١	106ر١	113ر٥	114ر٤	٢٠
1979	114ر٤	149ر٦	114ر٤	114ر٤	130ر٣	114ر٤	٢١
1980	127ر٦	155ر٥	114ر٤	114ر٤	149ر٦	127ر٦	٢٢
1981	122ر٠	155ر٥	127ر٦	127ر٦	155ر٥	122ر٠	٢٣
1982							٢٤

المصدر: الملحق الاحصائي - جدول رقم (1)، (2)

٣ - الاختبارات الاحصائية

أخضعت معادلات الانحدار المقدره لصيغ دالة الاستهلاك لعدة اختبارات احصائية لتبين افضل هذه الصيغ واقدرها على تفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي في الاردن ، وهذه الاختبارات هي :- الخطأ المعياري للتقدير (S.E) ، معامل التحديد (R^2) ، اختبار فيشر (F) ، اختبار ستيوننت لسعوامل الانحدار (t) ، اختبار داربون واتسون (D) . حيث يوحد تعريف بهذه الاختبارات وتطبيقاتها في ملحق هذا الفصل .

ثانيا : تحليل النتائج الاحصائية

ظهرت النتائج التالية للتقدير الاحصائي :-

$C(t) = 21.210 + 0.677 Y(t)$ $t_{(c)} = (18.22)$ $R^2 = 0.940 \quad \bar{R}^2 = 0.937 \quad S.E = 5.4\% \quad F_{(c)} = 341.8 \quad D = 1.49$ $t_{(t)} = 2.074 \quad F_{(t)} = 4.38 \quad d_1 = 1.27 \quad d_u = 1.55$	(٩ / ٢)
$C(t) = 20.762 + 0.687 Y(t) - 0.043T$ $t_{(c)} = (8.29) \quad (-0.14)$ $R^2 = 0.940 \quad \bar{R}^2 = 0.934 \quad S.E = 5.5\% \quad F_{(c)} = 163.28 \quad D = 1.56$ $t_{(t)} = 2.08 \quad F_{(t)} = 3.47 \quad d_1 = 1.19 \quad d_u = 1.55$	(١٠ / ٢)
$\left(\frac{C(t)}{Y(t)} \right) = 1.025 - 0.119 \left(\frac{Y(t)}{Y_D} \right)$ $t_{(c)} = (-0.129)$ $R^2 = 0.037 \quad \bar{R}^2 = -0.006 \quad S.E = 7.6\% \quad F_{(c)} = 0.85 \quad D = 0.75$ $t_{(t)} = 2.074 \quad F_{(t)} = 4.38 \quad d_1 = -0.27 \quad d_u = 1.55$	(١١ / ٢)
$C(t) = 21.210 + 0.677 Y(t) - 0.00 Y_D$ $t_{(c)} = (18.22) \quad (0.00)$ $R^2 = 0.940 \quad \bar{R}^2 = 0.937 \quad S.E = 5.4\% \quad F_{(c)} = 341.8 \quad D = 1.49$ $t_{(t)} = 2.08 \quad F_{(t)} = 3.47 \quad d_1 = 1.19 \quad d_u = 1.55$	(١٢ / ٢)
$C(t) = 21.210 + 0.677 Y(t) - 0.00 C_D$ $t_{(c)} = (18.22) \quad (0.00)$ $R^2 = 0.940 \quad \bar{R}^2 = 0.937 \quad S.E = 5.4\% \quad F_{(c)} = 341.8 \quad D = 1.49$ $t_{(t)} = 2.08 \quad F_{(t)} = 3.47 \quad d_1 = 1.19 \quad d_u = 1.55$	(١٣ / ٢)

$$C(t) = 19.996 + 0.515 Y(t) + 0.181 Y(t-1) \quad (14/2)$$

$$t_{(c)} = (4.26) \quad (1.40)$$

$$R^2 = 0.045 \quad \bar{R}^2 = 0.939 \quad S.E = 5.3\% \quad F_{(c)} = 179.33 \quad D = 1.43$$

$$t_{(t)} = 2.08 \quad F_{(t)} = 3.47 \quad d_1 = 1.19 \quad d_u = 1.55$$

$$C(t) = 15.869 + 0.552 Y(t) + 0.206 C(t-1) \quad (15/2)$$

$$t_{(c)} = (6.50) \quad (1.61)$$

$$R^2 = 0.946 \quad \bar{R}^2 = 0.941 \quad S.E = 5.2\% \quad F_{(c)} = 184.74 \quad D = 1.47$$

$$t_{(t)} = 2.08 \quad F_{(t)} = 3.47 \quad d_1 = 1.19 \quad d_u = 1.55$$

$$C(t) = 14.601 + 0.556 Y(t) + 0.062 Y(t-1) + 0.172 C(t-1) - 0.166 T \quad (16/2)$$

$$t_{(c)} = (4.154) \quad (0.28) \quad (0.781) \quad (-0.518)$$

$$R^2 = 0.947 \quad \bar{R}^2 = 0.936 \quad S.E = 5.4\% \quad F_{(c)} = 85.02 \quad D = 1.925$$

$$t_{(t)} = 2.093 \quad F_{(t)} = 2.90 \quad d_1 = 1.01 \quad d_u = 1.78$$

بالنظر، في البداية، الى نتائج الاختبارات الاحصائية التي تهتم بفحص العلاقة بجمعها (R^2 , \bar{R}^2 , F , $S.E$) يلاحظ ان المعادله (11/2) هي المعادله الوحيده التي لم تبلغ نتائج اختباراتها مستويات مرضيه، بينما كانت مستويات هذه النتائج للمعادلات الاخرى متقاربة ومقبولة عموماً.

فمن ملاحظة قيم معامل التحديد (R^2 , \bar{R}^2)، يبدو بوضوح ضعف العلاقة التي تمثلها المعادله (11/2) والتي تستند الى افتراضات "ديسبيري" حيث لم تصل النسبة التي تفسرها هذه المعادله من تباين المتغير التابع الى 1%، وبمعكس ذلك اظهرت نتائج هذا المعامل بالنسبة للمعادلات الاخرى ان هذه النسبة لا تقل عن 93%، وتعطي الفروقات الطفيفه بين قيم (\bar{R}^2) لهذه المعادلات انطباعاً اولياً بان (γ) هو المتغير الحاسم في تفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص، حيث لم تساهم المتغيرات الاخرى التي اضيفت على المعادله (9/2) الا بنسب ضئيله في تفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي.

ويؤيد اختبار (F) النتيجة السابقه، حيث بين هذا الاختبار بالنسبة للمعادله (11/2) ان ($F_c < F_t$) وهو ما يشير الى ان معامل الانحدار في هذه المعادله لا يختلف، بمستوى معنويه 5%، عن الصفر، واستناداً الى ذلك يمكن التقرير بان العلاقة التي اقترحها ديسبيري لا تنطبق على الوضع في الاردن، بينما يلاحظ بالنسبة للمعادلات الاخرى ان ($F_c > F_t$) مما يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع وكل متغير من المتغيرات التفسيريه. ويظهر ان المعادله (9/2) قد حصلت على اعلى قيم (F_c) وهذا مؤشر اولي على ان الصيغه التي

تستند لافراضات " كينز " هي افضل الصيغ، الا ان الجزم في هذه المسألة يتطلب مراجعة باقي الاختبارات وخاصة اختبار (t) للمعاملات .

وتظهر قيم الخطأ المعياري للتقدير (SE) ، وهو الاختبار الثالث الذي يتفحص العلاقة بمجموعها ، نتائج متقاربه للنتائج التي توصل اليها الاختبارين السابقين ، فاعلى نسبة خطأ سجلتها المعادله (١١ / ٢) حيث بلغت (٢٦٪) ، بينما كانت هذه النسبة لباقي المعادلات متقاربه وتراوحت ما بين (٥٢٪ - ٥٥٪) .

وبالاستناد الى نتائج الاختبارات الثلاث السابقة ، يمكن التقرير بعدم صلاحية صيغة " ديسنري " واسقاطها من التحليل اللاحق ، اما بالنسبة للصيغ الاخرى فلم تكن هذه الاختبارات حاسمه في التعرف على افضلها ، وهو ما يمكن الاعتماد في حسمه على نتائج الاختبارات الاخرى .

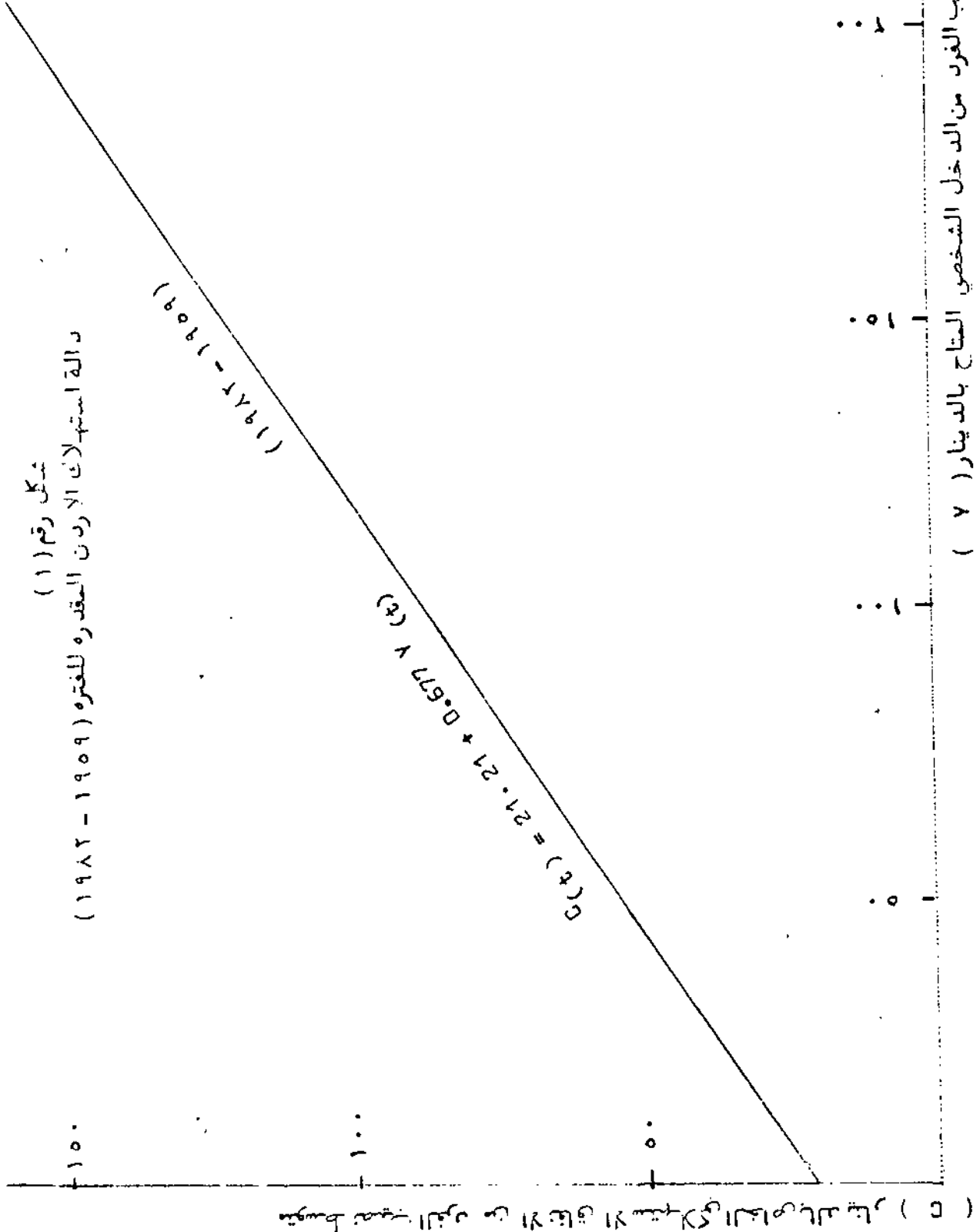
وقبل البدء في مناقشة نتائج اختبار (t) تجدر ملاحظة عدم ظهور قيمة لمعالمي (γ_0) و (γ_1) وهو ما يشير سلفا الى عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين والانفاق الاستهلاكي الخاص (C) . وملاحظة نتائج اختبار (t) بخصوص المتغيرات الاخرى وبمستوى معنويه مقداره ٥٪ يظهر ان (t_{γ_0}) كانت اكبر من (t_{γ_1}) بالنسبة لمعامل (γ_0) فقط ، وهذا يشير الى ان معامل (γ_0) هو المعامل الوحيد الذي يقر هذا الاختبار اختلاف قيمته معنويا عن الصفر ، بينما لم يؤكد وجود مثل هذا الاختلاف بالنسبة لمعاملات باقي المتغيرات . وهذه النتائج تؤكد وجود العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والدخسل الشخصي المتاح ، في حين لم تؤكد هذه الاختبارات وجود هذه العلاقة مع باقي المتغيرات المقترحه .

ومن هنا يمكن التقرير بان الصيغه الافضل والاقدر على تفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن هي صيغة " كينز " وذلك وفقا للبيانات المستخدمه والاسلوب الاحصائي المتبع ونتائج الاختبارات الاحصائيه المطبقه . ويوضح الشكل رقم (١) المعادله (٩ / ٢) التي تمثل الداله المقدره للاستهلاك في الاردن .

ولا تؤثر نتائج اختبار داريون واتسون (D) على القرار السابق ، حيث لم تؤكد هذه النتائج او تنفي وجود ارتباط بين قيم حد الخطأ الا بالنسبة للمعادله الاخير (١٦ / ٢) ، اما نتائجه للمعادلات الاخرى ، فلم تكن حاسمه ومن بينها معادله " كينز " .

شكل رقم (١)

دالة استهلاك الأردن المقدره للفترة (١٩٥٩ - ١٩٨٢)



متوسط نصيب الفرد من الدخل الشخصي المتاح بالدينار (د)

ثالثاً : التحليل الاقتصادي للنتائج المستخلصة

تبين من التحليل الاحصائي ان افضل صيغ الدخل الاستهلاك واقدرها على تفسير سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن هي الصيغة المنسجمة مع آراء كينز او ما اصطلح على تسميته بفرضية الدخل المطلق، والتي تقضي بأن الدخل الشخصي المتاح هو المحدد الاساسي للانفاق الاستهلاكي الخاص، اما المتغيرات الاخرى المقترحة من قبل الاقتصاديين فلم تؤيد الاختبارات التي احرقت ان لها تأثير ملموس على هذا الانفاق بالنسبة للاردن. وفيما يلي تحليلاً اقتصادياً للنتائج الاحصائية المستخلصة على ان يتم التوسع في هذا التحليل في الفصول اللاحقة.

١ - الميل الحدي للاستهلاك "M.P.C"

باعتقاد معادلة الانحدار المقدرة لنموذج " كينز " كدالة للاستهلاك في الاردن، فان الميل الحدي للاستهلاك الذي يعادل ٠.٦٧٧ يشير الى ان كل تغير في متوسط نصيب الفرد من الدخل الشخصي المتاح بمقدار دينار ينتظر ان يؤدي الى تغير في متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار ٠.٦٧٧ من الدينار، اما الباقي من التغير في الدخل والبالغ ٠.٣٢٣ من الدينار فهو ما سيتم تغيره به متوسط نصيب الفرد من الادخار الخاص (١)

(١) من المعروف في علم الاحصاء ان القيمة المقدرة لمعامل الانحدار لا تعادل بالضرورة القيمة الحقيقية لها في المجتمع الاحصائي، غير انه يمكن استناداً الى القيمة المقدرة للمعامل (b_1) انشاء حدين تقع بينهما القيمة الحقيقية للمعامل (θ_1) بمستوى معين من الثقة، ويحسب هذين الحدين هكذا :-

$$\theta_1 = b_1 \pm (t_t) (S.E.b_1)$$

حيث "S.E.b₁" الخطأ المعياري المقدّر للمعامل b₁

$$\theta_1 = 0.677 \pm (2.074) (0.037) \quad \text{وبالتعمير ينتج :-}$$

$$0.600 < \theta_1 < 0.754$$

وحيث استخدم مستوى معنوية مقداره ٥٪ عند استخراج قيمة (t) الجدوليه، فانه يمكن التقرير بمستوى ثقة مقداره ٩٥٪ ان قيمة الميل الحدي للاستهلاك الحقيقي (θ_1) لن تقل عن ٠.٦٠ ولن تزيد عن ٠.٧٥٤. وبالمقابل فان الميل الحدي للادخار الخاص لن يقل عن ٠.٢٤٦ ولن يزيد عن ٠.٤٠.

وبمقارنة القيمة المقدرة للميل الحدى للاستهلاك في الاردن مع قيمته المقدرة بنفس الاسلوب لبعض بلدان العالم، يبدو ان مستوى الميل الحدى للاستهلاك في الاردن منخفض نسبيا عن مستواه لهذه البلدان وذلك كما هو واضح من الجدول التالي :-

جدول رقم (٢)
القيمة المقدرة للميل الحدى للاستهلاك في
بعض بلدان العالم

المصدر	الميل الحدى للاستهلاك	الفتره	البلد
١	٠.٧٨	١٩٧٠ - ١٩٥٢	ايطاليا
٢	٠.٨٥	١٩٦٨ - ١٩٥٨	استراليا
٣	٠.٨٤	١٩٧٢ - ١٩٥٦	كوريا الجنوبيه
٤	٠.٨٦	١٩٥٨ - ١٩٤٦	الولايات المتحده
٥	٠.٨٤	١٩٦٣ - ١٩٤٦	مصر
—	٠.٦٨	١٩٨٢ - ١٩٥٩	الاردن

F. Modigliani and E. Tarantelli " The consumption function i (1) in developing economy and the italian experience The American economic review, Vol.65 No.5 , December 1975. P.(826).

David J. Smyth and Patrick C. McMahon " The Australian short- run consumption function " The economic record, Vol 48 No 122, Jun 1972 . P.(222). (٢)

B. Song, "Empirical research on consumption behavior evidence from rich and poor LDCs." Economic development and cultural change, 1981, P.600 . (٣)

Ackley Op.Cit.P.(248) (٤)

(٥) د. حسين. العمري، دراسة الطلب وتقدير الاستهلاك، دار المعارف بـمصر، ١٩٦٧ ص (٤٠).

وان انخفاض الميل الحدي للاستهلاك في الاردن عن مستواه في بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، ايطاليا، استراليا) يخالف الحقيقة الاقتصادية التي تفيد بان الميل الحدي للاستهلاك اعلى لدى المجتمعات الاقل في مستوى دخلها. كما ان الانخفاض النسبي للميل الحدي للاستهلاك في الاردن يخالف الاعتقاد السائد بان المجتمع الاردني لديه نزعة قوية نحو الاستهلاك مما يشير الى ان مرد هذا الانخفاض بعض العوامل المحلية مما سيتم تبينه في الفصول اللاحقة.

٢ - الميل المتوسط للاستهلاك

تراوح الميل المتوسط للاستهلاك في الاردن خلال سنوات الدراسة مع الزمن وبالتالي مع ارتفاع الدخل، ويتقدر معادلة الانحدار التي تربط بينه وبين عامل الزمن كانت النتيجة كما يلي :

$$\left(\frac{G_t}{Y_t} \right) = 0.997 - 0.007 T \quad (17/2)$$

وتشير هذه النتيجة الى ان نسبة ما ينفقه الفرد الاردني من دخله على الاستهلاك تتناقص في المتوسط بحوالي ٧٪ كل سنة. وهذا المسلك للميل المتوسط للاستهلاك ينسجم مع ما افترضه كينز في هذا الشأن. وتعني هذه النتيجة بالمقابل ان الميل المتوسط للدخار الخاص في الاردن يتجه للصعود بنفس النسبة (٧٪) كل سنة. وهذا مؤشر ايجابي يخدم ما تنشده السياسة الاقتصادية في الاردن. من زيادة مساهمة الموارد المحلية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال فترة الدراسة بلغ المتوسط السنوي للنسبة التي انفقها الاردنيون على الاستهلاك الخاص من دخلهم الشخصي المتاح حوالي ٩٠.٧٪، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٣). وهذا المتوسط يقل عن مستواه في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، خلال الفترة (١٩٢٩ - ١٩٦٠) والذي بلغ حوالي ٩٢.١٪^(١) وهو ما يشير الى ان الادخار النسبي للاردنيين (٩.٣٪) يفوق الادخار النسبي للامريكيين (٧.٩٪) وذلك خلال الفترات المبينة مع ان النظرية الاقتصادية تفترض العكس نظرا للفارق بين مستوى الدخل في الاردن والولايات المتحدة. وهذا دليل آخر على عدم مغالات المجتمع الاردني في الاستهلاك.

(١) والاس بيترسون، ج١، مرجع سابق، ص (٢٠٦).

وعلى المستوى القومي ، يلاحظ من الجدول رقم (٣) ان حوالسي ٨٦٨٪ من الدخل القومي المتاح للاردن قد انفق في المتوسط خلال فترة الدراسة على اغراض الاستهلاكه سوا ٣٠٪ الخاصه منها او الحكوميه ، اى ان حوالسي ١٣٢٪ من هذا الدخل قد ادخرت .

غير ان الصوره المرضيه السابقه لسلوك الانفاق الاستهلاكي في الاردن سرعان ما تتغير اذا ما علم ان جزء مهم مما يتاح للاردن من دخل ، سوا ٣٠٪ على المستوى الشخصي او على المستوى القومي ، يتأتى من العالم الخارجي . واذا ما اقتصر التحليل على الدخل المتولد محليا واستبعاد التحويلات الخارجيه من التحليل ، يلاحظ ان الانفاق الاستهلاكي الخاص يعادل في المتوسط حوالى ١٠٣٩٪ من الدخل الشخصي الذى اتاحه الاقتصاد المحلي ، كما ان مجموع النفقات الاستهلاكيه (الخاصه والحكوميه) تبلغ في المتوسط حوالى (١١٦٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق . ويتبين من ذلك ان الاردن ينفق على اغراض الاستهلاكه اكثر مما تتيحه الامكانيات الذاتيه للاقتصاد المحلي ، وهذا ما يستوجب تبني سياسه انكاشيه على مستوى النفقات الاستهلاكيه عموما من جهة وتنمية المسوارد المحليه من جهة اخرى لتحقيق التوازن الاقتصادى المنشود ، وتخفيف الاعتماد على التحويلات الخارجيه الذى لا يوجد ما يضمن استمرار تدفقها .

جدول رقم (٣)
نسب الانفاق الاستهلاكي الى الدخلي الاردن
للفترة (١٩٥٩ - ١٩٨٢)

الانفاق القومي على الاستهلاك/ الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	الانفاق الاستهلاكي الخاص/ الدخيل الشخصي المتاح محلياً	الانفاق القومي على الاستهلاك الدخيل القومي المتاح	الانفاق الاستهلاكي الخاص/ الدخيل الشخصي المتاح	سنة
١٢٠٣	١٠٧٥	٩٦٩	١٠١٦	١٩٥٩
١١٧٥	١٠٣٨	٩٤٢	٩٦٨	١٩٦٠
١٠٩٠	٩٧٢	٩١٥	٩٢٧	١٩٦١
١١٠٥	١٠٠٥	٩٠٩	٩٤٧	١٩٦٢
١١٦١	١٠٥٤	١٠٠١	٩٩٩	١٩٦٣
١٠٤٦	٩٦٩	٩٠١	٩٠٤	١٩٦٤
١٠٤٣	٩٧٤	٩٢٠	٩١٦	١٩٦٥
١١٠٧	١٣٧٥	٩٦٨	٩٩٦	١٩٦٦
١١٤٧	٩٤١	٧٧٧	٨٨٨	١٩٦٧
١١٧٤	٩٥٣	٨٥٩	٩٢٤	١٩٦٨
١٢٠٤	٩٧٠	٩٣١	٩٣١	١٩٦٩
١٢١٣	٩٨٨	٩٦١	٩٥٤	١٩٧٠
١١٩٣	١٠٠١	٩٧٣	٩٧١	١٩٧١
١١٨٦	٩٨٨	٨٧٤	٩٥١	١٩٧٢
١٢٠٥	٩٩٠	٨٨٣	٩١٧	١٩٧٣
١٢٠٣	٨٥٥	٨٣٢	٧٧٥	١٩٧٤
١٢٩١	١٠٢٠	٨١٠	٨٦٥	١٩٧٥
١١٩٧	١٢٧٧	٧٥٤	٨٧٢	١٩٧٦
١٢١٥	١٢٢٠	٧٧٨	٨٧٧	١٩٧٧
١١٨٣	١٢٣٧	٨٦٩	٩٢٠	١٩٧٨
١٢٦٧	٨٩٣	٧٩٧	٨٧٨	١٩٧٩
١١٨٩	٩٦٣	٦٩٩	٧٥٨	١٩٨٠
١١٤٥	١٠٩٣	٧٣٠	٨١٤	١٩٨١
١١٠٧	١٠٧٢	٧٥٥	٨٠٠	١٩٨٢
١١٦٤	١٠٣٩	٨٦٨	٩٠٧	المتوسط

المصدر: الملحق الاحصائي، جدول رقم (١)، (٢)، (٥).

ويبدو من الحدولين (٤، ٥) ان الاردن تفوق الدول العربية المبنية في مستوى نفقاتها الاستهلاكية وذلك مقارنة بالناتج المحلي الاحمالي بسعر السوق لكل منها خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧)، كما يبدو ان الاردن تنفرد من بين هذه الدول في اعتمادها على العالم الخارجي في تغطية جزء من نفقاتها الاستهلاكية.

جدول رقم (٤)
نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص الى الناتج المحلي
الاحمالي بسعر السوق للفترة (٧٠-٧٧) لبعض الدول العربية

السنة	الاردن	مصر	سوريا	المغرب	السعودية
١٩٧٠	٠.٨٧٧	٠.٧٦٠	٠.٧٠٣	٠.٦٣٠	٠.٣٣٧
١٩٧١	٠.٨٧١	٠.٦٥٥	٠.٥٦٩	٠.٧١٨	٠.٤٤٥
١٩٧٢	٠.٨٥٥	٠.٦٣٩	٠.٦٩٠	٠.٧١٢	٠.٢٤٥
١٩٧٣	٠.٨٣٨	٠.٧٢٧	٠.٦٠٢	٠.٦٠٩	٠.١٩٤
١٩٧٤	٠.٨٠٨	٠.٧١٠	٠.٧٠٥	٠.٥٢٧	٠.١٠٤
١٩٧٥	٠.٩٥٠	٠.٦٨٧	٠.٦٤٢	٠.٥٨٥	٠.١٠٧
١٩٧٦	٠.٨٦٢	٠.٦٤١	٠.٥٨٦	٠.٦٩٧	٠.٠٨٣
١٩٧٧	٠.٩٧٢	٠.٦١٤	٠.٦١٩	٠.٦٧٩	٠.١٦٧
المتوسط	٠.٨٧٢	٠.٦٧٩	٠.٦٤٠	٠.٦٤٥	٠.٢١٠

المصدر: الطحق الاحصائي، الجداول رقم (٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩)

جدول رقم (٥)

نسبة الانفاق القومي على الاستهلاك الى الناتج المحلي الاحمالي بسعر السوق للفسته (٧٠ - ٧٧) لبعض الدول العربية

السنة	الاردن	مصر	سوريا	المغرب	السعودية
١٩٧٠	١٢١٣ر	١٠٤١ر	٨٨٨ر	٧٥٦ر	٥٣٣ر
١٩٧١	١١٩٣ر	٩٢٠ر	٢٤٠ر	٨٦٣ر	٢٨٠ر
١٩٧٢	١١٨٦ر	٩١٧ر	٨٦٨ر	٨٥٤ر	٣٩٦ر
١٩٧٣	٢٠٥ر	١٠٤٤ر	٨٢٠ر	٧٣١ر	٣٢٦ر
١٩٧٤	٢٠٣ر	١٠١١ر	٨٨٧ر	٦٤٢ر	١٩٤ر
١٩٧٥	٢٩١ر	٧٧٧ر	٨٤٨ر	٧٢٢ر	٢٢٣ر
١٩٧٦	١٩٧ر	٩٠٢ر	٧٨٦ر	٩٢٩ر	٢٠٧ر
١٩٧٧	٢١٥ر	٨٢٨ر	٨٢٢ر	٨٩٨ر	٣٦٧ر
المتوسط	٢١٥ر	٩٣٠ر	٧٧٠ر	٧٩٩ر	٣١٦ر

المصدر: الملحق الاحصائي، الجدول رقم (٢، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩)

٣ - المرونه الداخليه للاستهلاك

يمكن تقدير المرونه الداخليه للاستهلاك في الاردن بتقسيم متوسط الدخل (\bar{Y}) على متوسط الانفاق الاستهلاكي (\bar{C}) وضرب الناتج في الميل الحدي للاستهلاك ($M.P.C$) هكذا (١):

$$\text{المرونه الداخليه للاستهلاك} = \frac{\bar{Y}}{\bar{C}} \times M.P.C = ٠.٧٥٤$$

(١) تعرف المرونه الداخليه للاستهلاك بنسبة تغير الاستهلاك على نسبة تغير الدخل $\frac{\Delta Y}{Y} \div \frac{\Delta C}{C}$ غير انه في حال الفترات الطويله يستخدم متوسط الدخل ومتوسط الانفاق الاستهلاكي بدلا من الدخل والانفاق الاستهلاكي في عملية الحساب انظر:-

وتعني هذه النتيجة ان تغير الدخل بنسبة ١ ٪ يتوقع ان يؤدي الى تفسير
في الانفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة ٠.٧٥٤ ٪ وهو ما يشير الى ان المرونه الدخليه
للاستهلاك في الاردن منخفضة ايضا.



..... - Gupta, Devendra, " Consumption patterns in India," Newdelhi,
1973, P.(42).

- Liviatation, Nissan " Consumption patterns in Israel "
Jerusalem, Aprill 1964, P.(12).

ملحق الفصل الثاني

المقاييس الاحصائية المستخدمة في اختبار نتائج التقدير الاحصائي (1)

فيما يلي تعريف بالمقاييس الاحصائية المستخدمة في اختبار نتائج
التقدير الاحصائي :-

١ - الخطأ المعياري للانحدار (S.E) "Standard error of regression"

لا توجد من الناحية الواقعية، علاقة ثابتة بين المتغيرات الاقتصادية،
وانما هناك علاقة احتمالية بينها " Stochastic relationship"، ولهذا
فمعادلة الانحدار المقدرة للعلاقة بين المتغير التابع: "Dependent variable"
والمتغيرات المستقلة "Independent variables" تمثل في العادة الاتجاه
العام للعلاقة بين هذه المتغيرات اى العلاقة الوسطية بينها. فمثلا لا ينتظر
من قيم الانفاق الاستهلاكي المحسوبة من معادلة الانحدار لصيغة كينز (١ / ٢)
ان تتساوى مع القيم الفعلية لهذا الانفاق لسنوات الدراسة، وانما ستزيد هذه
القيم او تنقص عن بعضها البعض بمقدار معين يطلق عليه (حد الخطأ)
(U) "Error Term" ويمادل :-

$$C_t^* - C_t = U_t$$

حيث C_t^* تمثل الانفاق الاستهلاكي المقدر في السنة (t)

(1) لمزيد من التفصيل بالنسبة لهذه المقاييس يمكن الرجوع الى المراجع

التاليه:-
1) Johnston, J. "Econometric methods", 2nd edn, New York Mc Graw- Hill, 1972.

2) Malinvald, E. "Statistical methods in econometrics", North-Holland, 1970.

3) Kmeta, J. "Elements of econometrics", New York, 1970.

4) Kane, E. J. "Economic statistics and econometrics", North-Holland, 1970.

5) Taha, Mohammed Issa, and Ibrahim, Issa, "General linear model", Amman, Royal scientific society, April, 1978.

Handwritten signature or mark.

ويطبق اختبار ستودنت في هذه الحالة بمقارنة قيمة (t) المحسوبة (t_c) مع قيمتها المستخرجة من جدول ستودنت (t_c) المقابل لدرجات الحرية $n - k$ ومستوى معنوية α Level of significance معين، فإذا كانت ($t_c < t_c$) فذلك يعني صحة الفرضية القائلة بأن قيمة المعامل لا تختلف جوهريا عن الصفر، وفي الحالة العكسية أي إذا كان ($t_c > t_c$) فيعني صحة الفرضية البديلة أي الإقرار بوجود العلاقة بين المتغير المستقل المعني والمتغير التابع، وذلك بمستوى المعنوية الذي جرى على أساسه الاختبار.

٣ - معامل التحديد (R^2) * Coefficient of determination *

يقين معامل التحديد (R^2) النسبة التي تفسرها معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع، أي أن هذا المعامل يقين نسبة التغير في قيم المتغير التابع التي تفسرها التغيرات في قيم المتغيرات التفسيرية.

$$R^2 = \frac{\sum (C - \bar{C})^2}{\sum (C - \bar{C})^2} \quad \text{وتحسب قيمة معامل التحديد بالطريقة التالية :-}$$

حيث وضعت نجمة لتمييز القيمة المقدرة للمتغير التابع عن قيمته الفعلية، أما (\bar{C}) فتتمثل متوسط (C).

وتتراوح قيمة (R^2) بين صفر وواحد صحيح ($0 \leq R^2 \leq 1$) وكلما زادت قيمته كلما كان ذلك مؤشرا على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وكلما قلت قيمته كان العكس صحيحا أو أن الصيغة التي تربط بينهما غير الصيغ المقترحة (كأن تكون العلاقة بينهما اسمية والصيغة المقترحة خطية).

وتشتمل قيمة (R^2) المقدرة على بعض التحيز الذي يمكن إزالته باحتساب القيمة المعدلة له \bar{R}^2 .

* Adjusted coefficient of determination .

وذلك لتعطي النحو التالي :-

$$\bar{R}^2 = \frac{1+k}{n-k} + \frac{n-1}{n-k} R^2$$

والحذر التربوي لمعامل التحديد يعرف بمعامل الارتباط

* Coefficient of multiple correlation *

ويقين هذا المعامل قوة العلاقة (الارتباط) بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وتتراوح قيمته بين $-1 < R < +1$

ولذلك يعتبر (U_t) متغير احتمالي " Random Variable " يمكن ان يأخذ اى قيمة، سالبه او موجبه، وان هذه القيمة تختلف من مشاهدته الى اخرى، ولكون معادلة الانحدار تمثل العلاقة الوسطية بين المتغيرات، فالقيم الموجبه لحد الخطأ تتعادل مع القيم السالبة لمجموع الحالات، وهو ما يعني ان قيمته المتوقعة (المتوسطه) " Expected value " يفترض انها تعادل الصفر $Exp. (U_t) = 0$

ويستخدم الخطأ المعياري للانحدار او ما يطلق عليه احيانا الخطأ المعياري للتقدير " Standard error of estimation " في قياس درجة الاختلاف بين المشاهدات الفعلية " Observation " للمتغير التابع وبين القيم المقدرة (المحسوبة) من معادلة الانحدار، ويقيس بيانياً مدى تناثر المشاهدات الفعلية للمتغير التابع عن خط الانحدار. وبحسب هذا المقياس على النحو التالي :-

$$S.E = \sqrt{\frac{\sum (U_t)^2}{n - k}}$$

حيث n عدد المشاهدات (السنوات)

k عدد المتغيرات في المعادلة

وكما قلت قيمة الخطأ المعياري للتقدير كلما كان خط الانحدار اكثر تشبيها للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية. ولسهولة المقارنة فقد نسبت قيم هذا المقياس الى متوسط المتغير التابع واستخدم على صورته نسب مئوية⁽¹⁾.

٢ - اختبار ستيودنت لمعاملات الانحدار

" Student test "t" for the regression coefficient "

يستخدم اختبار ستيودنت لتقرير ما اذا كانت القيم المقدرة لمعاملات الانحدار تختلف معنوياً عن الصفر ام انها ظهرت لمجرد الصدفة وبسبب عوامل عشوائية، وذلك للتأكد من وجود تأثير فعلي على المتغير التابع من قبل المتغير المستقل، ام ان هذا التأثير لا يوجد ما يوثقه وبالتالي يجب اسقاطه من علاقته.

وتحسب قيمة (t) للمعامل على هذا النحو:-

$$t = \frac{b_1}{S.E (b_1)}$$

حيث (b_1) تمثل القيمة المقدرة للمعامل المراد اختباره، اما $S.E(b_1)$ فيمثل الخطأ المعياري لهذا المعامل وتحسب قيمته هكذا:-

$$S.E(B_1) = \frac{S.E}{\sqrt{\sum (C_t - \bar{C})^2}}$$

حيث C_t ، \bar{C} تشير الى قيمة المتغير التابع، ومتوسطه على التوالي.

(1) هذا ما يلحاً اليه الباحثون في مثل هذه الحالة، انظر:-

- Modigliani and Tarantelli, OP.Cit.

- Song, OP.Cit.

٤ - اختبار فيشر (F) Fisher test

في حين يستخدم اختبار (t) لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار على حده، فإن اختبار (t) يستخدم لاختبار معنوية معاملات الانحدار مجتمعة، أي اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية بمجموعها. ولتطبيق هذا الاختبار تحسب قيمة (F) بالطريقة التالية :-

$$F = \frac{R^2}{(1-R^2)} \cdot \frac{(K-1)}{(n-k)}$$

حيث (k-1) تعادل درجات الحرية للبسط
= = = (N-k) للمقام

ويطبق الاختبار بمقارنة قيمة (F) المحسوبة (F_c) بقيمة (F) المستخرجه من جدول فيشر (F_t) المقابله لدرجات الحرية ومستوى معنوية معين. فإذا كانت:
 $F_t < F_c$
فهذا يعني رفض الفرضيه القاظه بعدم وجود علاقة بين المتغير التابع وكل متغير من المتغيرات التفسيرية، أي ان الفرضيه التي تقول بان جميع قيم معاملات الانحدار لا تختلف معنوياً عن الصفر لا يوجد ما يؤيدها، وبمعكس ذلك تقبل فرضية المدم، وذلك بمستوى المعنويه الذي جرى على اساسه الاختبار.

٥ - اختبار داربون - واتسون "Durbin - Watson test" (D)

يفترض حين تقدير معادلة الانحدار عدم وجود علاقة بين قيم حد الخطأ (e_t)، وللتحقق من هذا الفرض يستخدم اختبار داربون - واتسون، ولتطبيق هذا الاختبار تحسب قيمة (D) على النحو التالي :-

$$D = \frac{\sum (e_t - e_{t-1})^2}{\sum (e_t^2)}$$

حيث (e_t) حد الخطأ في السنه (t) ثم يستخرج الحد الأدنى لقيمة D (Lower limit (d₁)) والحد الأعلى له (Upper limit (d₂)) المقابلتين لعدد المشاهدات وعدد المتغيرات في معادلة الانحدار ومستوى معنويه معين. ويجرى الاختبار على النحو التالي :-

إذا كانت (D < d₁) ترفض فرضية عدم وجود علاقة بين قيم هذا الخطأ.

إذا كانت (D > d₂) تقبل هذه الفرضيه.

إذا كانت (d₁ < D < d₂) فإن نتيجة الاختبار لا تكون قاطعه.

الفصل الثالث

أثر توزيع الدخل على سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص فـسي الاردن

اولا : التوزيع الوظيفي للدخل .

- ١ - اشتقاق الصيغ الرياضية .
- ٢ - البيانات .
- ٣ - تحليل النتائج الاحصائية .

ثانيا : التوزيع الهيكلي للدخل .

- ١ - تحليل بيانات دراسة توزيع الدخل لعام ١٩٧٣ .
- ٢ - تحليل بيانات دراسة نفقات الاسره لعام ١٩٨٠ .
- ٣ - تطور التوزيع الهيكلي للدخل في الاردن .

الفصل الثالث

أثر توزيع الدخل على سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن

ناقشنا في الفصل السابق أثر الدخل الشخصي المتاح على الانفاق الاستهلاكي الخاص، وتتابع في هذا الفصل والفصول اللاحقة اثر بقية العوامل التي يفترض ان يكون لها علاقة بهذا الانفاق . وسنبدأ في هذا الفصل بمناقشة أثر توزيع الدخل باعتباره اهم هذه العوامل .

ومن المعلوم ان هناك عدة توزيعات للدخل الا ان ما يهمنا منها في هذا البحث توزيعين رئيسيين ، التوزيع الاول : وفقا لعوامل الانتاج (التوزيع الوظيفي للدخل) ، التوزيع الثاني : وفقا لمستويات دخل فئات المجتمع المختلفة (التوزيع الهيكلي للدخل) .

أولا : التوزيع الوظيفي للدخل

يتأتى الدخل الشخصي المتاح للمجتمع من مصدرين رئيسيين : الاول محلي والثاني خارجي . ويتمثل الدخل ذو المصدر المحلي في المتبقي من العوائد المحلية لعوامل الانتاج ، وذلك بعد الاقطاعات المختلفة منها (Y_d) ، واما الدخل ذو المصدر الخارجي فهو ما يحول من العوائد الخارجية لعوامل الانتاج وتتمثل أساسا في تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج (R) . وتقسم العوائد المحلية الى نوعين رئيسيين : يتمثل النوع الاول في الاجور والرواتب وما في حكمها ويطلق على هذه الفئة من الدخل عوائد العاملين باجر (W) Compensation of employees اما النوع الثاني فهو عوائد حقوق الملكية كالارباح والفوائد والايجارات التي تتأتى للمالكين ، وتعرف هذه العوائد بفئات التشغيل (P) Operating surplus . ويتميز دخل فئة العاملين باجر بأنه محدود ، ولهذا فهو ينفق في معظمه على اغراض الاستهلاك وبالتالي فان الميلين العدي والمتوسط لاستهلاك هذه الفئة يمتازان بالارتفاع . هذا في حين تتميز فئة المالكين بارتفاع مستوى دخلها وبحيث يزيد في الغالب عن متطلباتها الاستهلاكية ، ونتيجة لذلك فان الميلين العدي والمتوسط لاستهلاك هذه الفئة يتصفان بالانخفاض بصورة عامة .

اما تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج ، فهي تمثل الغاءض عن الحاجة الاستهلاكية لهؤلاء العاملين في خارج الأردن . ومع ان جزء من هذه

التحويلات ينفق في الاردن على الاغراض الاستهلاكية سواء من قبل ذويهم او من قبلهم اثناء قضاء اجازاتهم، الا ان الجزء الاكبر منها يتوقع توجيهه للاستهلاك وبالتالي يتوقع ان يكون المليون الحدى والمتوسط للاستهلاك منخفضين بالنسبة لهذا المصدر من الدخل .

وللتحقق من الافتراضات السابقة ومن ثم محاولة قياس أثر كل فئة من فئات الدخل السابقة على الانفاق الاستهلاكي الخاص، سيتم تقدير معادلة الانحدار لدالة الاستهلاك من جديد بعد توزيع الدخل على انواعه الثلاثة وللفترة ذاتها (١٩٥٩ - ١٩٨٢) .

١ - اشتقاق الصيغ الرياضية

يمكن صياغة الدالة التي تحكم السلوك الانفاقي لكل فئة من الفئات السابقة للمجتمع على النحو التالي :-

- دالة استهلاك المقيمين في الاردن :

$$C_1(t) = B_{01} + B_1 Y^d(t) \quad (1/3)$$

- دالة استهلاك العاملين باجر :

$$C_2(t) = B_{02} + B_2 W(t) \quad (2/3)$$

- دالة استهلاك المالكين :

$$C_3(t) = B_{03} + B_3 P(t) \quad (3/3)$$

- دالة استهلاك العاملين في الخارج :

$$C_4(t) = B_{04} + B_4 R(t) \quad (4/3)$$

وبجمع المعادلتين (١/٣) و (٤/٣) ينتج :-

$$C(t) = B_0 + B_1 Y^d(t) + B_4 R(t) \quad (5/3)$$

حيث :

$$C(t) = C_1(t) + C_4(t)$$

$$B_0 = B_{01} + B_{04}$$

علما بان :

$$Y(t) = Y^d(t) + R(t)$$

$$Y^d(t) = W(t) + P(t)$$

وتمثل المعادلة (٥/٣) الصيغة الجديدة لدالة الاستهلاك بعد ان تم توزيع الدخل ما بين عوائد عوامل الانتاج المحلي وتحويلات العاملين في الخارج

ويمكن بواسطتها قياس اثر كل من هذين المصدرين للدخل على الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن ، وفي هذه الحالة تمثل :-

(B_1) : الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لعوائد عوامل الانتاج المحلي
 . (Y_d)

(B_4) : الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج (R) .

ويجمع المعادلات ($2/3$) ، ($3/3$) ، ($4/3$) ينتج :-

$$C(t) = B_0 + B_2 W(t) + B_3 P(t) + B_4 R(t) \quad (6/3)$$

حيث :

$$C(t) = C_2(t) + C_3(t) + C_4(t)$$

$$B_0 = B_{02} + B_{03} + B_{04}$$

علمًا بان :

$$Y(t) = W(t) + P(t) + R(t)$$

وتمثل المعادلة ($6/3$) صيغة جديدة اخرى لدالة الاستهلاك في الاقتصاد الاردني ، ويمكن بواسطتها قياس اثر كل مصدر من مصادر الدخل على الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن . حيث تمثل :-

- (B_2) : الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لعوائد العاملين باجر (W) .
- (B_3) : الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لغايات التشغيل (P) .
- (B_4) : الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لتحويلات العاملين في الخارج (R) .

٢ - البيانات

تم الاعتماد على النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي في توفير البيانات الخاصة بتحويلات العاملين الاردنيين في الخارج . وبطرح القيم السنوية لهذه التحويلات من الدخل الشخصي المتاح (Y) امكن التوصل الى العوائد المحليه المتاحة لعوامل الانتاج (Y_d) . الا ان نصيب كل من عائد الممل (W) وعائد الملكيه (P) من هذه العوائد غير مبين . ولتقديرهما تمت الاستعانة بالبيانات المنشوره عن هذين المتغيرين (P_x و W_x) كمكونين للنتائج المحليه الصافيه بسعر التكلفة (Y_p) ، اي قبل الاقتطاعات والاضافات

لهذا الناتج (١) . حيث افترض ان الحصة النسبية لكل منهما في (Y_d) تعادل حصتها النسبية في (Y_n) ، بمعنى ان صافي الاقطاعات النسبية لكل منهما متعادل ، ويمكن صياغة هذه الفرضية على النحو التالي (٢) :-

$$\frac{w}{w_x} = \frac{Y_d}{Y_n} = \frac{P}{P_x}$$

$$w = w_x \cdot \frac{Y_d}{Y_n} \quad P = P_x \cdot \frac{Y_d}{Y_n}$$

ويوضح الجدول رقم (٦) القيم السنوية المقدرة لهذه المتغيرات بالنسبة للفرد باسعار عام (١٩٦٨) وخلال الفترة المدروسة (١٩٥٩ - ١٩٨٢) ، وذلك وفقا للفرضية السابقه .

(١) تتمثل الاقطاعات من الناتج المحلي الصافي بسمر التكلفة حتى ينتج هذا الجزء من الدخل الشخصي المتاح ، فيما يلي :-

اشتمراكات الضمان الاجتماعي ، الضرائب المباشرة ، الاحتياطات المحتجزه من ارباح الشركات ، التحويلات الى الخارج ، اما الاضافات فتتمثل اساسا في التحويلات الاجتماعيه للمواطنين .

(٢) لجأ الى نفس الافتراض بعض الاقتصاديين الذين عالجه هذا الموضوع

منهم :-

- Modigliani and Tavantell, OP.Cit.

- Song, OP.Cit.

جدول رقم (٦)

التوزيع الوظيفي للدخل الشخصي المتاح في الاردن
للفترة (١٩٥٩ - ١٩٨٢)

(دينار للفرد باسعار عام ١٩٦٨)

السنة	بأجور عوائد العاملين (W)	فوائد التوفير (P)	الدخل المحلي (P+W)	تحويلات العاملين خارج الاردن (R)
١٩٥٩	٢٣٨	٣٥٢	٥٩٠	٣٤
١٩٦٠	٢٣٢	٣٤٣	٥٧٥	٤٢
١٩٦١	٢٥٢	٤٦٢	٧١٤	٣٥
١٩٦٢	٢٥٢	٤٠٣	٦٥٥	٤٠
١٩٦٣	٢٥٨	٤٢٥	٦٨٣	٣٨
١٩٦٤	٢٧٥	٤٩١	٧٦٦	٥٥
١٩٦٥	٢٩٢	٥٢٢	٨١٤	٥٢
١٩٦٦	٣٠٢	٤٤٧	٧٤٩	٥٦
١٩٦٧	٣٥٣	٤٩٧	٨٥٠	٥١
١٩٦٨	٤٦١	٤٨٨	٩٤٩	٢٩
١٩٦٩	٤٨٥	٥٤٠	١٠٢٥	٤٣
١٩٧٠	٤٣٩	٤٥٧	٨٩٦	٣٢
١٩٧١	٤٠٤	٤٥٧	٨٦١	٢٧
١٩٧٢	٤٠٧	٤٥١	٨٥٨	٤٣
١٩٧٣	٣٧٧	٣٩٢	٧٦٩	٦١
١٩٧٤	٣٦٠	٤٢٥	٧٨٥	٨١
١٩٧٥	٣٨٥	٤٧٣	٨٥٨	١٥٣
١٩٧٦	٣٢٧	٣٩١	٧١٨	٣٣٧
١٩٧٧	٣٦٠	٤٥٥	٨١٥	٣٢٠
١٩٧٨	٣٦٥	٤٩٣	٨٥٨	٢٩٥
١٩٧٩	٤٧٥	٥٤٧	١٠٢٢	٢٨١
١٩٨٠	٥٤٤	٦٣٤	١١٧٨	٣١٨
١٩٨١	٥٣٠	٦٢٨	١١٥٨	٣٩٧
١٩٨٢	٥٣٨	٦٠٠	١١٣٨	٣٨٨

المصدر: الملحق الاحصائي، جدول رقم (١).

كانت نتائج التقدير الاحمائي للمعادله (٥ / ٣) كالتالي :-

$$C(t) = 18.35 + 0.72 Y_d(t) + 0.622 R(t) \quad (٧ / ٣)$$

$$t_c = (9.739) \quad (6.873)$$

$$R^2 = 0.941 \quad \bar{R}^2 = 0.935 \quad S.E = 5.46 \% \quad F_c = 166.79$$

$$t(t) = 2.080 \quad F(t) = 3.47$$

وتظهر هذه النتائج ان الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للدخل المتولد محليا يقدر بحوالي ٠.٧٢ ، بينما يقدر هذا الميل في حالة تحويلات العاملين فسي الخارج بحوالي ٠.٦٢٢ ، وهو ما يعني ان زيادة اى من فئتي الدخل بمقدار دينار واحد مع ثبات الفئة الاخرى سيترتب عليه زيادة الانفاق الاستهلاكي بحوالي ٠.٧٢ دينار في حالة الدخل المحلي وحوالي ٠.٦٢٢ دينار في حالة تحويلات العاملين في الخارج . وهو ما يشير بموضوح الى ان مستوى الانفاق الاستهلاكي يتأثر بتغير الفئة الاولى اكثر من تأثره بتغير الفئة الثانية من الدخل . ويمكن تبين هذا الاثر بموضوح من المعادله (٨ / ٣) التي توزع الدخل المحلي ما بين عوائد العاملين باجر وفائض التشغيل والتي كانت نتائج تقديرها على النحو التالي :-

$$C(t) = 20.81 + 0.81W + 0.59 Y_d + 0.625 R \quad (٨ / ٣)$$

$$t_c = (4.765) \quad (9.0) \quad (2.632)$$

$$R^2 = 0.942 \quad \bar{R}^2 = 0.933 \quad S.E = 4.845\% \quad F_c = 107.99$$

$$t(t) = 2.086 \quad F(t) = 3.10$$

ويظهر من معاملات الانحدار المقدره لهذه المعادله ان الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لعوائد العاملين باجر (٠.٨١) هو اعلى من الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للدخل المحلي بمجموعه (٠.٧٢) الذي ظهر في المعادله السابقه (٧ / ٣) واعلى ايضا من الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لفائض التشغيل والمقدر بحوالي (٠.٥٩) وهذا اقل من الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لتحويلات العاملين في الخارج (٠.٦٢٥) . وتعني هذه النتائج ان زيادة دخل اى من الفئات الثلاث بمقدار دينار واحد مع بقاء الفئتين الاخرين على حالهما ، سيترتب عليه زيادة فسي الانفاق الاستهلاكي الخارج بمقدار (٠.٨١) دينار في حالة الفئة الاولى و (٠.٥٩) دينار في حالة الفئة الثانية و (٠.٦٣) دينار في حالة الفئة الثالثه وهذه النتائج تنسجم عموما مع التوقعات ، للسلوك الاستهلاكي لفئات المجتمع الثلاث التي تعود عليها هذه

الدخول. كما يلاحظ ان القيمة المقدرة للميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لتحويلات العاملين في الخارج لم تتغير تقريبا في الصيفتين (٧/٣) ، (٨/٣) .

ومن تتبع التطور الذى شهدته نمط توزيع الدخل بين المصادر الثلاث يلاحظ من الجدول رقم (٧) ان نصيب تحويلات العاملين في الخارج قد ازداد من ٥٤٪ الى ٢٥٤٪ ، قابلته انخفاض في نصيب فائض التشغيل من ٥٦٤٪ الى ٣٩٣٪ وفي نصيب العوائد المحلية للعاملين باجر من ٣٨١٪ الى ٣٥٣٪ ، وهو ما يعنى ان التغيرات في حصة عائد العمل كانت طفيفه خلال الفتره المدروسه (١) ، وان الزيادة في حصة تحويلات العاملين في الخارج كانت في معظمها على حساب انخفاض في حصة عائد الملكيه . ونظرا لعدم وجود اختلاف كبير في القيمة المقدرة للميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لنوعي الدخل الاخيرين فان ذلك يشير الى ان عامل توزيع الدخل كان مستقرا في تأثيره تقريبا على الانفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفتره المدروسه .

(١) يعتقد بعض الاقتصاديين ان حصة عائد العمل يميل للانخفاض مع التطور الاقتصادى .

انظر:-

د . احمد ابو شيخه، «تقييم اولى لتوزيع منافع التنمية وتكاليفها في الاردن» ،
الافق العربي ، المركز الاردني للدراسات ، عمان العدد الاول حزيران
 ١٩٨١ ، ص (٥٢) .

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي للدخل الشخصي المتاح بين عوائد العاملين
باجر وفائض التشغيل وتحويلات العاملين في القطاع
خلال الفترة (١٩٥٩-١٩٨٢)

السنة	نصيب عوائد العاملين باجر من الدخل الشخصي المتاح (W/Y)	نصيب فائض التشغيل من الدخل الشخصي المتاح (P/Y)	نصيب تحويلات العاملين في القطاع من الدخل الشخصي المتاح (R/Y)
١٩٥٩	٠٣٨١	٠٥٦٤	٠٥٥٤
١٩٦٠	٠٣٢٦	٠٥٥٦	٠٦٨
١٩٦١	٠٣٢٦	٠٦١٧	٠٤٧
١٩٦٢	٠٣٦٣	٠٥٨٠	٠٥٨
١٩٦٣	٠٣٥٨	٠٥٨٩	٠٥٣
١٩٦٤	٠٣٣٥	٠٥٩٨	٠٦٧
١٩٦٥	٠٣٣٧	٠٦٠٣	٠٦٠
١٩٦٦	٠٣٧٥	٠٥٥٥	٠٧٠
١٩٦٧	٠٣٩٢	٠٥٥٢	٠٥٧
١٩٦٨	٠٤٧١	٠٤٩٩	٠٣٠
١٩٦٩	٠٤٥٤	٠٥٠٦	٠٤٠
١٩٧٠	٠٤٧٣	٠٤٩٢	٠٣٤
١٩٧١	٠٤٥٥	٠٥١٥	٠٣٠
١٩٧٢	٠٤٥٦	٠٥٠٦	٠٣٨
١٩٧٣	٠٤٥٤	٠٤٧٢	٠٧٣
١٩٧٤	٠٤١٦	٠٤٩١	٠٩٤
١٩٧٥	٠٣٨١	٠٤٦٨	١٥١
١٩٧٦	٠٣١١	٠٣٧٢	٠٣٢٠
١٩٧٧	٠٣١٧	٠٤٠١	٠٢٨٢
١٩٧٨	٠٣١٧	٠٤٢٨	٠٢٥٦
١٩٧٩	٠٣٦٥	٠٤٢٠	٠٢١٦
١٩٨٠	٠٣٦٤	٠٤٢٤	٠٢١٣
١٩٨١	٠٣٤١	٠٤٠٤	٠٢٥٥
١٩٨٢	٠٣٥٣	٠٣٩٣	٠٢٥٤
المتوسط العام	٠٣٨٨	٠٥٠٠	٠١١٧

المصدر: جدول رقم (٦)

ومن جهة اخرى، يلاحظ على النسبة التي تشكلها عوائد العاملين باجر من الدخل الشخصي المتاح انها منخفضة بصفة عامه خلال الفتره المدروسه، مما يشير الى ان هذه الظاهره قد تكون ساهمت في الانخفاض النسبي الذي لوحظ على الميل الحدى لاستهلاك المجتمع الاردني باسره. حيث يتبين من الجدول رقم (٨) ان النسبة التي تشكلها هذه الموائد من الدخل القومي المتاح هي بشكل عام اقل في الاردن ما هي في معظم البلدان المدرجة، اما سبب انخفاض هذه النسبه في كل من العراق والسعوديه واليمن الشمالي عما هي في الاردن فيعمود الى الظروف الخاصه لكل منها. فدخل الاولى والثانيه يتأتى بشكل اساسي من عوائد النفط، اما الثالثه فتعتمد على تحويلات ابناءها في الخارج وبصوره يسدو انها اكبر من اعتماد الاردن على هذه التحويلات.

جدول رقم (٨)
نسبة عوائد العاملين باجر من الدخل القومي
المتاح في عدد من البلدان

النسبه	السنه	الدوله
٪٧١	١٩٧٩	الولايات المتحده
٪٦٣	١٩٧٨	كندا
٪٩١	١٩٧٩	بريطانيا
٪٦١	١٩٧٩	ايطاليا
٪٦٠	١٩٧٨	استراليا
٪٧٤	١٩٧٨	الهند
٪٣٩	١٩٧٨	كوريا الجنوبيه
٪٣٦	١٩٧٨	كينيا
٪٢٣	١٩٧٥	العراق
٪٢٤	١٩٧٧	السعوديه
٪٣٣	١٩٧٧	المغرب العربي
٪٤٩	١٩٧٧	السودان
٪١٢	١٩٧٦	اليمن الشمالي
٪٢٥	١٩٧٨	الاردن

المصدر:

United nations, monthly bulletin of statistics,
February 1981, Table 64, P.(199-202).

بقي ان نقول ان عودة الاردنيين العاملين في الخارج والمقدر عددهم في عام ١٩٨٠ بحوالي (٣٠٠) الف عامل (١) ، سترتب عليه زيادة في الاهميته النسبيه لعوائد العاملين باجر وانخفاض في الاهميه النسبيه لتحويلات العاملين في الخارج من جهة ، الى جانب حدوث نوع من البطاله في سوق العمل الاردنيته وانخفاض في مستوى الاجور او الحد من نسب زيادتها من جهة ثانية . ومن الطبيعي ان يرافق مثل هذه التغييرات تخفيض في متوسط نصيب العامل من عوائد العاملين باجر وبالتالي رفيع الميلين الحدي والمتوسط الاستهلاك بالنسبة لفةة العاملين باجر بشكل خاص وللمجتمع الاردني بصفة عامه .

وما يجدر التنبيه اليه ان النتائج التي امكن التوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي لمكونات التوزيع الوظيفي للدخل ، مع اهميتها ، لا يمكن ان تكون قاطعه في مثل هذا الموضوع لسببين رئيسيين : الاول فني احصائي ناتج عن العلاقة بين الانواع الثلاث ، للدخل ، مما يؤدي الى ما يعرف في علم الاحصاء بتعدد العلاقات الخطيه بين المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار (٢) " Multicollinearity " وبالتالي عدم قدرة العلاقة على التمييز بين تأثير الانواع الثلاثة على الانفاق الاستهلاكي اما السبب الثاني فراجع الى ان نمط " التوزيع الوظيفي للدخل " لا يعبر تماما عن مستويات الدخل في المجتمع الاردني وفقا لشرائح معينه كما سنتبينه في الجزء التالي .

ثانيا : التوزيع الهيكلي للدخل

لا يكفي التعرف على التوزيع الوظيفي للدخل ، كما اوضحنا سابقا ، لتبيين الكيفيه التي يتوزع بها الدخل ما بين فئات المجتمع المختلفه وفقا لشرائح محدده ، بمعنى انه ، في كثير من الاحيان ، قد يجمع العامل بجانب اجرة دخلا آخر ، اما نتيجة لتملكه متجرا او بيتا او اسهما او ارض زراعيه او غيرها (٣) . ومن شأن هذا الدخل الاضافي ان يزيد من قدراته وامكانياته الاستهلاكيه . ومن هنا تأتي اهمية توفير بيانات عن توزيع الدخل بين فئات المجتمع وفقا لمستويات محدده ، وبصرف النظر عن مصدر هذا الدخل .

(١) دائرة الاحصاءات العامه - النشره الاحصائيه السنويه ، ١٩٨٢ .

(٢) الدكتور محمد انس الزرقا ، محاضرات في الاقتصاد القياسي ، جامعة دمشق ١٩٧١ ، ص (٥/٦) .

(٣) الدكتور موريس مكرم الله ، محاضرات في اقتصاديات الاستهلاك النهائي واسس تخطيطه ، مذكره رقم (٨٣٦) ، معهد التخطيط القومي ، القايره ، ابريل ١٩٦٨ . ص (١٠٢) .

وتتوفر مثل هذه البيانات، في العادة، عن طريق دراسات ميدانية تجسري لهذه الغاية او لغايات اعم واشمل. وقد سبق وان نشر في الاردن خمس دراسات لها علاقة بتوزيع الدخل في المجتمع الاردني. اربع منها اجرتها دائرة الاحصاءات العامة في نطاق التعرف على نمط الانفاق الاستهلاكي للمجتمع الاردني بغرض توفير الاساس لاحتساب الارقام القياسية لتكاليف المعيشة، وقد نشرت بيانات هذه الدراسات تحت عنوان "دراسة نفقات الاسره والعائلة"، واما الدراسة الخامسة فقد نشرتها الجمعية العلمية الملكية وكان موضوعها توزيع الدخل في عام ١٩٧٣.

وفي حين اجرت دائرة الاحصاءات العامة دراستها الاخيره في عام ١٩٨٠ على مستوى الضفة الشرقية بكاملها. فانها اجرت الدراسات الثلاث الاخرى في نهاية الستينات لتشمل فئة العاملين باجر فقط وفي عدد من المدن دون سواها، وهي بذلك لم تشمل باقي فئات المجتمع او المناطق الاخرى في المملكة.

ففي عام ١٩٦٦ اجرت اول دراسته على مستوى اربع مدن هي: عمان، القدس، نابلس، الزرقاء، وفي عام ١٩٦٨ اجرت دراسة ثانية خاصة بموظفي الحكومه في عمان واقتصرت الدراسة الثالثه التي اجرتها في عام ١٩٦٩ على مدينتي اربد والمعيه. ونتيجة لذلك يصعب تعميم نتائج هذه الدراسات الثلاث على كامل المجتمع الاردني. ومن هنا نكفي بتحليل بيانات الدراسة الاخيره لنفقات الاسره (١٩٨٠)، بالاضافة الى تحليل بيانات دراسة توزيع الدخل (١٩٧٣) الصادره عن الجمعيه العلميه الملكيه لشمولية بياناتهما.

١ - تحليل بيانات دراسة توزيع الدخل لعام ١٩٧٣

جمعت بيانات هذه الدراسة من عينه مكونه من (١٥٢٠١) اسره، تشتمل على (٩٩٠٢٦) فرد، ممثله لكامل المجتمع الاردني في الضفة الشرقيه.

وقد اقتصر النتائج المنشوره لهذه الدراسة على الاشخاص الذين يعود عليهم دخل من بين افراد العينه ودون اقتران ذلك بعدد من يعملونهم او عدد افراد الاسر التي ينتمون اليها، حيث تم توزيع هؤلاء الاشخاص، والذي بلغ عدد هـم (١٩٣٦٢) شخصا وفقا لمستويات دخولهم على تسع عشره فئه للدخل، كما يبين ذلك الجدول رقم (٩).

ويلاحظ من هذا الجدول ان من يقل دخلهم عن المتوسط العام للدخل والذي يبلغ (٥٣٤٨) دينار للشخص يشكون اكثر من ٧٥٪ من مجموع الاشخاص، وان مجموع ما يحصلون عليه من دخل لا يشكل الا حوالي ٤٥٪ من اجمالي دخل العينه، بينما من يزيد دخلهم عن المتوسط والذين يشكون حوالي ٢٥٪ فقط من مجموع الاشخاص يستحوذون على حوالي ٥٥٪ من اجمالي الدخل.

وباحتساب المنوال والوسيط^(١) لهذا التوزيع نجد ان الاول يساوي (٣٤٧٦)
دينار والثاني (٣٨٥٨) دينار اي ان الاثنان اقل من المتوسط وهو ما يشير الى
ان التوزيع يميل باتجاه فئات الدخل الاعلى في المجتمع وهذا واضح ايضا مسن
الثراء المنحني التكراري للتوزيع (شكل رقم ٢) نحو اليمين اي ان النصيب الاكبر
من الدخل تستحوذ عليه فئات الدخل العالي من المجتمع. ومن الطبيعي ان يرتب
مثل هذا النمط من التوزيع انخفاض نصبي في المليون الحدي والمتوسط للاستهلاك.

٢- تحليل بيانات دراسة نفقات الاسر لعام ١٩٨٠

نشرت هذه الدراسة بيانات عن فئات الانفاق والدخل للاسر المشمولة فسي
عينة الدراسة، يبين الجدول رقم (١٠) خلاصة لها.

جدول رقم (١٠)

توزيع اسر وافراد عينة دراسة نفقات الاسر (١٩٨٠) على
فئات الانفاق والدخل

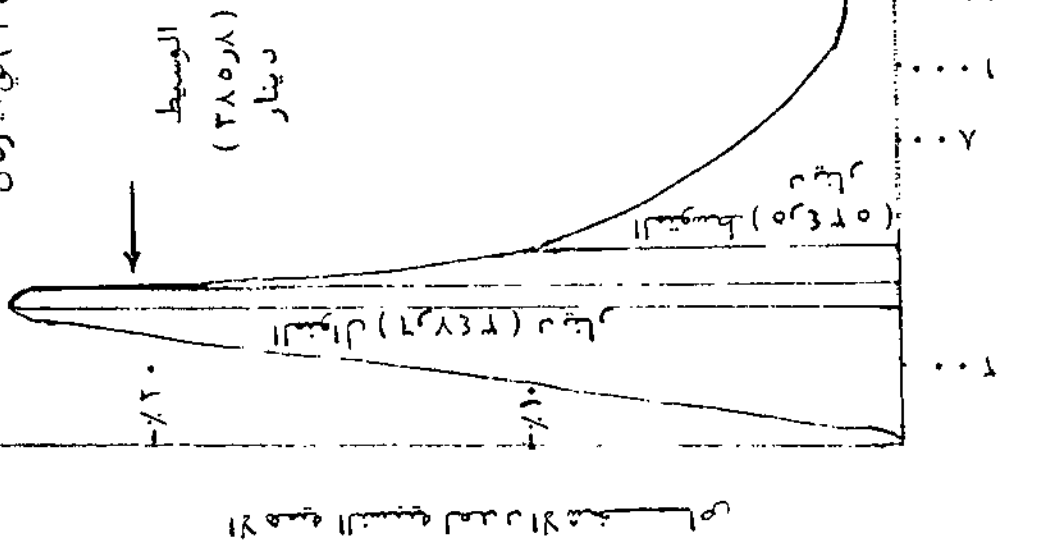
توزيع اسر وافراد العينة على فئات الدخل		توزيع اسر وافراد العينة على فئات الانفاق		فئات الانفاق والدخل (دينار في السنة للاسره)
عدد الافراد	عدد الاسر	عدد الافراد	عدد الاسر	
٨٥٢	١٣٩	٧	٥	اقل من ٢٥٠
٣٩٣	٧١	٨٢	١٩	٢٥١ - ٥٠٠
٦٧٧	٩٦	١٨٠	٤٣	٥٠١ - ٧٥٠
١٣٥١	١٨٣	٤٦١	٨٥	٧٥١ - ١٠٠٠
٢٨٨٢	٣٨١	١٨٢٢	٢٦٠	١٠٠١ - ١٥٠٠
١٨٥٧	٢٤٢	٢٠٤٦	٢٧٧	١٥٠١ - ٢٠٠٠
٢٠٥٠	٢٨٩	٣٣٨٦	٤٢٢	٢٠٠١ - ٣٠٠٠
١٦٤٨	٢١٧	٢٩٩٠	٣٧٥	٣٠٠١ - ٥٠٠٠
٥٩٣	٧٨	١٠٥٧	١٤٠	٥٠٠١ - ٧٥٠٠
٣٢٨	٤٦	٩٣٥	١١٧	٧٥٠١ فأكثر
١٢٦٣١	١٧٤٢	١٢٩٦٦	١٧٤٢	المجموع

المصدر: دراسة نفقات الاسر ١٩٨٠، دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨١.

(١) انظر: - موارد اشبيجل، نظريات ومسائل في الاحصاء، ترجمة الدكتور شعبان
عبد الحميد، دار ماكرهيل للنشر، القاهرة، ١٩٧٨.

شكل رقم (٢)

المنحنى التكراري لتوزيع الدخل الشخصي لعينة عام (١٩٧٣) في الأردن



وقد نشرت بيانات الدخل في جدول مستقل عن الجداول الخاصة بالانفاق ودون الربط بينهما، حيث اكدت في كل حاله بتوزيع اسر العينة على الفئات العشر العينية اعلاه. و غني عن البيان ان هذا التوزيع لا يسمح بالتعريف على فئات الانفاق التي تتبع لها مجموعة الاسر المقابلة لكل فئة من فئات الدخل والعكس ايضا صحيح. بل واكثر من ذلك، يلاحظ ان عدد افراد اسر العينة يختلف في حالة الدخل عنه في حالة الانفاق، ففي الحالة الاولى يبلغ هذا العدد (١٢٦٣١) فردا، اما في الحالة الثانية فيبلغ العدد (١٢٩٦٦) فردا، مع ان عينة الاسر في الحالتين واحد ويبلغ عددها (١٧٤٢) اسره. ونتيجة لذلك لا يمكن الاستفاده من هذه البيانات لقياس العلاقة بين مستويات الدخل ومستويات الانفاق (١).

ومقارنة عدد الاسر التي تتبع كل فئة من فئات الانفاق مع عدد الاسر التي تتبع فئات الدخل المماثلة، يلاحظ ان عدد الاسر التي تتبع الفئات الخمس الاولى للدخل يفوق عدد الاسر التي تتبع فئات الانفاق المماثلة، ويبدو العكس بالنسبة للفئات الخمس الاخيره، وهذه النتيجة لا تصح الا اذا كانت معظم الاسر تنفق اكثر من الدخل الذي يتاح لها، وهو ما لا يميل حدوثه الامر الذي يستدعي استبعاد بيانات الدخل من التحليل نهائيا، وتركيز التحليل على بيانات الانفاق التي يمكن الركون اليها والاستدلال من خلالها على كيفية توزيع الدخل في المجتمع الاردني (٢).

(١) شككت الدراسة ذاتها في دقة بيانات الدخل التي احتوتها، حيث ذكر في التقديم لهذه الدراسة "..... لم يمكن الحصول على دخل كل اسره بالتفصيل لذا تم تعميم نموذج خاصتم بواسطته الحصول على الفئة التي تسدل على دخل الاسر الاجمالي السنوي. وفي موضع اخر ورد "..... دلت الدراسة الاستطلاعية على ان اكثر من ٩٠٪ من الاسر حاولت عدم الاجابه عن دخلها حسب مصادره المختلفه الامر الذي ادى الى السؤال عن اجمالي الدخل السنوي بشكل فئات ورغم ذلك فانها لا تصلح كميزان للمقارنه بين الانفاق والدخل.

انظر: المرجع السابق، ص (٢ - ٢٥).

(٢) لغايات التحليل تم الافتراض ان مركز كل فئة يمثل متوسط انفاق مجموعة الاسر التي تتبعها، وبالنسبة للفئتين المفتوحتين الاولى والاخيره فقد افترض أن متوسط انفاقها ١٢٥، ١٠٠٠ دينار على التوالي، واستنادا الى هذه الافتراضات فقد تم تنظيم الجدول رقم (١١).

حيث يلاحظ من الجدول رقم (١١) ان انفاق اكثر من ٦٣٪ من الاسر يقل عن مستوى المتوسط العام لانفاق اسر العينة والبالغ ٣١٦٨ دينار بينما يزيد انفاق حوالي ٣٧٪ من الاسر عن هذا المستوى ، اي ان المجموعة الاولى التي يشكل عدد اسرها حوالي ١٥٦٪ عدد افراد المجموعة الثانية لا تنفق الا حوالي ٥٤٪ مما تنفقه المجموعة الثانية .

ويمكن تبين التفاوت في الانفاق بوضوح اكثر بمقارنة انفاق الفئة العاشرة ذات الانفاق الاعلى مع انفاق الفئات الخمس الاولى ذات الانفاق الاقل ، محتفمه ، حيث يظهر ان حوالي ٧٪ من الاسر الاعلى انفاقا يستحوذون على اكثر من ٢١٪ من مجموع الانفاق ، بينما لا ينفق حوالي ٢٣٪ من الاسر الاقل انفاقا الا حوالي ٨٪ من مجموع انفاق العينة .

ويستدل من هذه النتائج ان توزيع الانفاق وبالتالي الدخل في المجتمع الاردني يميل بشكل واضح لصالح فئات الدخل الاعلى وهي الفئات المعروفة بميلها الاقل للاستهلاك . وهو ما يؤثر على الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك المجتمع الاردني باتجاه الانخفاض . ومن شأن اي تعديل في توزيع الدخل لصالح الفئات الاقل دخلا ان يؤثر في الاتجاه المعاكس .

حدول رقم (١١)
التوزيع النسبي لاسر ونفقات عينة دراسة نفقات الاسره
لعام ١٩٨٠

رقم الفئة	الاسر		الانفاق السنوي للأسره / بالدينار	
	الاهمية النسبية المدد	الاهمية النسبية %	الاهمية النسبية المجموع	الاهمية النسبية المتوسط للأسره
١	٤	٠.٢٢٩	٦٢٥	١٢٥
٢	١٩	١.٠٩٠	٧١٢٥	٣٧٥
٣	٤٣	٢.٤٦٨	٢٦٨١٥	٦٢٥
٤	٨٥	٤.٨٧٩	٧٤٣٧٥	٨٧٥
٥	٢٦٠	١٤.٩٢٥	٣٢٥٠٠٠	١٢٥٠
٦	٢٧٧	١٥.٩١١	٤٨٤٧٥٠	١٧٥٠
٧	٤٢٢	٢٤.٢٢٥	١.٠٥٥٠٠٠	٢٥٠٠
٨	٣٧٥	٢١.٥٢٦	١.٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠
٩	١٤٠	٨.٠٣٢	٨٧٥٠٠٠	٦٢٥٠
١٠	١١٧	٦.٧١٦	١١٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠
	المجموع ١٧٤٣	١٠٠.٠٠٠	٥٥٨٧٥٠	٣١٦٨

متوسط دخل الاسره .

المصدر: جدول رقم (١٠) .

وعند احتساب المنوال والوسيط لهذا التوزيع وجد انهما يعادلا (٢٧٥٧) ،
(٢٤١٣) دينار على التوالي ، اي انهما اقل من المتوسط ، وهو ما يعني ان التوزيع
يميل نحو فئات الانفاق الاعلى ، وهذا الميل واضح من التواء منحني التوزيع التكراري
(شكل رقم ٣) نحو اليمين .

ومع ان هذه النتيجة تخص الانفاق الا انها تعتبر مؤشرا على نمط توزيع
الدخل في المجتمع الاردني . فمن العلاقة العامة القائمة بين الانفاق والدخل ،
وما تؤكد من انخفاض الميل للاستهلاك كلما زاد الدخل ، يمكننا ان نتوقع ميلا
في توزيع الدخل لصالح فئات الدخل الاعلى اشد من الميل الظاهر في توزيع
الانفاق لصالح فئات الانفاق الاعلى .

٣ - تطور التوزيع الهيكلي للدخل في الاردن

تبين من التحليل السابق ان توزيع الدخل في ١٩٧٣ كان يميل لصالح فئات
الدخل الاعلى كما ان توزيع الانفاق الاستهلاكي الخاص في عام ١٩٨٠ كان هو الآخر
يميل لصالح الفئات الاكثر انفاقا على الاغراض الاستهلاكية . وباحتساب معامل بيرسون
للتواء (١) لهذين التوزيعين تبين ان قيمته تعادل ٢٨٪ للتوزيع الاول و ١٨٪
للتوزيع الثاني اي ان التوزيع الاول هو اشد التواء من التوزيع الثاني ، الا انه لا يمكن
الاعتماد على هذه النتيجة لتقرير الاتجاه الذي تطور نحوه توزيع الدخل في الاردن
نظرا لان توزيع الدخل في عام ١٩٨٠ لا يمكن ان يكون مشابه لتوزيع الانفاق في ذلك
السام بل يتوقع ان يكون اشد ميلا لصالح فئات الدخل الاعلى من الميل الذي اظهره
توزيع الانفاق لصالح الفئات الاعلى في مجال الانفاق .

وهكذا انخلص من التحليل السابق الى ان البيانات المتوفرة عن التوزيع الهيكلي
للدخل لا تمكننا من تحديد الاتجاه الذي تطور نحوه توزيع الدخل في الاردن خلال
السنوات الماضية وبالتالي لا يمكن من خلال ذلك لتحديد تأثير عامل توزيع الدخل على
الانفاق الاستهلاكي الخاص .

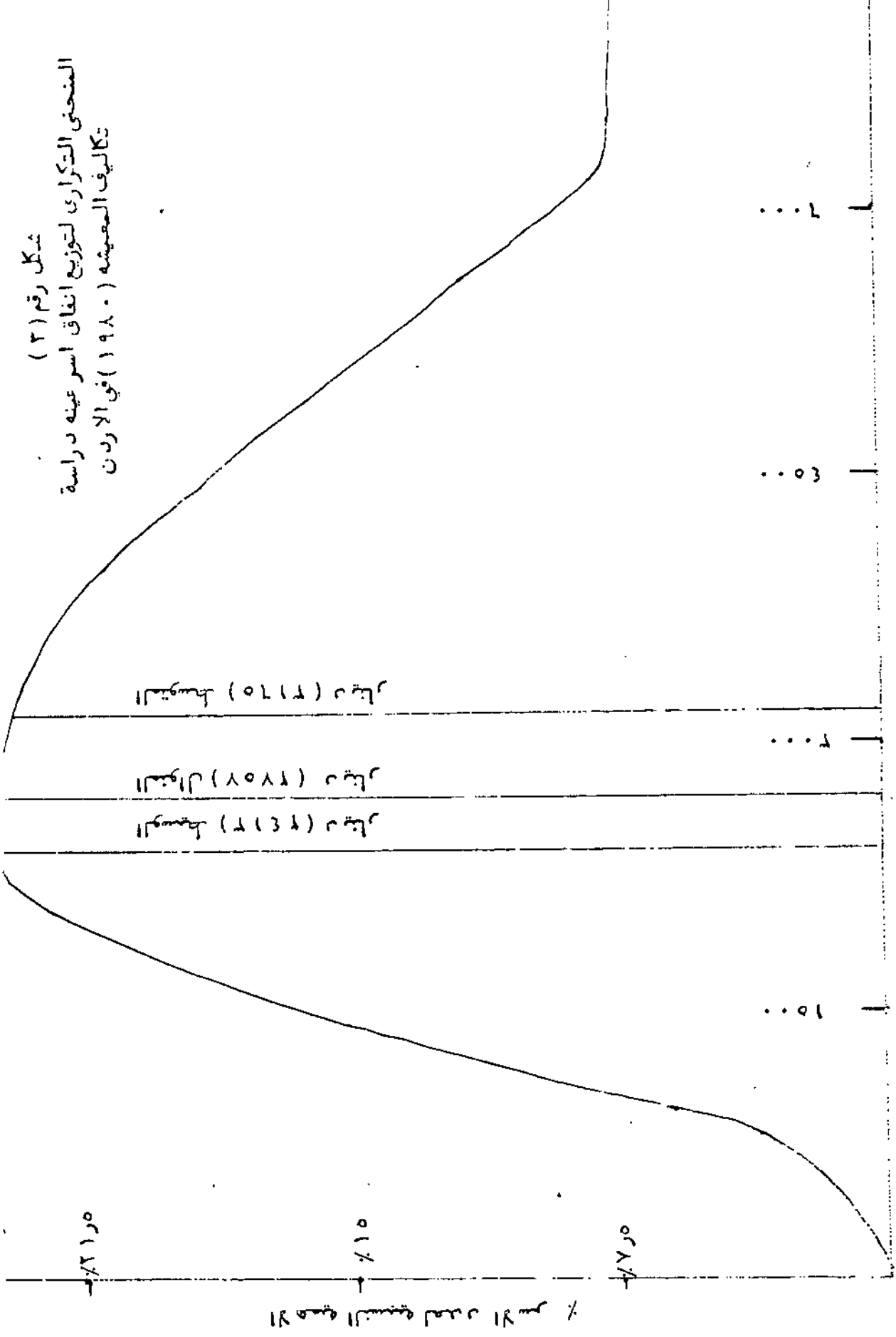


(١) يحتسب معامل بيرسون للتواء هكذا :-

$$\text{معامل بيرسون للتواء} = \frac{\text{الوسط - المنوال}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

انظر: د. عبد المميز هيكل ، تاريخ في الرياضيات البحثية والاحصاء ، بيروت
١٩٧١ ، ص (١٠١) .

شكل رقم (٣)
 المنحنى التكراري لتوزيع انفاق أسر عينه دراسة
 تكاليف المعيشة (١٩٨٠) في الأردن



مراكز بيانات الانفاق بالدينار

الفصل الرابع

أثر العوامل الأخرى على الانفاق الاستهلاكي الخاص فـسـي الأردن

أولاً : العوامل ذات الأثر الإيجابي على الانفاق الاستهلاكي الخاص .

- ١ - الهجره الداخليه .
- ٢ - التقليد الاستهلاكي .
- ٣ - ظهور المنتجات الحديده .
- ٤ - البيع بالتقسيط .
- ٥ - العادات الاجتماعيه .

ثانياً : العوامل ذات الأثر السلبي على الانفاق الاستهلاكي الخاص .

- ١ - الدوافع الشخصيه للأدخار :-
 - أ - الرغبة في امتلاك سكن خاص .
 - ب - الاحتياط لحالات المرض .
 - ج - الاحتياط للزواج .
 - د - الاحتياط للتعليم العالي للأبناء .
 - هـ - الاحتياط للبطاله .
- ٢ - الأوعيه الأدرخاريه في الاقتصاد الأردني ودورها في تنشيط العادات الأدرخاريه :-
 - أ - المؤسسات المصرفيه .
 - ب - صندوق التوفير البريدى .
 - ج - الشركات المساهمه .
 - د - سندات الدين العام .
 - هـ - مضاربه الأراضى .

ثالثاً : الأثر الصافي المحتمل للعوامل الأخرى مجتمعه .

الفصل الرابع

أثر العوامل الأخرى على الانفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن

لا يتحدد مستوى الانفاق الاستهلاكي بالدخل وتوزيعه وحدهما بل هناك عوامل عديدة أخرى أقل أهمية تؤثر على هذا الانفاق . ويصعب في العادة تحديد حجم هذا التأثير أو اتجاهاته بالطرق الإحصائية ، أما بسبب عدم كفاية البيانات عن هذه العوامل أو لعدم قابليتها للقياس أصلاً . ويمكن فقط التعرف على الأثر الصافي لهذه العوامل مجتمعة من خلال ملاحظة التغير في مقطع وميسل دالة الاستهلاك مع الزمن ، حيث يعزى هذا التغير ، في العادة ، إلى تأثير العوامل الأخرى خلافاً للدخل . فبافتراض ثبات مستوى الدخل وتوزيعاته بين فئات المجتمع المختلفة ، فإن أي تغير على مقطع دالة الاستهلاك أو ميلها يعزى في هذه الحالة إلى تأثير "العوامل الأخرى" بما فيها توزيع الدخل ، وهو ما ستم مناقشته بالنسبة للأردن في الفصل اللاحق ، أما في هذا الفصل فسيتركز البحث على محاولة التعريف بأهم هذه العوامل بالنسبة للحالة في الأردن ، ومناقشة آثارها النوعية المحتملة على الانفاق الاستهلاكي الخاص .

وسيهتم الجزء الأول من هذا البحث بالعوامل ذات الأثر الإيجابي على الانفاق الاستهلاكي وهي العوامل التي يعتقد بأنها تزيد في الانفاق الاستهلاكي أما الجزء الثاني فسيهتم بالعوامل ذات الأثر السلبي على هذا الانفاق وهي التي يعتقد بأنها تضيق باتجاه تخفيضه .

أولاً : العوامل ذات الأثر الإيجابي على الانفاق الاستهلاكي الخاص

يمكن أن يدرج تحت هذه التسمية عوامل كثيرة تتشابه مع بعضها البعض وتتداخل آثارها ، لهذا فستتناول المناقشة العوامل الأساسية منها مع بعض الإشارات أثناء ذلك لبعض العوامل الأقل شأنًا .

١ - الهجرة الداخلية

تحظى المدن الرئيسية بأهم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في المراحل الأولى من التنمية ، وتشكل فرص العمل والخدمات العصرية التي تتيحها هذه المشاريع عوامل جذب لسكان المناطق الأخرى وخاصة الريفية منها إلى المدن .

وشر الأردن بظروف مشابهة ، ترتب عليها حركة واسعة من الهجرة الداخلية وخاصة الى منطقة العاصمة ، كما شهدت الأردن نوعاً آخر من الهجرة تمثلت في الهجرة القسرية لحوالي ٢٥٠ ألف نسمة (١) من سكان الضفة الغربية في عام ١٩٦٧ نتيجة للاحتلال ، حيث استقر هؤلاء بالإضافة الى من هاجروا من قطاع غزة لتفسر السبب في الضفة الشرقية وخاصة في المدن الكبيرة وحولها وفي منطقة عمان بالذات ، كما استمرت هذه الهجرة بعد ذلك التاريخ بسبب اجراءات ومضايقات سلطات الاحتلال .

ولا تتوفر بيانات دقيقة عن الهجرة الداخلية في الأردن ، غير انه بالرجوع الى نتائج التعداد الذي جرى للسكان في عامي ١٩٦١ و ١٩٧٩ يمكن تبين حجم هذه الظاهرة ، وذلك من خلال مقارنة عدد سكان الضفة الشرقية من الحضر والريف وايضا لعدد سكان محافظة العاصمة (عمان) في هذين العامين ، وذلك كما يوضحها الجدول رقم (١٢) .

الجدول رقم (١٢)

الاضحية النسبية لعدد سكان الحضر والريف
ومحافظة العاصمة في عامي ٦١ و ٧٩

التفسير %	١٩٧٩		١٩٦١		البيان
	%	الف نسمة	%	الف نسمة	
١٣٨ر٤	١٠٠	٢١٤٧ر٦	١٠٠	٩٠٠ر٨	الضفة الشرقية
١٧٥ر٢	٥٦ر٥	١٢٧٧ر٠	٥١ر٥	٢٦٤ر١	الحضر
٦٩ر٤	٤٠ر٥	٨٧٠ر٦	٤٨ر٥	٤٣٦ر٧	الريف
١٨٦ر٧	٥٥ر٢	١١٨٥ر٧	٤٩ر٢	٤١٣ر٦	محافظة العاصمة

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة - المجلد رقم (١) ، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٦١ .
دائرة الاحصاءات العامة - النتائج التخيضية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٩ .

(١) ابراهيم أبو سمرة ، السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الاردنية ، عمان ١٩٨٢ ، ص (٢) .

ويوضح هذا الجدول، انه بينما ازداد عدد سكان الضفة الشرقية بنسبة ١٠٣٨٤٥٪ فان عدد سكان المدن قد ازداد بنسبة ١٧٥٢٪ في حين لم يزداد عدد سكان الريف الا بنسبة ٩٩٤٪، أما نسبة الزيادة في عدد سكان محافظة العاصمة فقد بلغت ١٨٦٢٪. وقد ترتب على ذلك زيادة الاهمية النسبية لسكان المدن من ٥١٥٪ الى ٥٩٥٪ ومقابل ذلك انخفضت الاهمية النسبية لسكان الريف من ٤٨٥٪ الى ٤٠٥٪، أما سكان العاصمة فقد اصبحوا يشكلون ٥٥٢٪ من عدد سكان الضفة الشرقية مقابل ٤٩٢٪.

وترجع أهمية الهجرة الداخلية من الريف للمدينة في دراسة الانفاق الاستهلاكي الخاص الى ما هو مشاهد من اختلاف كبير في النمط المعيشي والاستهلاكي بين سكان الريف وسكان المدن الأمر الذي يؤدي مع استمرار تدفق هذه الهجرة الى زيادة في الطلب الكلي على بعض السلع والخدمات التي يعتبرها أهل المد منه ضرورية وينفقون عليها جزءاً مهماً من دخولهم في حين لا يوجد لها نفس الاهمية في انفاق أهل الريف لأسباب موضوعية او ذاتية.

فعدم توفر التيار الكهربائي في بعض مناطق الريف الاردني يستتبع انعدام الانفاق على هذه السلعة او على الاجهزة التي تعمل بواسطتها والتي تستخدم على نطاق واسع في المدن. كما ان الكثير من السلع والخدمات الاستهلاكية الشائعة الاستعمال بين أهل الحضر لا تجد نفس الاقبال عليها في الريف لعدم تناسبها مع العادات والتقاليد وقواعد الذوق العام السائدة في الريف، وفضل مثل على ذلك ما يتعلق بالانفاق المظهري للمرأة الذي يشكل نسبة مهمة من انفاق كثير من أسر المدينة في حين ان مثل هذا الانفاق يكاد يكون غير مألوف في المجتمع الريفي.

وبالمقابل، ينفق أهل الريف على بعض الحاجيات الاستهلاكية التي هجرها أهل المدن ليتعموا بدلا منها حاجيات مستجده ذات تكلفه اعلى في مجموعها، وهذا الأمر واضح في النمط الغذائي اكثر من غيره.

ولتبيين مدى الاختلاف في النمط الاستهلاكي بين الريف والحضر فسي الاردن يوضح الجدول رقم (١٣) الاهمية النسبية لانفاق كل منهما على انواع الانفاق المستمدة من واقع بيانات دراسة نفقات الأسر لـ ١٩٨٠م.

جدول رقم (١٣)

الأهمية النسبية للانفاق على بعض السلع والخدمات مسن
مجموع الانفاق السنوي لكل من الحضر والريف في عام ١٩٨٠

نوع الانفاق	الضفة الشرقية	الحضر	الريف
<u>المجموعه الاولى</u>			
المواد الغذائية	٤٢٢٢٢	٤٠٨٨٨	٤٥٢٢١
زيت زيتون	٢٨٣	٢٥٠	٣٥٥
كاز	١١١	٠٩٦	١٤٥
نقوط	٣٤	٠١٨	٠٦٩
<u>المجموعه الثانيه</u>			
كهرباء	٢٠١	٢٢١	١٥٦
نقل جوى	٠١٢	٠١٥	٠٠٥
التسليه واللهو	٣٢٢	٣٤٠	٢٨٣
<u>المجموعه الثالثه</u>			
مشروبات روحيه	٠٠٩	٠١٣	-
فيديو تيب	٠٠٧	٠١٠	-
مجمده (فريزر)	٠٠٤	٠٠٦	-

المصدر : دائرة الاحصاءات العامه - دراسة نفقات الاسره ١٩٨٠ - جدول رقم (٣١) .

ويوضح هذا الجدول ، ان اهل الريف ينفقون على المجموعه الاولى نسبة اعلى مما ينفقه اهل الحضر عليها ، ومن الملاحظ ان هذه المجموعه تتمثل في بعض الحاجيات الضروريه او التقليديه ، في حين ينفق اهل الحضر نسبة اعلى من انفاق اهل الريف على مجموعه الانفاق الثانيه التي تتمثل في بعض الخدمات والسلع المعصريه ، اما المجموعه الثالثه من الانفاق والتي تتمثل في بعض السلع المحرمه والكماليه فانه لم يظهر اى نسبة انفاق للمجتمع الريفي عليها ، بينما ظهرت نسبة انفاق واضحه على هذه السلع في الحضر .

ومع ان الاثر النهائي لهذا الاختلاف في النمط الاستهلاكي بين الريف والحضر لا يمكن تحديده بدقة ، الا انه من المؤكد ان الاغراض الاستهلاكيه السائده في المدن اكثر مما هي موجوده في الريف ، تدفع للاعتقاد بأن المليون

الحدى والمتوسط للاستهلاك هما اعلى لدى سكان المدينه ماها لدى سكان الريف ، اى انه في حاله تساوى باقى العوامل وخاصة الدخل وتوزيعاته فان الانفاق النسبي سيكون اعلى لدى مجتمع المدينه من الانفاق النسبي لسدى مجتمع الريف .

ومن هنا فان التدفق المستمر للهجره من الريف الى المدن وخاصة الى مدينه عمان من شأنه ان يوءى الى زياده الانفاق الاستهلاكي في الاردن ورفع الميل الحدى والمتوسط لاستهلاك المجتمع الاردني بأسره .

٢ - التقليد الاستهلاكي

تنتشر في الدول الناميه ، ومنها الاردن ، ظاهرة التقليد الاستهلاكي او ما تعرف " بأثر المحاكاه " ، حيث تقوم الفئات الفنيه في هذه الدول بتقليد الانماط الاستهلاكيه للمجتمعات المتقدمه ، وسرعان ما تتأثر بهذه الانماط الجديده للاستهلاك باقى فئات المجتمع رغم ضعف مقدرتها الماليه مما يضطرها في كثير من الاحيان الى الاقتراض لتغطية النفقات الاضافيه المترتبه على ذلك .

ويأخذ الاستهلاك ، في هذه الحاله ، الطابع التظاهري الذى لا تكفي لتفسيره العوامل الاقتصاديه وحدها ، كما ان الضرورة لا تكفي لتبرير الانفاق على هذا الاستهلاك .

وما يساعد في انتقال الانماط الاستهلاكيه الجديده الى المجتمع الاردني ، الاحتكاك المتزايد مع مجتمعات الدول الاخرى ، من خلال حركة سفر الاردنيين الى الخارج لدواعي العمل او العلم او التجاره او السياحه او لاي سبب اخر ، وقدوم اعداد من رعايا الدول الاخرى الى الاردن لاجراض مختلفه ايضا ، ويوضح الجدول رقم (١٤) التزايد الكبير سواء في اعداد المفاردين الاردنيين الى الخارج او في اعداد القادمين من دول العالم الى الاردن .

جدول رقم (١٤)

حركة القادمين الى الاردن من غير الاردنيين والمفاديين
الاردنيين خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢) .

السنة	القادمون الى الاردن من غير الاردنيين		المفادرون الاردنيين	
	العدد بالالف	التغير %	العدد بالالف	التغير %
١٩٧٠	٣٠٣٧٧		٣٩٤٦٦	
١٩٧١	٢٥٦٨٨	-١٥٤	٣٦٢٧٧	٨١ -
١٩٧٢	٢٩٢٢٠	١٣٧	٣٧٩٧٧	٤٧
١٩٧٣	٣٠٧٧٧	٥٣	٤٦٤٥٥	٤٠
١٩٧٤	٥٥٤٩٩	٨٠٤	٥٨٣٢٤	٢٥٦
١٩٧٥	٧٠٧٦٦	٢٧٥	٦٥٥٥١	١٢٣
١٩٧٦	١٠٦٣٣٣	٥٠٣	٧١٥٨٨	٩٣
١٩٧٧	١٧٠٦٢٢	٦٠٥	٧٧٠٨٨	٧٧
١٩٧٨	١١٨٤٣٣	-٣٠٦	٧٠٤٣٤	٨٦
١٩٧٩	١٣١٦٢٢	١١١	٧١٩٣٩	٢٢
١٩٨٠	١٦٢٤٢٢	٢٣٤	٦٤٢٣٩	١٠٧ -
١٩٨١	١٥٧٩٣١	٢٨٣	٦٩٥٧٧	٨٢
١٩٨٢	٢٠٧٥٥٥	٣١٤	٧١٩٣٦	٣٤

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، النشر الاحصائي السنوي ، ١٩٧٤ ،
١٩٧٩ ، ١٩٨٢ .

ويمكن ان يدخل ضمن قائمة الانفاق تحت تأثير المحاكاه ، الانفاق على كثير من السلع او الخدمات الكماليه التي لا تدخل ضمن قائمة الأولويات لحياة الفرد واهمها مثل على قوة أثر المحاكاه في المجتمع الاردني ، الحرص المشاهد على امتلاك السيارات الخصوصيه رغم الارتفاع النسبي في ثمنها وفي نفقات تشغيلها والذي لا يتناسب في كثير من الاحيان مع مستوى دخل المالكين لها ، وهذا واضح من خلال مقارنة التطور في اعداد السيارات الخصوصيه مع تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل الشخصي المتاح خلال السنوات الماضيه والتي بينها الجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥)

عدد سيارات المالكين المخصوصية المسجلة في الاردن ،
ومتوسط نصيب الفرد الاردني من الدخل الشخصي
المتاح في الاعوام ٧٤/٧٨،/١٩٨٢٠

السنة	السيارات المخصوصية		متوسط الدخل الفردي باسعار عام ١٩٦٨	
	العدد	التغير %	دينار	التغير %
١٩٧٤	١٢٨٠٢	-	٧٨ر٥	-
١٩٧٨	٥٠٩٠٥	٢٩٧٦	٨٥ر٨	٩٣
١٩٨٢	٩٨٧١٢	٩٣٩	١١٣ر٨	٣٢٦

المصدر: ١ - دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية

١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٢٠

٢ - الجدول رقم (١) .

وخلاصة القول ان انتقال العادات الاستهلاكية، بفعل التقليد، من المجتمعات المتقدمة الى المجتمع الاردني ومن فئات الدخل العليا الى فئات الدخل الادنى داخل المجتمع الاردني نفسه، يؤدي الى انخفاض ميل المجتمع للاذخار وبالتالي زيادة ميله للاستهلاك.

٣ - ظهور المنتجات الجديدة

يشهد هذا العصر ظهور منتجات جديدة باستمرار نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، سرعان ما تحتل مكانة لها بين بنود الانفاق الاستهلاكي، فمشروبات السلع الاستهلاكية السائده لم تكن معروفة من قبل مثل التلفزيون والراديو والثلاجه والفساله وغيرها من الاجهزة الكهربائيه والالكترونيه، كما لم يكن يعرف كثير من الادويه وادوات التجميل وغيرها.

وعندما تظهر سلعه جديده يرتفع الطلب عليها ارتفاعا مفاجئا لا يمكن تفسيره استنادا الى علاقات الطلب المعروفة وانما يحكم الطلب على هذه المنتجات قواعد خاصه تستند الى الاثر الذي تتركه هذه السلعه على نفوس المستهلكين والتي تيسل بطبعها الى كل جديد والى حب التغيير والى الراحة وغيرها من الصفات السئتي يفهمها جيدا المروجون للمنتجات الجديدة ويحاولوا الاستفادة منها بسبل مختلفه ويسخرون لهذه الغايه اجهزة الاعلام المختلفه وخاصة التلفزيون للتأثير من خلالها

على المستهلكين واقناعهم بمزايا السلعة الجديدة وضرورة تعاطيها .

وبعض المنتجات الجديدة تعتبر بدلا لسلع متداولة من قبل ، وبعضها الآخر تعتبر جديدة في حقلها . والاشتر على الانفاق الاستهلاكي مختلف في العاليتين ففي الحالة الاولى يعتمد هذا الاثر على الاختلاف ما بين تكلفة السلعة وبديلها الجديدة وتشتمل التكلفة في هذه الحالة على ثمن السلعة والنفقات الاخرى المرتبطة بها والمستندة عليها . اما في الحالة الثانية فان الانفاق الاستهلاكي يتأثر بكامل التكلفة المترتبة على اقتناء المنتج الجديد .

وحول اثر ظهور المنتجات الجديدة على الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن يوضح الجدول رقم (١٦) نسبة امتلاك الاسر الاردنية لبعض السلع المعمرة التي تعتبر جديدة نسبيا ، ونسبة الانفاق عليها خلال عام ١٩٨٠ ، والمستندة من واقع بيانات دراسة نفقات الاسر لعام ١٩٨٠ .

جدول رقم (١٦)

نسبة امتلاك الاسر الاردنية لبعض السلع المعمرة
ونسبة الانفاق عليها ، وذلك في عام ١٩٨٠

السلعة	عدد السلعة / عدد اسر العينة %	الانفاق على السلعة / اجمالي انفاق اسر العينة
غسالة كهربائية	٨٠ر٨	٠ر١٨
سلاجه	٨٢ر٩	٠ر٣٩
مجعد	٤ر٦	٠ر٠٤
مروحة متنقله	٥٩ر٤	٠ر٠٣
مكسه كهربائية	١٣ر٧	٠ر٠٠١
مسجل	١١ر٦	٠ر٠٢
راديو	٤٢ر١	٠ر٣٢
راديو ومسجل	٨٤ر١	٠ر٠٨
تلفزيون عادي	٦٩ر٥	٠ر١٥
تلفزيون ملون	٢٧ر٨	٠ر٣٠
ستيريو	٨ر٠	٠ر٠٥
فيديو تب	١ر٨	٠ر٠٧
طباخ غاز	٨٠ر٨	٠ر٠٣
فرن غاز	٥٦ر٦	٠ر٠٦
آلة تصوير	٢٦ر١	٠ر٠٠٢

المصدر: دراسة نفقات الاسر ١٩٨٠ ، جدول رقم (٣١٠٥) .

وقد يكون المنتج الجديد ، جديد فعلا في حقله او يتضمن مزايا حقيقيه عن منتجات بدله سابقه ، الا انه في حالات كثيره لا يتضمن الا بعض التعديلات الشكلية التي قد يرافقها تخفيض مستوى الجودة او حسن الأداء ، كما هو الحال في الموديلات السنويه للسيارات والمنتجات العصريه الاخرى ، حيث تشكل هذه التعديلات الشكلية اغرا ٣ لبعض المقدرين والمهتمين بالمظاهر الاستهلاكية لتحديث موجوداتهم منها باستمرار والاستغناء عن الموديلات القديمه ، وما سبق يتضح بصورة جليه ان ظهور المنتجات الجديده من شأنها زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص .

٤ - البيع بالتقسيط

بعد ظهور السلع المعمره ، والذي يزيد ثمن الواحد منها عن قدرة المستهلك على دفعه كاملا عند شرائها ، لجأ البائعون الى اسلوب البيع بالتقسيط ، وبمقتضى هذا الاسلوب يقبل البائع تقسيط ثمن السلعة المباعه على اقساط دوريه ، وبذلك اصبح من السهل على المستهلك اقتناء كثير من السلع المعمره التي قد يعجز عن اتياعها بدون هذه التسهيلات .

وقد انتشرت هذه الظاهره في السوق الاردنيه ، وخاصة على اثر ظهور الحاله التضخميه في الاقتصاد الاردني مع بداية السبعينات ، وما رافقها من توقعات باستمرار الارتفاع في الاسعار ، الامر الذي حدا للمستهلك الى ان يفضل الشراء الحالي على الشراء المستقبلي للاستفاده من فرق السعر . ويبين الجدول رقم (١٧) الارتفاع النسبي في الارقام القياسيه لتكاليف المعيشه التي تعبر عن حالة التضخم في الاقتصاد الاردني .

جدول رقم (١٧)

معدل التضخم في الاقتصاد الاردني (١٩٧٣ - ١٩٨٢)

السنة	معدل الارتفاع في الارقام القياسيه لتكاليف المعيشه
١٩٧٣	١١١٪
١٩٧٤	١١٩٪
١٩٧٥	١٢٠٪
١٩٧٦	١١٥٪
١٩٧٧	١٤٥٪
١٩٧٨	١٠٦٪
١٩٧٩	١٤٢٪
١٩٨٠	١١١٪
١٩٨١	١١١٪
١٩٨٢	١٧٤٪

المصدر: الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣) .

ومما ساعد على التوسع في البيع بالتقسيط التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها التجار من البنوك التجارية والتي تزايد حجمها في السنوات الاخيره بشكل ملحوظ كما يتبين ذلك من الجدول رقم (١٨) .

الجدول رقم (١٨)
تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأغراض
التجارة العامة من قبل البنوك التجارية
خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢)

السنة	حجم التسهيلات (الف دينار)	التغير %
١٩٧٠	١٦ ٨٩٠	—
١٩٧١	١٨ ٩٦٤	١٢ر٣
١٩٧٢	٢١ ٤٥٨	١٣ر٢
١٩٧٣	٢٥ ٠٧٩	١٦ر٩
١٩٧٤	٣٠ ٣٠٢	٢٠ر٨
١٩٧٥	٥١ ٣٧٢	٦٩ر٥
١٩٧٦	٨١ ٦١٤	٥٨ر٩
١٩٧٧	٨١ ٤٢٧	٠ر١-
١٩٧٨	١٠٠ ٥٣١	٢٣ر٥
١٩٧٩	١٣٤ ٢٣٦	٣٣ر٥
١٩٨٠	١٦٦ ٩٥٦	٢٤ر٤
١٩٨١	٢٢٥ ٧٩١	٣٥ر٢
١٩٨٢	٢٨٤ ٩٤٤	٢٦ر٢

المصدر: البنك المركزي الاردني - النشرة الاحصائية الشهرية، اذار ١٩٧٥
كانون اول ١٩٧٩، كانون ثاني ١٩٨٣ .

وكما ذكر في الفصل الاول بخصوص البيع بالتقسيط فان اثره النهائي على الانفاق الاستهلاكي الخاص يعتمد على معدل الاقراض ومعدل التسديد، الا ان الانتشار المتزايد لهذه الظاهرة يبعث على الاعتقاد بانها تساهم في زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص .

تبالغ المجتمعات النامية، ومنها الأردن، في الانفاق على مظاهر السسزواج والضيافة وغيرها من المناسبات الاجتماعية الاخرى، حيث يرافق الكثير من هذه المناسبات التبهذير في النفقات بالرغم من الجوانب الاجتماعية الايجابية لها.

وان كان الريف الاردني هو المعني في الاصل بالاسراف في الانفاق طس المناسبات الاجتماعية اكثر من المجتمع الحضري، الا ان الأمر قد تغير مع انتشار عادة اقامة الحفلات في قاعات وصالات الفنادق من قبل بعض فقات مجتمع المدينه، حيث تفوق هذه الحفلات في تكلفتها تكلفة اقامة الحفلات في الريف.

وهكذا، فبدلا من ان يساهم التقدم الحضري في تهذيب العادات السائدة في المجتمع لتصبح اقل تكلفه عليه نجد ان الامر يهدو على غير ذلك بالنسبة للمجتمع الاردني، فاذا ما جرى تهذيب لبعض المادات المكلفه، فان انماطا جد يسوده من العادات اكثر تكلفه تظهر لتحل محلها. وهذا ما يبعث على الاعتقاد بان العادات الاجتماعية في الاردن تساعد على رفع مستوى الانفاق الاستهلاكي الخاص.

ثانيا : العوامل ذات الاثر السلبي على الانفاق الاستهلاكي الخاص

يقابل العوامل السابقة التي تدفع باتجاه زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن، عوامل اخرى تضغط بالاتجاه المعاكس، اى نحو تخفيض هذا الانفاق وتتمثل العوامل الاخيرى اساسا في الدوافع التي تحفز المواطنين الاردنيين على الادخار، وفي الفرص المتوفرة لتنمية هذه المدخرات.

ومن المعلوم ان القواعد التي تحكم ادخارات ذوى الدخول والثروات المرتفعه تختلف، الى حد ما، عن القواعد التي تحكم ادخارات ذوى الدخول والثروات المتوسطة والمتدنيه. فالسلك الادخارى للفتة الاولى يتصف عموما بالاستقرار، بينما يتأثر السلك الادخارى للفتة الثانية باعتبارات كثيرة. ولهذا فان البحث في هذا الجزء يهيم في المقام الاول التعرف على دوافع الفتة الثانية للادخار والاعيشه الادخاريه التي يوفرها الاقتصاد الاردني لتشجيع المادات الادخاريه لدى هذه الفئات.

١ - الدوافع الشخصية للادخار

تتنازع الفرد بخصوص دخله مجموعتين اساسيتين من الحوافز :- حوافز تدفعه للمتعم بالاسهلاك الحالي، وتتمثل في الرغبة في الحياة عند مستوى معين مسن المعيشه، وحوافز اخرى تدفعه للاحتياط لمواجهة الطوارئ، او الرغبة في ضمان مستقبل

أفضل . ويتوقف توزيع الدخل بين الانفاق الاستهلاكي والادخار على القوة النسبية لهاتين المجموعتين ومن الطبيعي ان الحاجة لتكوين المدخرات تزيد في المجتمعات التي لا تشمل قوانين دولها على ضمانات كافية للمتطلبات الاساسية لمعيشة الفرد فيها .

ومن الصعب الالمام بجميع الدوافع الشخصية التي تحفز المواطن الاردني على الادخار . ولهذا فسيتم التركيز على الدوافع الاساسية والتي يعتقد بانها تتوفر لدى غالبية المجتمع الاردني ، وهذه الدوافع هي :- الرغبة في امتلاك سكن خاص والاحتياط للمرض والزواج وتعليم الابناء والبطالة .

أ - الرغبة في امتلاك سكن خاص

لدى الناس نزعة قوية لامتلاك المساكن الخاصة بهم بحيث اصبحت هذه النزعة تشكل حافزا قويا للادخار في المجتمع الاردني ، وقد اشدت هذه النزعة في السنوات الاخيره ، وذلك في اعقاب الارتفاعات المتتاليه في اجارات المساكن ، والتي تضاعفت تقريبا ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ، وذلك وفقا لبيانات الارقام القياسيه لتكاليف المعيشه المبيته في الجدول رقم (١٩) .

جدول رقم (١٩)

الارقام القياسيه لاجارات المساكن

السنة	الرقم القياسي	معدل النمو %
١٩٧٥ = ١٠٠		
١٩٧٥	١٠٠	-
١٩٧٦	١٠٦ر٥	٦ر٥
١٩٧٧	١١٤ر٧	٧ر٧
١٩٧٨	١٢٨ر٧	١٢ر٢
١٩٧٩	١٦٩ر٥	٣١ر٩
١٩٨٠	١٧٤ر٥	٢ر٩
١٩٨٠ = ١٠٠		
١٩٨٠	١٠٠٠	-
١٩٨١	١٠٧ر-	٧ر-
١٩٨٢	١١٣ر٣	٥ر٩

المصدر : النشرة الاحصائية السنويه لاعوام مختلفه .

وقد ارتفعت ايضا النسبة التي تشكلها ايجارات المساكن من مجموع النفقات الاستهلاكية من ١٢ر٦٪ في عام ١٩٧٥ الى ١٤ر٦٪ في عام ١٩٨٠ (١).

ويمكن تبين حجم المدخرات بفرض اقامة المساكن الخاصة من خلال ملاحظة حركة الانفاق على اقامة هذه المساكن ومقارنته بالانفاق الاجمالي على الناتج المحلي والموضحة في الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)

تطور الانفاق على الابنية السكنية خلال الفتره
(١٩٨٢ - ١٩٧٥)

الانفاق بملايين الدنانير

السنة	الانفاق على النتائج المحلي الاجمالي بسعر السوق (١)	الانفاق على الابنية السكنية (٢)	معدل النمو %	١ + ٢ %
١٩٧٥	٢٨١ر٥	٢٤ر٢	-	٨ر٦
١٩٧٦	٤٠٤ر٧	٣٥ر٢	٤٥ر٥	٨ر٧
١٩٧٧	٤٨١ر٠	٤٢ر٥	٧٥ر٦	٨ر٨
١٩٧٨	٦٤٤ر٦	٤٧ر٧	١٢ر٢	٧ر٤
١٩٧٩	٧٦٧ر٢	٥٩ر٣	٢٤ر٩	٧ر٧
١٩٨٠	٩٩٨ر٤	١٢٠ر٥	١٠٣ر٢	١٢ر١
١٩٨١	١٢٠٦ر٢	١٤٧ر١	٢٢ر١	١٢ر٢
١٩٨٢	١٣٦٦ر٦	١٦٥ر٨	١٢ر٧	١٢ر١

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية (٧٥ - ٨٠)، (٧٨-٨٢)

وقد ساعد التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لفايات الاسكان الخاص فسي تحقيق امل الكثيرين في امتلاك المسكن الخاص. وتقدم هذه التسهيلات اما عن طريق بيع وحدة سكنية بالتقسيط ولمدة طويلة تمتد الى عشرين سنة (٢) بالنسبة للمنتفعين من مشاريع مؤسسة الاسكان، او عن طريق تقديم قروض طويلة الاجل تصل الى خمسة عشر سنة كما هو الحال بالنسبة لقروض بنك الاسكان والفترات متفاوتة بالنسبة لقروض

(١) دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٩، ١٩٨٢.
(٢) تم تعديل الفتره التي يقسط عليها ثمن المسكن الى خمسة وعشرين سنة بالنسبة للمنتفعين من مشروع مدينة ابو نصير.

المؤسسات الاخرى (١)

ويمكن اخذ فكره عن حجم هذه التسهيلات من ملاحظة تطور عدد الوحدات السكنيه التي مولت اقامتها مؤسسة الاسكان والقروض التي منحها بنك الاسكان ، وذلك كما يبينها الجدول رقم (٢١) .

جدول رقم (٢١)

تطور مساهمة مؤسسة الاسكان وبنك الاسكان في اقامة المساكن الخاصه خلال الفتره (٧٤ - ٨٢)

السنة	مؤسسة الاسكان		بنك الاسكان	
	عدد الوحدات السكنيه التي اقامتها	الكفه بالالف دينار	عدد الوحدات المموله	المبالغ الممنوحه بالالف دينار
١٩٧٤	٦٠٥	١٠٨٠	٧٦٢	١٨٠٠
١٩٧٥	٣٧٠	١٤٩٢	٣٧٧٤	٨٦٠٠
١٩٧٦	٢٩٨٠	١١٥٦١	٨٠٠٦	٣٣١٠٠
١٩٧٧	٨٩	٧٥٣	٤٣٠٩	١٥٤٠٠
١٩٧٨	١١٨	٧٥٠	٤٥٩٢	٢٢٧٠٠
١٩٧٩	١١٠٢	٦٦٩٩	٤٩٩٩	٢٢٧٠٠
١٩٨٠	١٧١٣	١٣٢٦٦	٥٢٠٥	٢٧٦٤٠
١٩٨١	٤٦٢٧	٥٢١٢٩	٤٤٦٦	٣٤٢١٠
١٩٨٢	٦٥٦	٥٧٣٧	٨٤٥٥	٣٩٥٣٠

المصدر: ١ - مؤسسة الاسكان ، الانجازات ، ١٩٨٣ .
٢ - بنك الاسكان ، التقرير السنوي التاسع ١٩٨٢ .

(١) بالاضافة الى مؤسسة الاسكان وبنك الاسكان هناك جهات عديدة تساهم في تقديم التسهيلات الائتمانية لتمويل الابنيه السكنيه للافراد من أهمها : سلطة وادي الاردن ودائرة التطوير الحضري والمنظمه التعاونيه ومؤسسة الاسكان العسكريه واسكان الامن العام وشركات استثماريه خاصه ، كما تقوم العديد من المؤسسات العامه والخاصه بتقديم القروض السكنيه لموظفيها ، بلغ عدد هذه المؤسسات ٢٤ مؤسسة حتى نهاية عام ١٩٨٠ وبلغ عدد المستفيدين من هذه القروض ٣٩٠٠ موظف . كما ان هناك عدد من صناديق الاسكان التابعه لعدد من المؤسسات . انظر : مؤسسة الاسكان ودور مؤسسة الامكان في قطاع الاسكان ، ١٩٨١ ، ص (٢٠) .

وتأتي الأهمية الأخرى للتسهيلات الائتمانية التي تتحول إلى استثمارات في قطاع الإسكان، من التزام الأشخاص المستفيدين باقتطاع جزء من دخلهم لتسديد الأقساط الدورية المترتبة عليهم، حيث تعتبر هذه الأقساطات، في مثل هذه الحالة، بمثابة ادخارات إجبارية بالنسبة لهؤلاء المستفيدين. أما أثر ذلك على الانفاق الاستهلاكي، فيعتمد على الفرق بين القسط الشهري للتسديد والادخار الشهري للسكن السابق.

وقد لا يعتمد المواطن على التسهيلات الائتمانية، لأي سبب من الأسباب، في إقامة مسكنه الخاص، وبدلاً من ذلك يعمد إلى تجميع المدخرات، حتى إذا ما توفرت لديه المقدرة المالية الكافية، يبدأ في إقامة ذلك المسكن.

وفي هذه الحالة يعمل الشخص على ضغط نفقاته الاستهلاكية أثناء مرحلة تحضير المبلغ اللازم لإقامة المسكن، أما في المرحلة اللاحقة على ذلك فتتاح له فرصة التوسع في هذه النفقات.

ويتضح مما سبق، أن الأثر النهائي لحرص المواطن الأردني على امتلاك المسكن الخاص به لن يكون، على المستوى القومي، إلا باتجاه دعم المدخرات الخاصة وتحولها لاستثمارات في قطاع الإسكان، وهو ما يشكل بالمقابل عامل تخفيض للنفقات الاستهلاكية.

ب - الاحتياط لحالات المرض

من الأمور المتوقعة، في حياة الإنسان أصابته في أي وقت من الأوقات، بحالة مرضية قد تتطلب علاجها نفقات كبيرة. ومن هنا يشكل الاحتياط لمثل هذه الحالة دافعاً قوياً لتكوين المدخرات المسبقة لمواجهة النفقات المفاجئة المترتبة عليها.

وقد لا تكون الحاجة لتكوين هذه المدخرات ضرورية في حالة الغثات العاملة لدى جهات تتكفل بتغطية نفقات علاجها الطبي جزئياً أو كلياً، بينما تكون هذه الحاجة ملحة بالنسبة للغثات الأخرى التي لا بد وأن تعتمد على مدخراتها المسبقة لمواجهة أي حالة مرضية قد تتعرض لها. وما لا شك فيه أن الدوافع الأخرى قد قويت، لدى هذه الغثات، مع الارتفاعات الكبيرة في أسعار وأجور الرعاية الطبية والتي تضاعفت تقريباً ما بين عامي ١٩٧٥ - ١٩٨٢ وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٢)

تطور الارقام القياسيه لاسعسار
واجور الرعايه الطبيه

السنة	الرقم القياسي لاسعسار واجور الرعايه الطبيه	معدل النمو %
	١٩٧٥ = ١٠٠	
١٩٧٦	١٠٦٩	٦٩
١٩٧٧	١٤٤٥	٣٥٢
١٩٧٨	١٥٦٦	٨٤
١٩٧٩	١٦١٩	٥٠
١٩٨٠	١٨٢٤	٦٤
	١٩٨٠ = ١٠٠	
١٩٨١	١٠٧٩	٧٩
١٩٨٢	١٠٨٤	٥

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة. النشره الاحصائيه السنويه ، اعداد مختلفه
ويمكن تبين المستوى المرتفع الذي وصلت اليه نفقات المعالجه الطبيه
من خلال الاطلاع على بعض بنود لائحة الاجور الطبيه واسعسار
المستشفيات الصادره بتاريخ ١ / ١٠ / ١٩٨٢ ، والتي يتضمنها
الجدول رقم (٢٣) .

جدول رقم (٢٣)

جانب من لائحة الاجور الطبيه واسعار
المستشفيات المطبقه اعتبارا من

١٩٨٢/١٠/١

الحد الاعلى دينار	الحد الادنى دينار	البيان
٢٥	٢٥	الكشف في عيادة الطبيب العام
٧	٤	الكشف في عيادة الطبيب الاختصاصي
٧	٥	تخطيط القلب داخل العيادة
٤٥	٣٥	فحص القلب على الاجهاد والتنظير المستمر
٤٠	٣٠	تنظير المعده
		اتعاب الجراحين
٤٠	٣٠	قطع اللوزتين (درجة ثالثة)
٩٩	٧٧	قطع المراره (= =)
١١٠	٨٨	استخراج حصاة الكليه (= =)
٤٠	٣٠	ولاده طبيعيسه (= =)
١٢١	٩٩	كسر عمد الفخذ (= =)
٨٨	٧٧	اصلاح عصب واحد (= =)
		*تضاف ٤٠٪ لاتعاب الجراحين بالنسبه لمقيمي الدرجة الاولى و ٢٠٪ لمقيمي الدرجة الثانيه في المستشفيات .
		*اتعاب الطبيب المهنج ٢٠٪ من اتعاب الطبيب الجراح .
		اجور الاقامه في المستشفيات
٢٥	١٨	الدرجة الاولى الممتازه
١٠	٧	الدرجة الثالثه
٤٠	٢٠	غرفة العمليات الاولى
٢٠	١٠	غرفة العمليات الثالثه
—	٢٠	غرفة الولاده الاولى
—	١٠	غرفة الولاده الثالثه

المصدر: نقابة اطباء الاردنيين ، لائحة الاجور الطبيه واسعار المستشفيات
١٩٨٢/١٠/١

ومن شأن الادخارات المحتجزة لمقابلة الحالات المرضية ان تعمل باتجاه تخفيض النفقات الاستهلاكية، الا ان النتيجة ستكون عكسية في حالة اعادة انفاقها ، وبالتالي فان الاثر النهائي لهذه الدوافع على الانفاق الاستهلاكي الخاص ، يعتمد على معدل الادخار ومعدل اعادة الانفاق لهذه المدخرات .

ومع ذلك يبقى الاحتياط لمواجهة الحالات المرضية المتوقعه دافعا اساسيا للادخار لدى الاشخاص الذين يعتمدون على انفسهم في تغطية نفقاتهم العلاجية، غير ان هذا الدافع سيضعف عند تطبيق التأمين الصحي المنصوص عليه في قانون الضمان الاجتماعي (١) للمشمولين بهذا القانون .

ج - الاحتياط للزواج

تترتب على عملية الزواج في المجتمع الاردني الكثير من النفقات التي لا يقدر على تحملها الكثير الا اذا كانوا قد احتاطوا اليها منذ زمن ، وذلك بتكوين المدخرات الكافية لتغطية مثل هذه النفقات . وهكذا تعتبر عملية التحضير لزواج الشباب من بين العوامل التي تحفز على الادخار في المجتمع الاردني .

الا ان الادخارات لهذه الغاية تتحول بالكامل تقريبا الى طلب على سلع وخدمات استهلاكية عند الزواج ، الامر الذي يساهم في رفع مستوى الانفاق الاستهلاكي . ولذلك فان الاثر الصافي لهذا الدافع على الانفاق الاستهلاكي الخاص ، يعتمد هو الآخر على معدل كل من الادخار ومعدل اعادة الانفاق لهذا الادخار على المستوى القومي .

ويوضح الجدول رقم (٢٤) حركة الزواج في المجتمع الاردني خلال الفتره (٧٥ - ٨٢) .

جدول رقم (٢٤)

عقود الزواج في الاردن خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٨٢)

السنة	مجموع عقود الزواج		عقود الزواج للذين لم يتزوجوا من قبل	
	العدد	معدل التغيير %	العدد	معدل التغيير %
١٩٧٥	١٤ ١٣٧	-	١٢ ١٥٥	-
١٩٧٦	١٥ ٧٧٣	١١٦	١٣ ٤٥١	١٠٧
١٩٧٧	١٥ ١٤٦	-٤	١٢ ٦٢٣	-٦١
١٩٧٨	١٥ ٢١٩	٤	١٢ ٧١٤	٧
١٩٧٩	١٥ ٤٩١	١٨	١٢ ٨٩٨	٨٤
١٩٨٠	١٥ ٣٩٧	-٦	١٣ ٠٧٠	٣
١٩٨١	١٥ ٣٢٥	-٥	١٢ ٧٥٩	-٢٤
١٩٨٢	١٧ ٤٨٨	١٤	١٤ ٩٨٩	١٧٥

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشر الاحصائي السنوي ٧٦، ٧٩، ١٩٨٢ .

(١) قانون الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ - ماده (١) فقره (أ) بند (١)

د - الاحتياط للتعليم العالي للابناء*

هناك اقبال شديد لدى الاردنيين على التعليم العالي للابناء*، وذلك رغم الارتفاع الكبير في نفقات هذا التعليم، ونتيجة لذلك ازادت نسبة طلبه التعليم العالي الى عدد السكان من ٢٨٩٪ في عام ١٩٧٥ الى ٣٧٥٪ في عام ١٩٧٨ والى ٤٤٢٪ في عام ١٩٨٢ وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (٢٥).

جدول رقم (٢٥)

اعداد طلبه التعليم العالي الاردنيين ونسبتهم
من عدد السكان

السنة	طلبه كليات المجتمع	الاردنيين طلبه الجامعات	الطلبه في الخارج	المجموع	
				العدد	نسبتهم من السكان %
١٩٧٥	٧٩٠٤	٥١٤٣	٣٩٠٣٥٦	٥٢٤٠٣	٢٨٩
١٩٧٨	١١٩٨٦	١٠٤٣٥	٥٤٨٢٧	٧٧٢٤٨	٣٧٥
١٩٨١	٢٥٣٠٣	٢٠٢٦١	٦١٢٢٨	١٠٦٧٩٢	٤٤٢

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشره الاحصائية السنويه، ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٢.

وما لا شك فيه ان الدخل الجارى لكثير من اولياء الامور يمجز عن تغطية نفقات هذا التعليم الامر الذى يتطلب منهم الاستعداد المسبق بتكوين المدخرات لمواجهة هذه النفقات حال وقوعها. ومن هنا تأتي اهمية الاحتياط للتعليم العالي للابناء* كدافع رئيسي لادخار في المجتمع الاردني، وكما في الحالات السابقة فان الاثر النهائي لهذا الدافع على الانفاق الاستهلاكي الخاص يعتمد على معدل الادخار استعدادا لتعليم الابناء* ومعدل اعادة انفاق هذا الادخار على المستوى القومي.

هـ - الاحتياط للبطاله

من الامور التي تستدعي الحرص على تكوين المدخرات، احتمالات التوقف عن العمل لفترة من الزمن قد تطول او تقصر اما بسبب عدم توفر العمل المناسب او بسبب عدم قدره على القيام به نتيجة المرض او المجز او الشيخوخه، حيث

يمكن للفرد ان يلجأ الى ما يكون قد ادخره لتغطية حاجاته الاساسيه اثناء فترة توقف دخله .

ومن الصعب تقدير حجم البطالة في سوق العمل الاردني لعدم نشر بيانات عنها . الا انه يمكن التأكيد بشكل عام ، ان الاقتصاد الاردني اخذ يميل بعد عام ١٩٧٤ الى حاله من التشغيل الكامل ، وتطلب الأمر استقدام عمال عسرب واجانب حيث بلغ عدد هم في عام ١٩٨٣ حوالي (٧٠) الف عامل (١) ، غير ان ذلك لا يعني انعدام البطالة نهائيا بين العمال الاردنيين ، كما ان اسباب البطالة لم تتوقف في الاقتصاد الاردني .

فالتطور الذي شهده الاقتصاد الاردني في السنوات الاخيره رافقه نمو فسي بعض القطاعات اكثر من غيرها واشتد الطلب على بعض المهن اكثر من سواها ، واستتبع ذلك تغييرات كبيره في سوق العمل وتحولات في الهد العامله بين المهن والقطاعات المختلفه . وما لا شك فيه ان هذا الوضع قد افرز نوعا من البطالة الهيكلية والاحتكاكية بين قوى العمل الاردني ، ويمكن تبين ذلك من خلال ملاحظة بعض الاحصاءات الخاصه بالقوى العامله ، فقد اظهرت عينة التعداد لعام ١٩٧٩ ان الاردنيين العاملين لا يشكلون الا ٣٨٣٪ من الذين يزيد عمرهم عن ١٥ سنه وهي نسبة منخفضة عموما ، كما اظهرت دراسة الاستخدام لعام ١٩٨٠ ، ان من بين (٤٥٠) الف عامل يشكلون قوة العمل الاردنية لا يعمل لدى المؤسسات الستة يزيد عدد المستخدمين فيها عن (١٥) شخص فأكثر الا حوالي (١١٧) ألف عامل (٢) وهذا يعني ان حوالي (٣٣٣) الف عامل يعملون لدى مؤسسات صغيره جسيما او يعملون بصفه فرديه ، أو هم عاطلون عن العمل .

وتقل الحاجة لتكوين الادخارات الخاصه للاحتياط لحالات البطالة فسي المجتمعات التي تضمن انظمتها تعويضات خاصه للعاطلين عن العمل او العجزه ، وقد نص قانون الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ تأمين المشمولين به ضد الشيخوخه والعجز والبطاله (٣) ، وتم تطبيق ذلك بالنسبة للحاله الاولى والثانيه اما الثالث فلم يجر تطبيقها بعد ، كما ان هذا القانون لم يغط كافة العاملين فسي الاردن بعد ، ومن هنا فان الحاجة لمثل هذه الادخارات تبقى قائمه في المجتمع الاردني .

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعيه (٨١ - ٨٥) ، ص (٢٨٣) .

(٢) دائرة الاحصاءات العامه ، النشره الاحصائيه السنويه ١٩٨٢ .

(٣) قانون الضمان الاجتماعي المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ ، الفقه (أ) من المادة (٣) .

٢ - الابعه الادخاريه في الاقتصاد الاردني و دورها في تنشيط العادات الادخاريه

من الامور الاخرى التي تحمل وتشجع متوسطي ومحدودي الدخل على الادخار
بالاضافة الى الدوافع الشخصية، وجود اوعيه ادخاريه مناسبه تساعد في بث الوعي
الادخاري ونشر العادات الادخاريه بين المواطنين وبالتالي حثهم على تكوين
المدخرات. وسناقش فيما يلي نشاط اهم الابعه الادخاريه المتوفره في الاردن
ودورها في تشجيع العادات الادخاريه لدى الافراد .

أ - المؤسسات المصرفيه

يعتبر الابداع لدى البنوك والمؤسسات الماليه الاخرى من اهم السبل
المتاحه للاحتفاظ بالمدخرات وتنميتها وخاصة بالنسبة لصغار المدخرين الذين
لا يمكنهم استثمار مدخراتهم مباشرة في مشاريع خاصه بهم، يساعد في ذلك سهوله
ووضوح التعامل مع هذه المؤسسات .

وقد ساهم وجود العديد من البنوك التجاريه وانتشار فروعها في مختلف انحاء
الاردن وتنافسها على تقديم افضل الخدمات للمتعاملين، في بث الوعي الادخاري
لدى المواطنين وتوسيع قاعدة المتعاملين معها وبالتالي استقطاب المزيد من
المدخرات .

فالجهاز المصرفي الذي كان يشتمل في عام ١٩٧٦ على اثني عشر بنكا تجاريا
كانت تعمل من خلال ثمانين فرعا^(١) ارتفع هذا العدد في نهاية عام ١٩٨١ الى
(١٦) بنكا تجاريا تمارس عملها من خلال ١٣٨ فرعا، وبنكي استثمار وستة مؤسسات
ماليه بالاضافة الى بنك الاسكان الذي لديه ٣٧ فرعا^(٢) .

ويمكن تقدير الدور الذي ادته المؤسسات المصرفيه والماليه في مجال
الادخارات الخاصه من خلال ملاحظه تطور حجم الودائع الادخاريه للمقيمين من
القطاع الخاص لدى هذه المؤسسات^(٣)، والذي يبينه الجدول رقم (٢٦) .

(١) عبد المطلب ابو حجله - دراسة تحليلية لادخار في الاردن - بحث غير منشور .

البنك المركزي ١٩٧٦ .

(٢) البنك المركزي - التقرير السنوي ١٩٨٢ .

(٣) المزيد من التفصيل، انظر : د . احمد الحوراني، المؤسسات المصرفيه

في الاردن عمان ١٩٧٨ .

جدول رقم (٢٦)

تطور حجم الودائع الادخارية * للمقيمين من القطاع
الخاص لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية
(٨٢ - ٧٤)

مليون دينار

السنة	بنوك تجارية (١)	المؤسسات المالية (٢)	الاجمالي	
			مليون دينار	معدل النمو %
معدل				
٧٨-٧٤	١١٢ر٤٢	-	١١٢ر٤٢	-
١٩٧٩	٢٩١ر٦	٠ر٥٢٧	٢٩٢ر١٢٧	١٥٩ر٩
١٩٨٠	٣٦١ر٧١	٤ر١٣٣	٣٦٥ر٨٤٣	٢٥ر٢
١٩٨١	٤٣٤ر٣٩	١١ر٢٩٣	٤٤٥ر٦٨٣	٢١ر٨
١٩٨٢	٥٨٧ر٥٤٦	١٦ر٠٦٧	٦٠٣ر٦١٣	٣٥ر٤

المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي (١٩٨٢، ١٩٨١)، النشرة الاحصائية الشهرية كانون ثاني ١٩٨٣.
١ - تشمل ودايع بنك الاسكان.
٢ - تشمل ودايع كل من: المؤسسة المالية العقارية (ريفكو)، الشركة الاردنية للاوراق المالية، المؤسسة المالية العربية (الاردن)، هيئة التمويل الاردني للتنمية والاستثمار.

* تشمل على ودايع التوفير وتحت اشعار ولاجل.

ب - صندوق التوفير البريدي

يمثل صندوق التوفير البريدي احد اوعية استقطاب المدخرات الفردية فسي الاردن، وقد استحدث هذا الصندوق في عام ١٩٧٤ اساسا لتشجيع العادات الادخارية وبسبب الوعي الادخاري بين المواطنين، وذلك عن طريق نشر مكاتبه فسي جميع انحاء المملكة بما فيها الريفيه والنائية، ويقبول ودايع الافراد مهما بلغت قيمتها مع تقديم اسعار فائده مرتفعه نسبيا.

وقد تمكن خلال السنوات القليلة الماضية من تأسيسه من استقطاب المزيد من عدد المدخرين، الا ان حجم الودائع لديه بقيت متواضعة، نظرا لان المتعاملين معه هم في الاصل من صغار المدخرين وذلك كما يتبين من الجدول رقم (٢٧) .

جدول رقم (٢٧)
تطور أنشطة صندوق التوفير البريدى

السنة	الفرع		المودعين		الودائع		معدل الفائدة %
	العدد	معدل النمو %	الف شخص	معدل النمو %	مليون دينار	معدل النمو %	
٧٩-٧٦	٧٧	-	٤٤٣	-	١٧٤	-	٦
١٩٨٠	٢١٣	١٧٦٦	٧٥١	٦٩٥	٤٥٦	١٦٧٢	٦٤
١٩٨١	٢٣٧	١١٣	١٠١٩	٥٥٨	٥٥٨	٢٢٤	٧-٦٥
١٩٨٢	٢٣٧	-	١١٨١	١٥٩	٦٢٥	١٢-	٧-٦٥

المصدر: البنك المركزى، التقرير السنوى ١٩٨٢.

ج - الشركات المساهمة

اتاح التعامل باسهم الشركات المساهمة العامة فرصة ملائمة للاستثمار في الاردن لسخطف فئات المدخرين، نظرا لصغر القيمة الاسمية لهذه الاسهم والتي لم تزيد في جميع الاحوال عن عشرة دنانير، وفي معظم الحالات كانت هذه القيمة ديناراً واحداً فقط.

وما ساعد في الاقبال على التعامل باسهم الشركات تأسيس سوق عمان العالى في عام ١٩٧٦ وتوفيره الامكانية لتبادل هذه الاسهم في اى وقت من الاوقات، ونشر معلومات يومية من خلال اجهزة الاعلام عن حركة التعامل بالاسهم واسعارها في السوق.

ولملاحظة الاقبال الكبير على الاكتتاب في اسهم الشركات المساهمة يبين جدول رقم (٢٨) نشاط هذا الاكتتاب في الاعوام ٧٨-٨٣.

جدول رقم (٢٨)

نشاط الاكتتاب في اسهم الشركات المساهمة العامة في الاعوام ١٩٧٨-١٩٨٣

السنة	عدد الشركات	قيمة الاصدارات (الف دينار)
١٩٧٨	٩	٦٧٣٧
١٩٧٩	١٠	١٢١٤٢
١٩٨٠	٢٢	٣٢٨٩٣
١٩٨١	١٨	٢٧١٤٢
١٩٨٢	٢٥	١٣٨٩٦٤
١٩٨٣	١٨	٦٨٨٦٦

المصدر: ١ - سوق عمان العالى، دليل الشركات المساهمة العامة الاردنية (الجزء الثاني)، ص (٩).

٢ - سوق عمان العالى، التقرير السنوى الخامس، ١٩٨٢.

٣ - د. هاشم الصباغ، مؤتمر صحفي، جريدة الشعب، الاول من ك ١٩٨٣/٢.

وقد توسعت قاعدة المساهمين في الشركات المساهمة العامة، حيث ارتفع عدد الاسهم القابلة للتداول في سوق عمان المالي من حوالي ٨٦ مليون سهم في عام ١٩٧٨ يملكها حوالي ١٨١ الف مساهم الى حوالي (٢٧٢) مليون سهم فسي عام ١٩٨٢ يملكها حوالي (٧٠٠) الف مساهم (١).

وهذا يعني ان هناك في المتوسط مواطن اردني من بين ثلاثة يملك اسهم لاحدى الشركات .

كما شهدت حركة تداول الاسهم نشاطا متزايدا في السنوات الماضية كما هو واضح من الجدول رقم (٢٩)، وهذا دليل على اقبال المواطنين على توظيف مدركاتهم في الاسهم .

جدول رقم (٢٩)

حركة تداول الاسهم في سوق عمان المالي

السنة	حجم التداول		عدد الاسهم		الرقم القياسي لاسعار الاسهم
	مليون دينار	معدل النمو %	مليون سهم	معدل النمو %	
١٩٧٨	٥٦	-	٢٤	-	١١٣٧
١٩٧٩	١٥٨	١٨٢٠	٦٥	١٦٩٠	١٣٣٠ - ١٧
١٩٨٠	٤١٤	٦١١	١٧٩	١٧٤٠	١٧٧١ ٢٣٢
١٩٨١	٧٥٤	٨٢٠	٢٩٢	٦٢٣	١٩٨٤ - ١٢
١٩٨٢	١٢٨٣	٧٠١	٤٥٨	٥٧٠	٢٦٦٩ ٣٤٥
١٩٨٣	١٤٠٧	١٠٩	٦١١	٣٣٢	٢٠٦٨ - ٢٢٥

المصدر: د. هاشم الصباغ - مؤتمر صحفي، جريدة صوت الشعب، الاحد، الاول من كانون ثاني ١٩٨٣ .

- البنك المركزي، النشره الاحصائية السنويه، اعداد مختلفه .

- سوق عمان المالي، التقرير السنوي الخامس ١٩٨٢ .

وينتظر المتعامل بالاسهم عادة نوعين من المردود الاول العائد المالي المتأتي من ارباح اعمال الشركة والثاني العائد الرأسمالي الناجم عن ارتفاع سعر السهم، ونظرا لوضع التراجع التي شهدتها الاقتصاد الاردني منذ بداية عام ١٩٨٣ وانعكاس ذلك على الاوضاع الماليه للشركات المساهمه فقد تراجعت اسعار تداول

(١) سوق عمان المالي، التقرير السنوي الخامس، ١٩٨٢ .

الاسهم في سوق عمان المالي ، ويخشى ان يحدث نتيجة ذلك ردود فعل عكسيه
اتجاه التعامل بالاسهم ، وخاصة من قبل المدخرين الصغار الذين كانوا من اكبر
المتضررين من هذا التراجع .

د - سندات الدين العام

استحدثت في عام ١٩٧١ أداء ادخاريه جديده في الاقتصاد الاردني ،
تمثلت في سندات الدين العام ، حملت في البدايه اسم سندات التعمير ثم تفسير
فيها بعد الى سندات التنميه . كما اصدرت في السنوات الاخيريه عدد من المؤسسات
العامه اسناد قرض خاصه بها .

وقد تميزت تلك السندات بسعر فائده عالي نسبيا (١) قياسا مع اسعار الفائدة
السائده في السوق الاردنيه ، وبانها مضمونه من قبل الدوله من كل المخاطر (٢)
فضلا عن قابليتها للتداول في قاعة سوق عمان الماليه .

وقد شكلت هذه المزايا مجتمعة حافزا قويا لاكتتاب المدخرين في هذه
السندات ، وهذا واضح من حجم هذه السندات التي اصدرت منذ عام ١٩٧١ وحتى
نهاية عام ١٩٨٢ ، حيث بلغت قيمة سندات الدين العام حوالي (٩١) مليون دينار
اما اسناد قرض المؤسسات العامه فقد بلغت قيمتها (٣٥١٥) مليون دينار (٣) ،
وبالاضافة الى الجمهور شارك في تغطيتها كل من البنك المركزي والبنوك التجاريه .

هـ - مضاربة الاراضي

نشطت في السنوات الاخيريه مسألة الاتجار في الاراضي ، وخاصة الاراضي
السكنيه منها . وكان المحرك الاساسي لهذا النشاط الارتفاعات المتتاليه في اسعار
هذه الاراضي نتيجة للمضاربات ، وما ولدته من توقعات باستمرار هذا الارتفاع وجني
المزيد من الارباح .

-
- (١) تراوح سعر الفائدة على سندات الدين العام ما بين ٦٥٪ - ٨٧٥٪ .
(٢) يعتبر الدين العام دينا ممتازا على موجودات الحكومه ويتوجب الوفاء به من
ايراداتها العامه وقت الاستحقاق .
ولمزيد من التفصيل ، انظر : د . عدنان الهندي ومحمد جاسر ، نشأة وتطور
التشريع المصرفي في الاردن - البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٢ .
(٣) البنك المركزي ، التقرير السنوي والنشره الاحصائيه السنويه ،
اعداد مختلفه .

وقد ساعدت التجزئة التي شهدتها قطع الأراضي الكبيرة، وتقسيمها إلى مساحات صغيرة ظاهرة الاتجار بالأراضي، بل شجعت صفار المدخرين لممارسة هذا النشاط، وحشهم الريح السريع والسهل على مزيد من الإدخار.

ومن ناحية ثانية فإن التوقع باستمرار ارتفاع أسعار الأراضي، حول الأرض التي أداة إدخاره لحفظ قيمه، لجأ إليها الكثيرون لحماية مدخراتهم من تآكل قيمتها الحقيقية نتيجة للتضخم الذي شهدته الأردن في السنوات الماضية.

وهكذا شكل التعامل بالأراضي والذي أخذ في كثير من الأحيان، طابع المضاربة، فرصة ملائمة لتنمية المدخرات، مما شجع على تكوين المزيد منها على أسس الاستفادة الشخصية من هذه الفرصة التي اتبعت في الاقتصاد الأردني.

ويمكن أن يستدل على حجم التعامل بالأراضي من الجدول رقم (٣٠)، الذي يظهر واردات دائرة الأراضي والمساحة من معاملات بيع وشراء الأراضي وعدد هذه المعاملات.

جدول رقم (٣٠)

معاملات بيع وشراء الأراضي وواردات دائرة الأراضي والمساحة من هذه المعاملات خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٧٩) .

السنة	المعامـلات		الواردات	
	العدد (الف)	التغير %	الف دينار	التغير %
١٩٧٢	٥٦٩	-	١٠٩٣	-
١٩٧٣	٧٧٣	٣٦٠	٢٢٤٠	١٠٤٩
١٩٧٤	٦٤٧	-١٦٤	٢٠٣١	-٩٣
١٩٧٥	٩٣٣	٤٤٢	٥٣٥٦	١٦٣٧
١٩٧٦	١٠٨٥	١٦٤	٩٢٨٠	٧٣٣
١٩٧٧	٧٤١	-٣١٧	٦٠٣٦	-٣٥٠
١٩٧٨	٨٦٨	١٧٢	٩٨٢١	٦٢٧
١٩٧٩	١٠١٨	١٧٣	١٤٢٧١	-٤٧

المصدر: حربي النبوي، حوالات العاطلين في ضوء واقع هجرة الأردنيين - للخارج، البنك المركزي، ١٩٨٢.

ثالثاً : الأثر الصافي المحتمل للعوامل الأخرى مجتمعه

لا يمكن ان نبت اي من المجموعتين السابقتين اقوى في تأثيرها على الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن ، الا ان معظم الاقتصاديون يرجحون ان تكون المجموعة الاولى تفوق المجموعة الثانية في قوة تأثيرها على الانفاق الاستهلاكي الخاص بصفه عامه . وقد كان ذلك واضحاً في آرائهم التي تعرضنا لها في الفصل الاول (١) . ولا يوجد ما يدعونا لمخالفة هذا الرأي بالنسبة لوضع الاردن ، خاصه وان النزعة لزيادة الاستهلاك واضحة لدى المجتمع الاردني وتؤكد ما ذهب اليه الاقتصاديين .



(١) نشير بالخصوص الى آراء كل من سميث ود هسنبري .

الفصل الخامس

أثر التطور الزمني على دالة استهلاك الأردن

- أولاً : أسلوب البحث .
- ثانياً : تحليل النتائج الاحصائية .
- ثالثاً : التفسير الاقتصادي للنتائج الاحصائية .

الفصل الخامس

أثر التطور الزمني على دالة استهلاك الاردن

أولاً : اسلوب البحث

ناقشنا في الفصلين الثالث والرابع الاثر النوعي والمحتمل * للعوامل الاخرى (١) على الانفاق الاستهلاكي الخاص، وكما قد بينا ايضاً ان هذه العوامل تتسبب اثرها على معاملات دالة الاستهلاك، بحيث يمكن ان يعزى لها معظم التغيير الذي قد يطرأ على هذه المعاملات بين فترة واخرى (٢).

وهكذا سنلجأ الى تقدير معاملات دالة الاستهلاك في فترات مختلفة، وملاحظة التغيير عليها كطريقة للكشف عن الاثر الصافي * للعوامل الاخرى * على الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن.

وبجانب ذلك، سنضيف عامل الزمن (٣) كمتغير مستقل في دالة الاستهلاك ليمثل التطور الصافي لهذه العوامل، للتعرف من خلاله على اثرها في كل فترة على حدة.

يستحسن عادة، اختيار الفترات التي تقدر لها دالة الاستهلاك بحيث تكون الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية متميزة لكل منها. وعلى هذا الاساس وبصفه عامه، يمكن تمييز الفتره المدروسه (١٩٥٩ - ١٩٨٢) الى ثلاث فترات رئيسيه

(١) سيستخدم تعبير "العوامل الاخرى" للدلالة على جميع العوامل التي تؤثر على الانفاق الاستهلاكي الخاص عندما عامل الدخل بها في توزيع الدخل، وذلك اذا لم يشار الى غير ذلك صراحة.

(٢) قد يكون التحول في مستوى الدخل احد الاسباب في تغيير قيم معاملات دالة الاستهلاك، فمن المعلوم، ان المهل الحدي والمتوسط للاستهلاك هما اقل عموماً عند مستويات الدخل الاعلى منها عند مستويات الدخل الاقل. الا ان التحولات التي تحدث في مستويات الدخل غالباً ما تكون بطيئة مما يستتبع ان يكون اثرها محدوداً على معاملات دالة الاستهلاك.

هــسي (١) :-

الفترة الاولى :

(١٩٥٩ - ١٩٦٧) : وهي الفترة التي تتوفر عنها بيانات للضفة الشرقية والغربية ، وقد اتصفت بنمو اقتصادي طبيعي ومتواضع ، مستندا الى امكانيات معدده تتمثل محليا ، بصفه اساسيه ، في الزراعة ، كقطاع اقتصادي سائد ، وخارجيا السسى بعض المساعدات والقروض الدوليه وتحويلات لم تكن قد تمت بعد للاردنيين العاطلين في الخارج ، وكتيجة لهذه الظروف شهدت هذه الفترة حالة من البطاله واستقرارا فسي مستوى الاسعار .

الفترة الثانيه : (١٩٦٧ - ١٩٧١) وهي فترة عدم استقرار ، شهدت احتلال الضفة الغربية وما تبع ذلك من احداث ومن توجه نحو الحشد العسكري على حساب الجهد التنموي ، الامر الذي أدى لتراجع في مختلف الانشطه الاقتصادية .

الفترة الثالثه : (١٩٧١ - ١٩٨٢) وهي الفترة التي شهد فيها الاردن انتعاشا في مختلف الانشطة الاقتصادية ، ساهم في انبعائه تدفق التحويلات من الخارج سواء اكان مصدرها الاردنيون العاطلون في الخارج او المساعدات العربية التي تزايدت في اعقاب الارتفاعات المتتالية لأسعار النفط العربي .

ونظرا لقصر كل من الفترات الثلاث السابقه فانه لا يمكن الركون الى التقدير الاحصائي الذي يمكن ان يستند على بيانات كل منها على حده ، ولذا روي تقدير دالة الاستهلاك لفترتين متداخلتين تشتمل كل منهما على فترة عدم الاستقرار (١٩٦٧ - ١٩٧١) وهاتان الفترتان هما : (١٩٥٩ - ١٩٧٢) ، (١٩٦٨ - ١٩٨٢) .

(١) لمزيد من التفصيل عن خصائص الاقتصاد الاردني خلال هذه الفترات يمكن الرجوع الى المراجع التاليه :-

- البنك المركزي الاردني ، الاردن طاقات وامكانيات ، اذار ١٩٨٢ .
- د . هاشم الدباس ، تطور تشجيع الاستثمار في الاردن .
- د . احمد ابو شيخه ، تقييم اولي لتوزيع منافع التنمية وتكاليفها في الاردن ، الافق العربي ، العدد الاول ، حزيران ١٩٨١ .
- خطة التنميه الثلاثيه (١٩٧٣ - ١٩٧٥) .
- دائرة المطبوعات والنشر بالتعاون مع الجمعية العلميه الملكيه والمجلس القومي للتخطيط ، مسيرة التنميه في الاردن ، ٧٨ / ٧٩ .

وسنستخدم صيغتين لدالة الاستهلاك في التطبيق ، سبق وان قـُـدرت معاملاتهما للفترة المدروسة بكاملها (١٩٥٩ - ١٩٨٢) وكانت نتائج ذلك التقدير على النحو التالي :-

- الصيغة الاولى :

$$C_{(t)} = 21.21 + 0.68 Y_{(t)} \quad (٩/٢)$$

- الصيغة الثانية :

$$C_{(t)} = 20.76 + 0.69 Y_{(t)} - 0.043T \quad (١٠/٢)$$

ثانيا : تحليل النتائج الاحصائية

الصيغة الاولى

ظهرت نتائج تقدير هذه الصيغة للفترتين على النحو التالي :-

- للفترة (١٩٥٩ - ١٩٧٢) :

$$C_{(t)} = 9.134 + 0.836 Y_{(t)} \quad (١/٥)$$

$$t_c = (14.90)$$

$$R^2 = 0.949 \quad \bar{R}^2 = 0.945 \quad S.E = 3.41 \% \quad F_c = 223.05$$

$$t_{(t)} = 2.179 \quad F_{(t)} = 4.75$$

- للفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٢) :

$$C_{(t)} = 24.161 + 0.656 Y_{(t)} \quad (٢/٥)$$

$$t_c = (9.24)$$

$$R^2 = 0.876 \quad \bar{R}^2 = 0.885 \quad S.E = 6.40 \% \quad F_c = 84.46$$

$$t_{(t)} = 2.160 \quad F_{(t)} = 4.67$$

ويبدو من هذه النتائج ان مقطع دالة الاستهلاك قد ارتفع ، وهو ما يعني ان مستوى دالة الاستهلاك يميل للارتفاع مع التطور الزمني وتحت تأثير "العوامل الاخرى" في الاقتصاد الاردني ، فبينما كان الفرد الذي لا يتوفر له اى دخل ينفق في المتوسط خلال الفترة الاولى حوالي (٩) دينار سنويا ، فانه اصبح خلال الفترة الثانية ينفق في المتوسط حوالي (٢٤) دينار سنويا . وهذا الارتفاع يتشعب عموما مع التطور الكبير في النمط المعيشي وزيادة قائمة السلع والخدمات التي أصبحت ضرورية حياة المواطن .

ومقابل ذلك، يلاحظ انخفاض الميل الحدي للاستهلاك من حوالي (٠.٨٤) الى حوالي (٠.٦٦) وقد رافق ذلك ايضا انخفاض في المستوى العام للميل المتوسط للاستهلاك، حيث انخفض معدله السنوي من (٠.٩٥) في الفترة الاولى الى (٠.٨٨) في الفترة الثانية (١).

وإذا كان الميلين الحدي والمتوسط للاستهلاك المقدرين للفترة الاولى مقبولين من الناحية النظرية ووفقا للواقع النامي للاردن، الا ان انخفاضهما الكبير نسبيا في الفترة الثانية لا يمكن تفسيره على أساس التحسن الذي حصل في مستوى الدخل وحده خاصة اذا علمنا ان القيمة المقدرة لهما في هذه الفترة تقل عن قيمتهما المقسودر لدول اخرى تفوق الاردن في مستوى دخلها (٢). واستنادا الى ذلك يمكن الاستنتاج ان التغيير الحاصل في سلوك الانفاق الاستهلاكي هو في معظمه ناجم عن تأثير "العوامل الاخرى" وبالتحديد نتيجة تفوق تأثير من يعمل منها على تخفيض الانفاق على تأثير من يعمل منها في الاتجاه المعاكس.

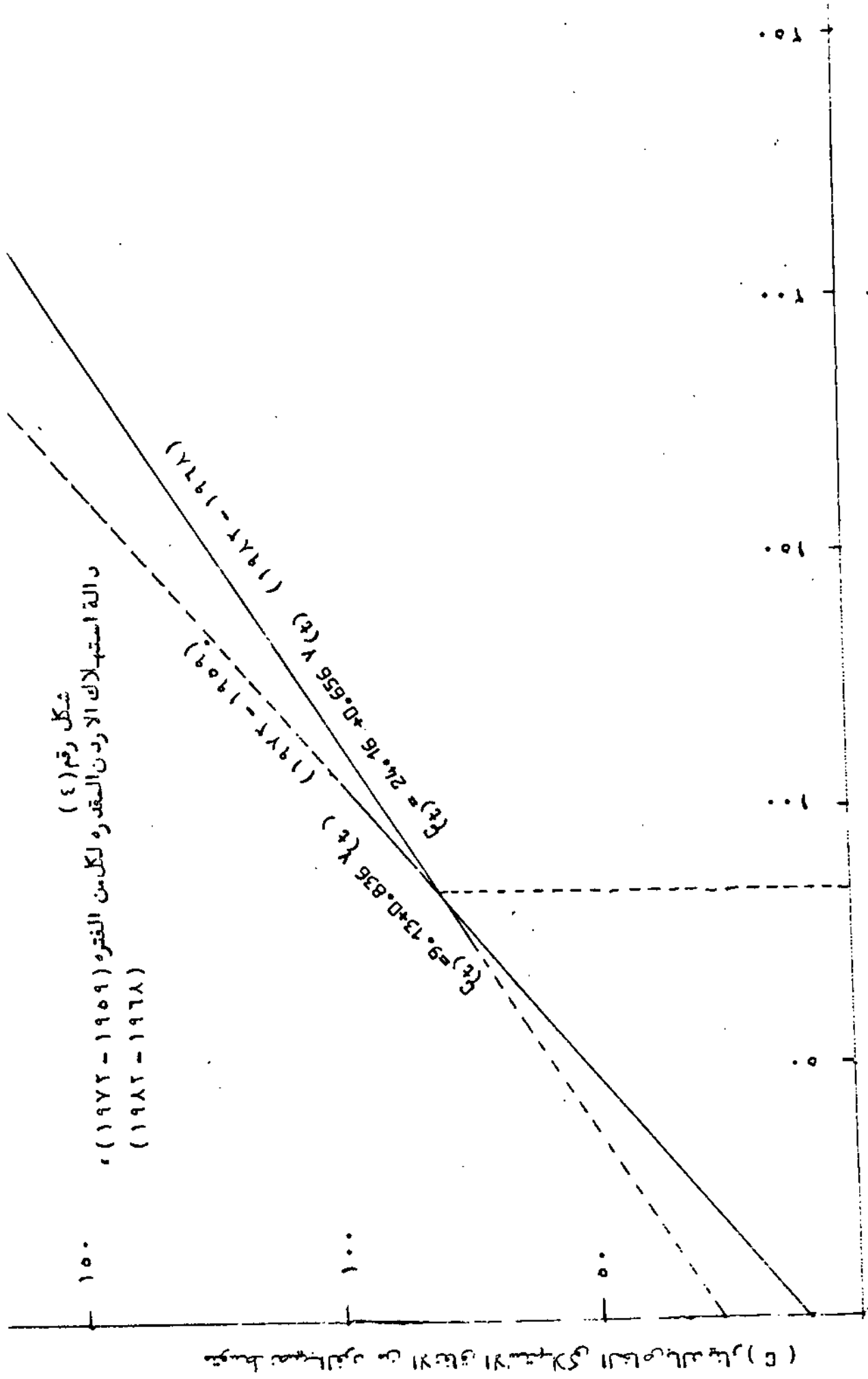
ويوضح الشكل رقم (٤) خطي الانحدار لدالة الاستهلاك لكل فستره حيث يتبين منه ان الدالتين تتقاطعان عند مستوى دخل مقداره حوالي (٨٤) دينار وهو ما يعني ان الانفاق الاستهلاكي متعادل للدالتين عند هذا المستوى من الدخل ويبلغ حوالي (٨٠) ديناراً، وكلما انخفض الدخل عن هذا الحد يتزايد الانفاق وفقاً لدالة الفترة الثانية عن مستواه وفقاً لدالة الفترة الاولى، وينعكس الوضع عند مستويات اعلى من الدخل.

وإذا ما اعتبرنا ان مستوى الدخل المتعادل (٨٤) دينار يفصل بين مستوى الدخل الفردي للفئات قليلة الدخل والفئات عالية الدخل. عندها يمكن تصور زيادة الاستهلاك النسبي للفئات الاولى في الفترة الثانية بالمقارنة مع مستواه في الفترة الاولى، والعكس صحيح بالنسبة للفئات الثانية وهو ما يشير الى ان التأثير الصافي "للعوامل الاخرى" لم يكن في نفس الاتجاه بالنسبة للفئات الاولى والفئات الثانية، فهناك هذه العوامل الى زيادة الاستهلاك للفئات الاولى فانها قد ادت الى تخفيضه للفئات الثانية، ويتبين من الانخفاض العام في الميل المتوسط للاستهلاك، كما هو مبين اعلاه، ان تأثير الانخفاض في الاستهلاك النسبي للفئات الثانية يفوق في قوته تأثير الارتفاع في هذا الاستهلاك للفئات الاولى.

وهكذا، وفي ضوء الفرضيات المبينة مسبقاً، يمكن ان نستنتج ان الانخفاض في الميل الاستهلاكي الفئات عالية الدخل هو المسؤول اساسي عما اصاب الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك في الاردن من انخفاض. اما العوامل التي لعبت

(١) جدول رقم (٢).

(٢) ورد ذلك تفصيلاً في الفصل الثاني.



دورا اكبر من غيرها في انخفاض ميل هذه الغفلة للاستهلاك، فسنحاول تحديد هذا
في نهاية الفصل وبعد استعراض باقي النتائج الاحصائية.

الصيفه الثانيه

نحاول بهذه الصيفه فصل تأثير "العوامل الاخرى" بأخذ عامل الزمن
كمغير مستقل في دالة الاستهلاك. وقد ظهرت نتائج التقدير الاحصائي لهيئه
الصيفه للفترتين على النحو التالي :-

- للفترة (١٩٥٩ - ١٩٧٢) :

$$C(t) = 17.26 + 0.69 Y(t) + 0.56 T \quad (٣/٥)$$

$$t_c = (7.15) \quad (1.83)$$

$$R^2 = 0.961 \quad \bar{R}^2 = 0.954 \quad S.E = 3.11\% \quad F_c = 135.12$$

$$t(t) = 2.201 \quad F(t) = 3.98$$

- للفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٢) :

$$C(t) = 25.48 + 0.765 Y(t) - 0.807 T \quad (٤/٥)$$

$$t(t) = (7.28) \quad -(1.38)$$

$$R^2 = 0.910 \quad \bar{R}^2 = 0.892 \quad S.E = 5.65\% \quad F_c = 60.57$$

$$t(t) = 2.201 \quad F(t) = 3.89$$

ويلاحظ ان اختبار (t) لمعامل (T) في المعادلتين السابقتين لم يؤيد وجود
تأثير لعامل الزمن على الانفاق الاستهلاكي عند مستوى معنويه ٥٪، الا ان هذا
التأثير يتأكد عند مستوى معنويه مقداره ١٠٪ (١) بالنسبة للمعادله (٣/٥) وعند
مستوى معنويه مقداره ٢٠٪ (٢) بالنسبة للمعادله (٤/٥).

(١) قيمة (t) الجدوليه في هذه الحاله ١.٧٨

(٢) قيمة (t) الجدوليه في هذه الحاله ١.٣٥

(١٩٦٨ - ١٩٨٢) لتدفعه بقوة اكبر في الاتجاه المماكس . وهذه النتائج تتسجم بشكل عام ، مع نتائج التقدير الاحصائي للصيغة الاولى التي اظهرت انخفاضا كبيراً في الميل الحدى للاستهلاك في الفترة الثانية وبالتالي للفترة المدروسة بكاملها وذلك قياساً مع مستواه في الفترة الاولى ومع مستوياته العالمية . وان انخفاض الميل الحدى للاستهلاك من حوالي (٠.٨٤) في الفترة الاولى الى حوالي (٠.٦٦) في الفترة الثانية يشير الى ان كل دينار يزداد به متوسط الدخل الفردي اصبح يدخر منه في المتوسط حوالي ٣٤ر . دينار خلال الفترة الثانية بدل أن كان يدخر منه في المتوسط حوالي ١٦ر . دينار خلال الفترة الثانية .

وقد سبق وان اوضحنا في نهاية الفصل الرابع ، ان التطورات الصافية للمعامل الاخرى " باستثناء " توزيع الدخل ، غالباً ما تؤدي الى زيادة في الاستهلاك مسج الزمان ، وذلك بغض النظر عن التطورات في الدخل وتوزيعه . واذ ما سلطنا بهذا الافتراض ، فان التحولات في معاملات دالة الاستهلاك لا يمكن تفسيرها الا على اساس حدوث تطور في توزيع الدخل خلال الفترة الثانية لصالح الفئات الاقل ميلاً للاستهلاك وهي فئات الدخل الاعلى ، وهذه النتيجة هي التي لم تمكن البيانات المتوفرة من التأكد منها في الفصل الثالث .

واذا ما افترضنا ثبات توزيع الدخل في الفترة الاولى فان معامل الزمن (٢) المقدر بحوالي (٠.٥٦) لهذه الفترة يشير الى مقدار الزيادة السنوية في متوسط الانفاق الاستهلاكي الخاص للفرد بالدينارين وذلك تحت التأثير الصافي " للمعامل الاخرى " باستثناء " توزيع الدخل ومعمزل عن التطور في مستواه . وعلى افتراض ثبات هذه العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي وتلك العوامل في الفترة الثانية عندها يكون التطور المحتمل في توزيع الدخل لصالح فئات الدخل الاعلى ، خلال تلك الفترة ، قد حال دون زيادة متوسط الانفاق الاستهلاكي للفرد بمقدار (٠.٥٦ + ٠.٨١ = ١.٣٧) دينار سنوياً . كما يكون هذا التطور المحتمل هو المسؤول عن تخفيض الميل الحدى للاستهلاك (الصيغة الاولى) من حوالي ٨٤ر . في الفترة الاولى الى حوالي ٦٦ر . في الفترة الثانية .

ورغم المنطق الذي يحكم التحليل السابق ، الا اننا مع ذلك نستبعد ان يكون توزيع الدخل قد تطور بالقدر الذي ادى فيه الى كل هذا التفسير في معاملات دالة الاستهلاك . بمعنى ان التطور المحتمل في توزيع الدخل يستبعد ان يكون المسؤول الوحيد عن كامل التفسير في سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص الذي اظهرته نتائج التحليل الاحصائي . وازاً ذلك لا يبقى الا ان نلتفت الى البيانات التي استند اليها هذا التحليل في الاصل لنتوقع بانها لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية .

وإذا كان امر التحقق من دقة بيانات رسمية يخرج عن نطاق مهام هــهـه
الدراسه ، الا ان من المفيد اهدا الملاحظتين التاليتين حول بيانات الدخـل
الشخصي المتاح بالذات (١) .

تتعلق الملاحظة الاولى بالبيانات المنشوره لتحويلات الاردنيين العالميين
في الخارج ، واهم ما يؤخذ على هذه البيانات انها تقتصر على حوالات العالميين
الرسمية عن طريق البنوك المرخصه ، وهي بالتالي تغفل الحوالات النقدية والعينية
التي ترد بالطرق الشخصية ، مما يشير الى ان هذه البيانات تقدر تحويلات العالميين
باقل من القيمة الواقعية لها (٢) ، ومن المعلوم ان هذه التحويلات تدخل بالكامل
ضمن الدخل الشخصي المتاح للاردن ، وان تقديرها باقل من القيمة الواقعية لها
يستتبع بالضرورة تقدير قيمة هذا الدخل باقل من قيمته الواقعية ايضاً .

(١) يمكن ان نتبين مفهوم الدخل الشخصي المتاح ضمن الاطار العام للحسابات
القومية من المعادلات التالية :-

- الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة = الناتج القومي الصافي بسعر السوق -
الضرائب غير المباشرة + الاعانات
المقدمة للمنتجين .
- الدخل الشخصي = الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة - (اقساط الضمان
الاجتماعي + الضرائب المباشرة على الشركات المساهمة +
الاحتياطيوات المحتجزه من ارباح الشركات) + التحويلات
الاجتماعية + التحويلات الشخصية من العالم الخارجي) .
- الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الاشخاص
التحويلات الشخصية الى الخارج .
- = الانفاق الاستهلاكي الخاص + الادخار الخاص

ولمزيد من التفصيل ، انظر : د . محمد العماوي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ،
الطبعة الرابعة ، دمشق ١٩٧١ ، ص (٤٠ - ٥٣) .

(٢) قدر أحد الباحثين قيمة هذه التحويلات على النحو التالي :-
٢٢٣ر٤ ، ٢٥٦ر٧ ، ٣٣٢ر٥ ، ٤٧٥ر٧ مليون دينار وذلك للاعوام
١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ على التوالي ، في حين تشير البيانات
الرسمية الى انها تبلغ لنفس السنوات : ٤٠ر١٥٩ ، ٤٠ر١٨٠ ، ٢٣٦ر٧ ، ٣٤٠ر٩
مليون دينار .
انظر : اسماعيل زغلول ، تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاردني ،
رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٤ ، ص (٣٢) .

اما الملاحظه الثانيه فتتعلق بالتحويلات الشخصيه من والى الاراضي المحتله بعد عام ١٩٦٧، فمن المعلوم ان البيانات الخاصه بالاقتصاد الاردني بعد هذا التاريخ تقتصر على الضفة الشرقيه فقط، غير انه لا يوجد ما يشير الى اخذ التحويلات الشخصيه من والى الاراضي المحتله بعين الاعتبار عند احتساب هذه البيانات وذلك وفقا لما تقتضيه قواعد المحاسبه القومييه، كما لا توجد احصاءات رسميه عن هذه التحويلات (١). ومع ذلك يمكن ان نتوقع ان تكون التحويلات الشخصيه المتدفقه للاراضي المحتله من الضفة الشرقيه او عن طريقها تفوق في حجمها التحويلات الشخصيه فسي الاتجاه المعاكس وذلك نظرا للمبالغ الكبيره التي تحول عادة من قبل الاشخاص لذويهم في الاراضي المحتله مقابل تحويلات شخصيه في الاتجاه المعاكس تبدا و متواضعه لانها تنحصر تقريبا في تحويلات الاهل لابنائهم الذين يطلقون العلم فسي الجامعات والمعاهد في الضفة الشرقيه. ومن هنا فان اغفال هذه التحويلات يستتبع تقدير الدخل الشخصي المتاح باعلى من قيمته الواقعيه.

وعند هذا الحد لا يمكن ان نبت فيها اذا كانت تحويلات العاملين في الخارج غير المحسوبه ضمن البيانات الرسميه اكبر او اقل من قيمة صافي التحويلات الشخصيه للاراضي المحتله، وبالتالي لا يمكن ان نؤكد فيما اذا كانت البيانات التي تخص الدخل الشخصي المتاح المنشوره هي اعلى من قيمتها الواقعيه ام اقل من هذه القيمه. الا انه في حال استبعاد تطور توزيع الدخل بالقدر الذي يمكنه ان يحدث كل الاثر الذي ظهر على سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص، عندها لا بد وان تكون بيانات الدخل الشخصي المتاح قد قدرت باعلى من قيمتها الواقعيه. وهو ما يستتبع بالضروره ان يكون صافي التحويلات للاراضي المحتله يفوق في قيمته الانخفاض فسي بيانات تحويلات العاملين في الخارج عن قيمتها الواقعيه.



(١) جرت بعض المحاولات غير الرسميه لتقدير جوانب معينه من التحويلات للاراضي المحتله، حيث قدر احد الباحثين ان نصيب الضفة الغربيه من تحويلات العاملين في الخارج بالمبالغ التاليه: ٤٠٨٠٤، ٩٢٢٤، ١١٩٧، ١٧١٢ مليون دينار، وذلك لاسوام ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١ على التوالي انظر: المرجع السابق، ص (٣٩). في حين قدر باحث آخر صافي التدفق النقدي للمناطق المحتله بحوالي ٦٧ مليون دينار في عام ١٩٧٩، انظر: عبد المطلب ابو حجله، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتله، البنك المركزي الاردني، ١٩٨١، ص (٢٤).

الخاتمة

يجدر بنا في نهاية هذه الدراسة الوقوف عند امرين برزا من خلال تحليل السلوك العام للانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن ، لما لهما من اهمية خاصة . يتعلق الامر الاول بما أظهرته نتائج التحليل من ميل واضح في توزيع الدخل لمصلحة الفئات عالية الدخل ومن وجود دلائل قوية على ان هذا التوزيع يتجه في تطوره ايضا لمصلحة نفس الفئات . أما الامر الثاني فيتعلق بما كشفت عنه الدراسة من نقص في المعلومات والبيانات عن الاقتصاد الاردني .

ويستدعي الامر الاول تحقيق نوع من الربط بين هدف الحد من الاستهلاك الخاص ودعم المدخرات الوطنية من جهة ، وهدف احداث توزيع أكثر عدالة فسي الدخل بين مختلف فئات المجتمع وتحسين المستوى المعيشي للفئات قليلة الدخل من جهة اخرى . ويمكن ان يتم مثل هذا الربط عن طريق توجيه الجهود الخاصة بتنظيم الاستهلاك الى خفض الاستهلاك من السلع والخدمات الكمالية التي تستهلك اساسا من قبل الفئات المقترده ومن ثم توجيه الوفورات المتحققة عن ذلك لرفع مستوى معيشة الفئات قليلة الدخل . وهناك العديد من الاجراءات المالية والنقدية والادارية التي يمكن اللجوء اليها للحد من استهلاك السلع والخدمات ذات الصفة الكمالية ، نذكر منها :-⁽¹⁾

- فرض رسوم جمركية عالية على المستورد منها .
- وضع قيود على ترخيص انتاجها محليا .
- فرض رسوم انتاج واستهلاك على المنتج محليا منها .
- فرض ضرائب على الدخل المخصص لاستهلاكها ، اما برفع الضرائب على الفئات عالية الدخل او باستخدام ضرائب جديدة تصيب هذه الفئات دون غيرها .
- فرض سعر صرف خاص للعمله المحليه مقابل العملات الاخرى المستخدمة في استيرادها .
- تحديد قيمة وكميات المستورد منها .

(1) من المراجع التي بحثت في بعض جوانب الحد من الاستهلاك المراجع التالي:-

- هيثم الحوراني ، تحليل اقتصادي للمستوردات الاردنيه وعلاقتها بترشيده الانفاق الاستهلاكي ، الجامعة الاردنيه ، ندوة ترشيده الاستهلاك ، عمان ١٩٨١ .
- حمد الكساسبه ، الامن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الاردن ، البنسك المركزي الاردني ، عمان ١٩٨٤ .
- د . محمد عميره ، كيفية الحد من استيراد واستهلاك السلع الكمالية في الاردن ، الجمعية العلميه الملكيه ، عمان ١٩٨٣ .
- د . عبد الغني سميد ، الترشيده واقتصاد الوفرة ، الدار القوميه للطباعة والنشر ، القايره ، الطبعة الثالثه ١٩٦٦ .

ومع ان الاردن يطبق بعض هذه الاجراءات في حالات معينة ، الا ان الضرورة تقتضي اتخاذ اجراءات اكثر فعالية في هذا المجال وضمن سياسة عامه لخفض الاستهلاك من السلع والخدمات الكماليه الى الحد الادنى (١) . أما مسألة المفاضلة بين الاجراءات البدليه السابقه والحجم الذي يتمين ان تطبق به ، يستوجب اجراء دراسة متخصصه تقوم على تحليل مزايا وعيوب البدائل المختلفه مع مراعاة الثوابت في النظام الاقتصادي للاردن .

ويجب ان يرافق أية سياسة تستهدف الحد من استهلاك السلع والخدمات الكماليه وقف الدعاية التجارية لها في اجهزة الاعلام المختلفه من صحف واذاعه وتلفزيون ، والاستعاضة عن ذلك ببرامج عامه تستهدف نشر الوعي الاستهلاكي بين المواطنين وتمريفهم بمزايا وعيوب الاصناف والانواع المختلفه للسلع الاستهلاكيه وتوجيههم لاتباع اكرها نفعا واقلها كلفه وارشادهم لافضل طرق استعمال وصيانة السلع المعمره منها ، وذلك في نطاق سياسة شاملة لترشيد وضبط الاستهلاك على المستوى الوطني .

وقبل كل ذلك لا بد من وضع اسس ومعايير معينه يجرى على اساسها توزيع السلع والخدمات ما بين الضروريات ونصف الكماليات والكماليات على ان يعاد النظر في مثل هذا التصنيف بين فترة واخرى تبعاً لتغير الاسر والمعايير التي وضع على اساسها . وقد ياتي هذا الموضوع من ضمن اهتمامات خطة التنمية .

وتتمثل الوفورات الوطنيه المتحققه عن مثل هذه السياسه بالزياده الناشئة عنها في المدخرات الخاصه والمترتبة عليها في الإيرادات العامه .

ويمكن ان تساهم هذه الوفورات في تحسين المستوى المعيشي للفئات قليلة الدخل بتوجيهها لتمويل المشاريع ودعم الخدمات التي تعود بالنفع اولا عليها . هذا ويمكن ان تساهم المقترحات التاليه في تحسين اوضاع هذه الفئات واعادة توزيع الدخل لمصلحتها :-

- اقامة المشاريع الضرورية لتوفير فرص العمل لهذه الفئات .
- اقرار مبدأ تعويضات البطاله في قانون الضمان الاجتماعي .
- اقرار مبدأ التمويش العائلي ضمن قانون الضمان الاجتماعي
- التوسع في تطبيق قانون الضمان الاجتماعي ليشمل مختلف فئات المجتمع .
- اقرار مبدأ التأمين الصحي لمختلف فئات المجتمع .
- التوسع في مشاريع الاسكان الشعبيه مع تقديم التسهيلات لتطبيقها لهذه الفئات .

(١) مع الانتها من هذه الدراسة صدرت قرارات برفع الرسوم الجمركيه على بعض السلع ذات الصفه الكماليه ، انظر : صحيفه الدستور ، ٤/٢٦ - ٤/٢٣ / ١٩٨٤ .

أما فيما يتعلق بالامر الثاني ، فقد كشفت هذه الدراسة عن الحاجة العاسة لبعض المعلومات والاحصاءات التي لا توفرها الاحصاءات الاردنية ، كما تظهر الحاجة لمزيد من الدراسات لتغطية الجوانب المختلفة لموضوع الاستهلاك في الاردن .

ففي مجال المعلومات والاحصاءات ظهرت الحاجة لما يلي :-

- استكمال احصاءات الحسابات القومية لتشتمل على الحسابات الغير متوفره كالناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة ، الدخل الشخصي ، الدخل الشخصي المتاح والمكونات الاساسيه لكل منها ، وخاصة الحاجة الى احصاءات للتحويلات المتبادله مع الارض المحتلة ، واعادة تقدير تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج وشمولها للتحويلات الشخصية لهؤلاء العاملين . ونشر هذه الحسابات بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابته .
- احصاءات عن توزيع الدخل والنفقات الاستهلاكية لمختلف فئات المجتمع والمناطق الجغرافيه .
- احصاءات عن استهلاك مختلف انواع السلع والخدمات الاستهلاكية وساهمة كل من الاستيراد والانتاج المحلي في استهلاك كل منها .
- احصاءات عن الارقام القياسيه لاسعار الانتاج (مخفض للدخل) .

هذا مع ضرورة توحيد الجهات التي تصدر عنها الاحصاءات الاساسيه عن الاقتصاد الاردني .

أما في مجال الدراسات فان الحاجة تزد و ضرورية للدراسات التاليه :-

- دراسات في مجال الطلب على مختلف مجموعات وانواع واصناف السلع والخدمات الاستهلاكية والتنبؤ بحجم الطلب عليها في المستقبل ، وساهمة الانتاج المحلي والاستيراد في تغطية هذا الطلب .
- دراسات في مجال النمط الاستهلاكي للمجتمع الاردني ولمختلف فئات المجتمع والمناطق الجغرافيه .



الملحق الاحصائي

- الجد اول الاحصائيه .
- النتائج الاحصائيه المستخرجه بواسطة الحاسب الالكتروني .

الجدول الاحصائي

البيانات	رقم الجدول
تطور عوائد العاملين باجر/ فائض التشغيل / تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج (بالاسعار الجارية) .	١
تطور الانفاق الاستهلاكي والادخار الخاص في الاردن بالاسعار الجارية (١٩٥٩ - ١٩٨٢) .	٢
الارقام القياسية للاسعار في الاردن (١٩٥٩ - ١٩٨٢) .	٣
تطور عدد سكان الاردن (١٩٥٩ - ١٩٨٢) .	٤
تطور الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي المتاح (بالاسعار الجارية) (١٩٥٩ - ١٩٨٢) .	٥
الانفاق الاستهلاكي ، الناتج المحلي الاجمالي في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٧) .	٦
الانفاق الاستهلاكي ، الناتج المحلي الاجمالي في المغرب (١٩٧٠ - ١٩٧٧) .	٧
الانفاق الاستهلاكي ، الناتج المحلي الاجمالي في سوريا .	٨
الانفاق الاستهلاكي ، الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية (١٩٧٠ - ١٩٧٧) .	٩

جدول رقم (١)

تطور عوائد العاملين باجر/ فائض التشغيل/ تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج (بالاسمار الجاربه)
(١٩٥٩ - ١٩٨٢)

بالمليون دينار

تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج	للضفة الشرقيه فقط		تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج	للشقيين الشرقيه والخرميه		السنة
	فائض التشغيل	عوائد العاملين باجر		فائض التشغيل	عوائد العاملين باجر	
٦٦	٦٣٩	٤٥٤	٤٦	٤٨٥	٣٢٧	١٩٥٩
٤١	٦٧٢	٦٣٤	٦٦	٥١١	٣٤٨	١٩٦٠
٦٩	٨١٦	٧٣٢	٥٢	٦٨٩	٣٧٦	١٩٦١
٥٥	٧٤٩	٧٢١	٦٦	٦٣٦	٣٩٨	١٩٦٢
٥٥	٨٣٨	٧٤٣	٦٦	٦٩٩	٤٢٤	١٩٦٣
٧٤	٩١٩	٨٢٨	٩٣	٨٣٢	٤٦٤	١٩٦٤
١٤٧	٩٢٠	٨٨٦	٩١	٩٢٥	٥١٨	١٩٦٥
٢٤١	١٢٦٧	١٠٧٢	١٠٦	٨٥٠	٥٧٥	١٩٦٦
٥٣٣	١٦٥٢	١٣٤٥				
١٣٦٤	٢٠٣٢	١٦٨٧				
١٥٤٨	٢٤٢٣	١٩١٥				
١٥٩٤	٣١١٢	٢٣٠٦				
١٨٠٤	٣٤٩١	٢٠٣٢				
٢٣٦٧	٤٦٢٤	٣٩٧٢				
٣٤٠٩	٥٥٠٧	٤٦٥٠				
٣٧٢٠	٦٠١٩	٥٣٩٩				

المصدر: ١ - دائرة الاحصاءات العامه ، الحسابات القوميه في الاردن ، (١٩٥٢ - ١٩٧٥) ، (١٩٧٥ - ١٩٨٠) ، (١٩٨١ - ١٩٨٢) ،
(١٩٧٨ - ١٩٨٢) .

٢ - البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائيه الشهرية للسنوات (١٩٦٩ - ١٩٨٢) .

تطور الانفاق الاستهلاكي والادخار الخاص في الاردن بالاسعار الجارية (١٩٥٩-١٩٨٢) بالسليلون دينار
 جدول رقم (٢)

للمنفعة الشرقية فقط		للمنفعة الشرقية والخرطوم		الادخار الخاص	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الانفاق الاستهلاكي الخاص	السنة
الادخار الخاص	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الادخار الخاص	الانفاق الاستهلاكي الحكومي				
١٣١	٤٤٠	١٠٣٨	٢٥٧	١٣٠	٢٥٧	٨٦٨	١٩٥٩
١٠٤	٥٥٩	١٢٧٤	٢٧٠	٣٠	٢٧٠	٨٨٥	١٩٦٠
١١٦	٦٤٠	١٥٦٨	٢٧٧	٨٢	٢٧٧	١٠٣٢	١٩٦١
٧٤	٥٨٧	١٥٢٨	٢٨٧	٥٨	٢٨٧	١٠٢٧	١٩٦٢
٤٩	٦٠٤	١٦١٧	٣٢٤	٠	٣٢٤	١١٧٤	١٩٦٣
٩١	٦٨٣	١٧٧٤	٣١٠	١٣٤	٣١٠	١٢٤٧	١٩٦٤
١٦٨	٨٠٠	١٨٣١	٣٥٣	١٢٩	٣٥٣	١٣٩٥٠	١٩٦٥
٥٨١	٩٧٧	١٩٩٨	٣٧٣	٠	٣٧٣	١٥١٥	١٩٦٦
٤٧٢	١١٠١	٣٠٤٦					
٥٥٠	١٥٥٩	٣٧١١					
٦٧٦	١٥٦٦	٤٨١٥					
٤٩٩	١٩٠٠	٥٧٢٨					
١٠٢٠	٢٣٥٣	٧٣٦٨					
٢٦٩٦	٢٤٣٨	٨٤٣٤					
٢٤٧٧	٢٨٥٩	١٠٨٥٢					
٢٩٣٣	٣٤٢١	١١٨٠٨					

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية في الاردن: (١٩٥٢ - ١٩٧٦)، (١٩٧٥ - ١٩٨٠)، دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية في الاردن: (١٩٨١ - ١٩٧٥)، (١٩٧٨ - ١٩٨٢).

جدول رقم (٣)

الارقام القياسية للاسعار في الاردن

(١٩٥٩ - ١٩٨٢)

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ١٩٧٥ = ١٠٠	السنة	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ١٩٦٩ = ١٠٠	السنة	الرقم القياسي الضمني للاسعار ١٩٧٢ = ١٠٠	السنة
١٠٠	١٩٧٥	٩٣	١٩٦٧	٧١	١٩٥٩
١١١٥	١٩٧٦	٩٢ر٤	١٩٦٨	٧٤	١٩٦٠
١٢٧٧	١٩٧٧	١٠٠	١٩٦٩	٧٥	١٩٦١
١٣٦٦	١٩٧٨	١٠٥ر٤	١٩٧٠	٧٦	١٩٦٢
١٥٦٠	١٩٧٩	١١٢ر٦	١٩٧١	٧٧	١٩٦٣
١٧٣ر٣	١٩٨٠	١٢٤ر٥	١٩٧٢	٧٧	١٩٦٤
١٩٢ر٥	١٩٨١	١٤٨ر٨	١٩٧٣	٧٨	١٩٦٥
٢٠٦ر٧	١٩٨٢	١٩٦ر٥	١٩٧٤	٨١	١٩٦٦
		٢٢٨ر	١٩٧٥	٨٢	١٩٦٧

المصدر : ١ - دائرة الاحصاءات العامة - الحسابات القومية للاردن

٠ (١٩٧٦ - ١٩٥٢)

٢ - دائرة الاحصاءات العامة - الارقام القياسية لتكاليف المعيشة

لسنوات مختلفه (١٩٦٩ - ١٩٨٠)

٣ - دائرة الاحصاءات العامة - النشره الاحصائيه السنويه لسنوات

مختلفه (١٩٨٠ - ١٩٨٢)

جدول رقم (٤)

تطور عدد سكان الاردن

(١٩٥٩ - ١٩٨٢)

بالالف نسمة

للفئة الغربية والشرقية	السنة	للفئة الشرقية فقط	السنة
عدد السكان بالالف نسمة		عدد السكان بالالف نسمة	
١٦٥٨٣	١٩٥٩	١٣٦٢٠	
١٧٢٤٩	١٩٦٠	١٤٠٩١	
١٧٠٦٢	١٩٦١	١٤٥٧٨	
١٧٦٥٠	١٩٦٢	١٥٠٨٢	
١٨٢١٠	١٩٦٣	١٥٦٢٠	
١٨٧٩٠	١٩٦٤	١٦١٧٥	
١٩٤٠٠	١٩٦٥	١٦٧٥١	
٢٠٠٦٠	١٩٦٦	١٧٣٥٠	
		١٨١٠٥	
		١٨٨٩٣	
		١٩٧١٦	
		٢٠٥٧٥	
		٢١٤٧٦	
		٢٢٣٣٠	
		٢٣٢٢٣	
		٢٤١٥٢	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية لسنوات مختلفة

١٩٧٣، ١٩٨١، ١٩٨٢

جدول رقم (٥)

تطور النتائج المحلي الاجمالي والدخل القومي
المتاح (بالاسعار الجارية)

(١٩٥٩ - ١٩٨٢)

بالمليون دينار

للضفة الشرقية فقط		السنة	للضفة الشرقية والغربية		السنة
الدخل القومي المتاح	النتائج المحلي الاجمالي		الدخل القومي المتاح	النتائج المحلي الاجمالي	
١٩٠ر١	١٣١ر٢	١٩٦٧	١١٦ر١	٩٣ر٥	١٩٥٩
٢١٣ر٣	١٥٦ر١	١٩٦٨	١٢٢ر٦	٩٨ر٣	١٩٦٠
٢٣٧ر١	١٨٣ر٤	١٩٦٩	١٤٣ر١	١٢٠ر١	١٩٦١
٢٢٠ر٠	١٧٤ر٤	١٩٧٠	١٤٤ر٦	١١٨ر٩	١٩٦٢
٢٢٨ر٢	١٨٦ر٢	١٩٧١	١٤٩ر٧	١٢٩ر١	١٩٦٣
٢٨١ر٢	٢٠٧ر٢	١٩٧٢	١٧٢ر٩	١٤٨ر٩	١٩٦٤
٢٩٧ر٨	٢١٨ر٣	١٩٧٣	١٨٩ر٩	١٦٧ر٦	١٩٦٥
٣٥٧ر٥	٢٤٧ر٣	١٩٧٤	١٩٥ر١	١٧٠ر٦	١٩٦٦
٥١٢ر٥	٣٢١ر٥	١٩٧٥			
٦٨٣ر٤	٤٣٠ر٣	١٩٧٦			
٨١٩ر٨	٥٢٥ر٢	١٩٧٧			
٨٧٨ر٠	٦٤٤ر٦	١٩٧٨			
١٢١٩ر٥	٧٦٧ر٢	١٩٧٩			
١٥٥٥ر٥	٩٩٨ر٤	١٩٨٠			
١٨٩١ر٠	١٢٠٦ر٢	١٩٨١			
٢٠٠٤ر٩	١٣٦٦ر٦	١٩٨٢			

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة - الحسابات القومية في الاردن .

(١٩٥٢ - ١٩٧٥) ، (١٩٧٥ - ١٩٨١) ، (١٩٨١ - ١٩٧٨) ، (١٩٧٨ - ١٩٨٢) .

جدول رقم (٦)

الاتفاق الاستهلاكي، الناتج المحلي الاجمالي
في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٧)

بالمليون دولار

الناتج المحلي الاجمالي	الاتفاق الاستهلاكي الحكومي	الاتفاق الاستهلاكي الخاص	السنة
٥٨٧٢٢١	١٦٤٩١	٤٤٦٢٢٢	١٩٧٠
٣٤١٧	٩٠٥	٢٢٣٧	*١٩٧١
٣٦٦٣	١٠٢٠٠	٢٣٣٩	*١٩٧٢
٨٠٨٥٥	٢٥٦٤٠	٥٨٧٩٢	١٩٧٣
٩٣١١٥	٢٨٠٣٠	٦٦١٥٢	١٩٧٤
١٢٢١٢٨	٣٠٩٩٩	٨٣٨٤٦	١٩٧٥
١٦٠٣٨٢	٤١٨١٤	١٠٢٨٢٤	١٩٧٦
١٨٧٥٩٤	٤٠٢٧٥	١١٥١٢٧	١٩٧٧

* بالمليون جنيه مصري .

المصدر : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الكتاب الاحصائي السنوي
للبلاذ العربية - العدد الثاني (١٩٧٧) - العدد الرابع
(١٩٨١) .

جدول رقم (٧)

الاتفاق الاستهلاكي، الناتج المحلي الاجمالي في
المغرب (١٩٧٠ - ١٩٧٧)

بالطنين دولار

السنة	الاتفاق الاستهلاكي الخاص	الاتفاق الاستهلاكي الحكومي	الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٠	٢٤١٨	٤٨٥٧	٣٨٤٠
*١٩٧١	١٣٥٢٠	٢٧٤٠	١٨٩٠٠
*١٩٧٢	١٤٦٢٠	٢٥٣٠	٢٠٦٠٠
١٩٧٣	٣٦٩٥	٧٣٧٩	٦٠٦٦٦
١٩٧٤	٤٢١٠	٩٢١٦	٧٩٨٩٦
١٩٧٥	٥٢٤٦	١٢٣١٢	٨٩٦٨٠
١٩٧٦	٦٥١٨٨	٢١٧٠٦	٩٢٤٩٠
١٩٧٧	٧٠٦٣١	٢٢٧٥٩	١٠٢٩٦٦

* التقيمه بالطنين درهم مغربي .

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الكتاب الاحصائي السنوي
للبلاد العربية - العدد الثاني (١٩٧٧)، العدد الرابع

٠(١٩٨١)

جدول رقم (٨)

الانفاق الاستهلاكي، الناتج المحلي
الاجمالي في سورية

(١٩٧٧ - ١٩٧٠)

بالمليون دولار

السنة	الانفاق الاستهلاكي الخاص	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٠	١١٨٤ر١	٣١٠ر٨	١٦٨٤ر٢
١٩٧١	٤٢٤٠ر٠	١٣٦٦ر٠	٧٤٤٨ر٠
١٩٧٢	٦١٣٦ر٠	١٥٨٠ر٠	٨٨٩١ر٠
١٩٧٣	١٤٣٠ر١	٥١٨ر٠	٢٣٧٥ر٨
١٩٧٤	٢٨١٦ر٣	٧٢٧ر٥	٣٩٩٣ر٧
١٩٧٥	٣٥٠٥ر٨	١١١٩ر٨	٥٤٥٧ر٤
١٩٧٦	٣٥٥٠ر١	١٢٠٩ر٦	٦٠٥٥ر٦
١٩٧٧	٤٠٩٧ر٢	١٣٤١ر٥	٦٦١٧ر٣

* سنة ٧١، ٧٢ القيمة بالمليون ليرة سورية .

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الكتاب الاحصائي السنوي
للبيلار العربية - العدد الثاني (١٩٧٧) العدد الرابع

٠ (١٩٨١)

جدول رقم (٩)

الانفاق الاستهلاكي، الناتج المحلي
الاجمالي في المملكة العربية السعودية

بالمليون دولار

(١٩٧٧ - ١٩٧٠)

السنة	الانفاق الاستهلاكي الخاص	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الانفاق الاستهلاكي الاجمالي
١٩٧٠	١٣٠٢٦	٧٦٠٥	٣٨٦٧٧
*١٩٧١	٦٤١٢	٣٧٩٨	٢٢٩٢١
*١٩٧٢	٦٩١٤	٤٢٨٥	٢٨٢٥٧
١٩٧٣	٢١٤٣٧	١٤٤٨٣	١١٠٠٩٧
١٩٧٤	٢٩١٨١	٢٥٢٣١٠	٢٨٠٣٤٧
١٩٧٥	٤١٢١٢	٤٤٢٩٦	٣٨٣٨٩٩
١٩٧٦	٥٣٥٨٢	٧٩٨٥٢	٦٤٥٩١٩
١٩٧٧	٩٧٢٣٦	١١٦٨٤٣	٥٨٣٩٠٤

* القيمة بالمليون ريال سعودي -

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الكتاب الاحصائي السنوي

للبلاد العربية - العدد الثاني (١٩٧٧) - العدد الرابع

٠ (١٩٨١)

النتائج الاحصائية المستخرجه
بواسطة الحاسب الالكتروني

دليل الرموز

$$x_1 = C$$

$$x_2 = \frac{C}{V}$$

$$x_3 = Y$$

$$x_4 = T$$

$$x_5 = Y_0$$

$$x_6 = C_0$$

$$x_7 = Y-1$$

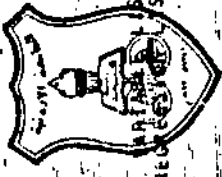
$$x_8 = C-1$$

$$x_9 = Y_d$$

$$x_{10} = R$$

$$x_{13} = W$$

$$x_{16} = \frac{Y}{V_0}$$



4 SPSS MULTIPLE REGRESSION

6 FILE NAME (CREATION DATE = 31/07/83) ***** MULTIPLE REGRESSION *****

8 DEPENDENT VARIABLE.. X1

10 VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 1..

12 ANALYSIS OF VARIANCE OF SUM OF SQUARES MEAN SQUARE F

14 REGRESSION 758.85257 758.85257 341.80190

16 RESIDUAL 488.14728 22.15079

18 MULTIPLE R 0.96929

20 R SQUARE 0.93953

22 ADJUSTED R SQUARE 0.93073

24 STANDARD ERROR 4.71013

26 VARIABLES IN THE EQUATION

28 VARIABLE B BETA STD ERROR B F

30 X4 -0.01610 -0.02956 0.20414 0.006

32 VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 2.. X4

34 ANALYSIS OF VARIANCE OF SUM OF SQUARES MEAN SQUARE F

36 REGRESSION 758.27922 758.27922 163.28480

38 RESIDUAL 487.77008 23.22715

40 MULTIPLE R 0.96932

42 R SQUARE 0.93958

44 ADJUSTED R SQUARE 0.93303

46 STANDARD ERROR 4.83944

48 VARIABLES IN THE EQUATION

50 VARIABLE B BETA STD ERROR B F

52 X3 0.6866304 0.08287 06.651

54 X4 -0.42658530-01 -0.01610 0.006

56 (CONSTANT) 20.76266

58 MAXIMUM STEP REACHED

60 STATISTICS WHICH CANNOT BE COMPUTED ARE PRINTED AS ALL NINES.

62

64

66

68

70

72

74

76

78

80

82

84

86

88

90

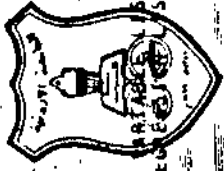
92

94

96

98

100



SPSS MULTIPLE REGRESSION

FILE: NQNAME (CREATION DATE = 31/07/83)

DEPENDENT VARIABLE... X1... MULTIPLE REGRESSION

VARIABLES ENTERED ON STEP NUMBER 1... X1

ANALYSIS OF VARIANCE			
	DF	SUM OF SQUARES	MEAN SQUARE
MULTIPLE R		7564.85257	241.80196
R SQUARE		466.19728	22.15079
ADJUSTED R SQUARE			
STANDARD ERROR			

VARIABLES IN THE EQUATION			
VARIABLE	BETA	STD ERROR E	F
X1	0.96929	0.03660	41.802
(CONSTANT)	0.0766042	21.20372	

VARIABLES NOT IN THE EQUATION			
VARIABLE	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE	F
X4	-0.01610	-0.02556	0.20414
X5	-0.01289	-0.02119	0.17822

VARIABLES ENTERED ON STEP NUMBER 2... X1 X2

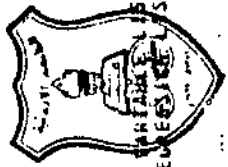
ANALYSIS OF VARIANCE			
	DF	SUM OF SQUARES	MEAN SQUARE
MULTIPLE R		7583.27977	3792.63988
R SQUARE		487.77608	23.22715
ADJUSTED R SQUARE			
STANDARD ERROR			

VARIABLES IN THE EQUATION			
VARIABLE	BETA	STD ERROR E	F
X1	0.96932	0.03666	64.651
X2	0.93958	0.06207	0.616
(CONSTANT)	0.0766042	21.20372	

VARIABLES NOT IN THE EQUATION			
VARIABLE	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE	F
X3	-0.00313	-0.00015	0.08246
X4	-0.00015	-0.00015	0.006

F-LEVEL OR TOLERANCE-LEVEL INSUFFICIENT FOR FURTHER COMPUTATION

STATISTICS WHICH CANNOT BE COMPUTED ARE PRINTED AS ALL NINES



SPSS MULTIPLE REGRESSION

FILE NAME (CREATION DATE = 31/07/83)

REFERENCE LIST

DEPENDENT VARIABLE

VARIABLES ENTERED ON STEP NUMBER

ANALYSIS OF VARIANCE OF SUM OF SQUARES MEAN SQUARE F

MULTIPLE R	0.96929	7584.85251	7504.85257	341.80190
R SQUARE	0.93953	608.19728	22.19079	
ADJUSTED R SQUARE	0.93678			
STANDARD ERROR	4.71071			

VARIABLES IN THE EQUATION

VARIABLE	B	BETA	STD ERROR B	F	VARIABLES NOT IN THE EQUATION	BETA IN	PARTIAL	TOLERANCE	F	VA
X3	0.6766042	0.96929	0.03660	341.802	X4	-0.01610	-0.02956	0.20414	0.046	
CONSTANT	21.20972				X6	-0.01002	-0.02274	0.26685	0.014	

VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER

ANALYSIS OF VARIANCE OF SUM OF SQUARES MEAN SQUARE F

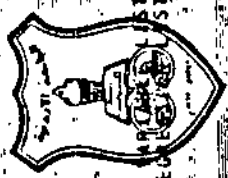
MULTIPLE R	0.96932	7585.27977	7502.63988	163.29480
R SQUARE	0.93958	607.77006	23.22715	
ADJUSTED R SQUARE	0.93365			
STANDARD ERROR	4.61946			

VARIABLES IN THE EQUATION

VARIABLE	B	BETA	STD ERROR B	F	VARIABLES NOT IN THE EQUATION	BETA IN	PARTIAL	TOLERANCE	F	VA
X3	0.6866304	0.96936	0.03628	68.051	X6	0.00484	0.00521	0.07002	0.001	
X4	0.4258530	-0.01610	0.31455	0.018						
CONSTANT	20.76206									

F-LEVEL OR TOLERANCE-LEVEL INSUFFICIENT FOR FURTHER COMPUTATION

STATISTICS WHICH CANNOT BE COMPUTED ARE PRINTED AS ALL NAES



SPSS MULTIPLE REGRESSION (CREATION DATE = 31/07/83)

DEPENDENT VARIABLE: X1
MULTIPLE REGRESSION

VARIABLES ENTERED ON STEP NUMBER 1

ANALYSIS OF VARIANCE	SUM OF SQUARES	MEAN SQUARE	F
REGRESSION	7584.85257	7584.85257	341.80198
RESIDUAL	488.19728	22.15079	

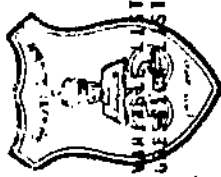
VARIABLES IN THE EQUATION				VARIABLES NOT IN THE EQUATION			
VARIABLE	BETA	STD ERROR B	F	VARIABLE	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE	F
X3	0.6766042	0.03690	341.602	X4	-0.01610	-0.02938	0.20414
(CONSTANT)	21.26972	0.96929			0.24211	0.29210	0.08863

VARIABLES ENTERED ON STEP NUMBER 2

VARIABLES IN THE EQUATION				VARIABLES NOT IN THE EQUATION			
VARIABLE	BETA	STD ERROR B	F	VARIABLE	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE	F
X3	0.5152127	0.73409	0.12075	X4	-0.06070	-0.11274	0.19080
X7	0.1807434	0.24211	0.12614				
(CONSTANT)	19.55575						

ANALYSIS OF VARIANCE				MEAN SQUARE			
DF	SUM OF SQUARES	Z	F	MEAN SQUARE	Z	F	F
21	7626.50726			3813.25363			179.22963
21	465.54255			21.26393			

90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
00



SPSS MULTIPLE REGRESSION DATE 31/01/83

FILE NAME CREATION DATE 31/01/83 MULTIPLE REGRESSION *****

DEPENDENT VARIABLE X1

VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER X1 X2

MULTIPLE R 0.9829
R SQUARE 0.93953
ADJUSTED R SQUARE 0.93678
STANDARD ERROR 4.71071

ANALYSIS OF VARIANCE DF SSJM OF SQUARES MEAN SQUARE F
REGRESSION 2 7584.85257 3792.42628 341.60190
RESIDUAL 22 488.19726 22.18509

VARIABLES IN THE EQUATION

VARIABLE	B	BETA	STD ERROR B	F
X3	0.6766642	0.56924	0.03660	341.802
(CONSTANT)	21.26572			

VARIABLES NOT IN THE EQUATION

VARIABLE	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE	F
X2	-0.01610	-0.03958	0.20414
X1	0.24214	0.29216	1.955
X0	0.19618	0.33268	2.682

VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 2 X1 X2

MULTIPLE R 0.97274
R SQUARE 0.94622
ADJUSTED R SQUARE 0.94110
STANDARD ERROR 4.54653

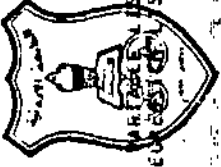
ANALYSIS OF VARIANCE DF SSJM OF SQUARES MEAN SQUARE F
REGRESSION 2 7638.88453 3819.44226 184.74135
RESIDUAL 21 424.16532 20.20020

VARIABLES IN THE EQUATION

VARIABLE	B	BETA	STD ERROR B	F
X3	0.5521355	0.79098	0.06474	42.484
X2	0.2061787	0.19618	0.12754	2.613
(CONSTANT)	15.86546			

VARIABLES NOT IN THE EQUATION

VARIABLE	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE	F
X1	0.05172	0.10973	0.19469
X0	0.06128	0.04736	0.05212



SPSS MULTIPLE REGRESSION

FILE NAME: CREATION DATE = 31/07/83

DEPENDENT VARIABLE: X1

VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 3: X3

ANALYSIS OF VARIANCE

DF	SUM OF SQUARES	MEAN SQUARE	F
3	7645.82163	2548.60719	118.80933
20	428.52842	21.42642	

ADJUSTED R SQUARE: .535090
STANDARD ERROR: 4.63103

VARIABLES IN THE EQUATION

VARIABLE	B	BETA	STD ERROR B	F	TOLERANCE
X3	0.5795455	0.83025	0.10257	31.526	0.03147
X8	0.2203176	0.20964	0.13301	2.746	0.06467
X4	-0.1525383	-0.05772	0.30950	0.244	0.06467
(CONSTANT)	13.89829				

VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 4: X7

ANALYSIS OF VARIANCE

DF	SUM OF SQUARES	MEAN SQUARE	F
4	7645.82163	1911.47052	85.02832
19	427.16778	22.48251	

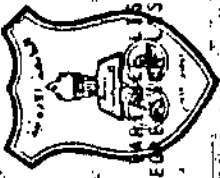
ADJUSTED R SQUARE: .535090
STANDARD ERROR: 4.63103

VARIABLES IN THE EQUATION

VARIABLE	B	BETA	STD ERROR B	F	TOLERANCE
X3	0.5562683	0.75693	0.13392	17.254	0.03147
X8	0.1718927	0.16356	0.22021	0.605	0.06467
X4	0.1657150	-0.06255	0.32016	0.268	0.06467
X7	0.62149110-01	0.08325	0.22205	0.678	0.06467
(CONSTANT)	14.60100				

MAXIMUM STEP REACHED

STATISTICS WHICH CANNOT BE COMPUTED ARE PRINTED AS ALL NINES.



SPSS MULTIPLE REGRESSION

FILE NAME: CREATION DATE: 3/29/83

DEPENDENT VARIABLE: XZ

VARIABLES ENTERED ON STEP NUMBER: 1

MULTIPLE R: 0.19332

R SQUARE: 0.03737

ADJUSTED R SQUARE: -0.00639

STANDARD ERROR: 0.06883

ANALYSIS OF VARIANCE

REGRESSION

RESIDUAL

DF: 22

SUM OF SQUARES: 0.500405

MEAN SQUARE: 0.10422

F: 6.85472

TOLERANCE: 0.00474

VARIABLES IN THE EQUATION

BETA

STD ERROR B

F

C

CONSTANT

-0.118885

-0.19332

0.12864

0.854

1.024960

VARIABLES NOT IN THE EQUATION

BETA IN

PARTIAL

TOLERANCE

F

S

MAXIMUM STEP REACHED

STATISTICS WHICH CANNOT BE COMPUTED ARE PRINTED AS ALL NINES.



SPSS MULTIPLE REGRESSION

FILE NAME CORRELATION DATE = 31/07/83

DEPENDENT VARIABLE... MULTIPLE REGRESSION

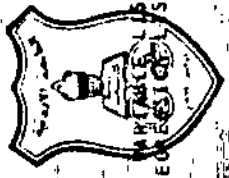
VARIABLES ENTERED ON STEP NUMBER 1.. X4

ANALYSIS OF VARIANCE OF SUM OF SQUARES

REGRESSION RESIDUAL MEAN SQUARE F 26.77141

VARIABLES IN THE EQUATION

VARIABLE	B	STD ERROR	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE	F
CONSTANT	-2.118395502	0.03139	26.771	0.41701	C.698
X1	-0.74089	0.054892	-0.21062	-0.20251	C.620
X2	0.54892	0.04894	-0.20558	-0.16933	C.36604



SPSS MULTIPLE REGRESSION
FILE: NORDAME (CREATION DATE = 31/07/83)

REGRESSION LIST

DEPENDENT VARIABLE: Y
VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 1: X1

ANALYSIS OF VARIANCE
REGRESSION 22. 8319.52724 6514.57722 92.32805
RESIDUAL 22. 1553.47253 70.61239

MULTIPLE R 0.89865
R SQUARE 0.80757
ADJUSTED R SQUARE 0.79883
STANDARD ERROR 9.40312

VARIABLES IN THE EQUATION
B BETA STD ERROR B F
X1 1.014950 0.09865 0.10553 92.329

CONSTANT 1.624004

VARIABLES NOT IN THE EQUATION
VARIABLE BETA IN PARTIAL TOLERANCE F
X4 0.42012 0.61875 0.41701
X10 0.44925 0.83260 0.66000

VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 2: X10

ANALYSIS OF VARIANCE
REGRESSION 21. 7594.93676 3797.46838 166.79492
RESIDUAL 21. 478.11309 22.16729

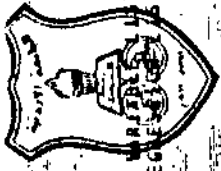
MULTIPLE R 0.96994
R SQUARE 0.94078
ADJUSTED R SQUARE 0.93214
STANDARD ERROR 4.71191

VARIABLES IN THE EQUATION
B BETA STD ERROR B F
X1 0.63670 0.07383 94.872
X10 0.44925 0.09086 47.233

VARIABLES NOT IN THE EQUATION
VARIABLE BETA IN PARTIAL TOLERANCE F
X4 0.00553 0.60567 0.18914

F-LEVEL OR TOLERANCE-LEVEL INSUFFICIENT FOR FURTHER COMPUTATION

STATISTICS WHICH CANNOT BE COMPUTED ARE PRINTED AS ALL NINES



SPSS MULTIPLE REGRESSION

FILE MONAME (CREATION DATE = 31/07/83)

***** MULTIPLE REGRESSION *****

DEPENDENT VARIABLE.. X1

VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 1.. X1

ANALYSIS OF VARIANCE

MULTIPLE R	0.86359	SUM OF SQUARES	6020.85004	MEAN SQUARE	6020.85004
R SQUARE	0.74580	REGRESSION	2092.19991		93.28181
ADJUSTED R SQUARE	0.73424	RESIDUAL			
STANDARD ERROR	9.65825				

VARIABLES IN THE EQUATION

VARIABLE	BETA	STD ERROR B	F	VARIABLE	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE
3				X4	0.47312	0.35648
X13	1.642754	0.20448	64.545	X10	0.45861	0.70380
CONSTANT	26.41009			X11	0.40044	0.38595

VARIABLES NOT IN THE EQUATION

VARIABLE	BETA	STD ERROR B	F	VARIABLE	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE
2				X1		
4				X2		
5				X3		
6				X4		
7				X5		
8				X6		
9				X7		
10				X8		
11				X9		
12				X10		
13				X11		
14				X12		
15				X13		
16				X14		
17				X15		
18				X16		
19				X17		
20				X18		
21				X19		
22				X20		
23				X21		
24				X22		
25				X23		
26				X24		
27				X25		
28				X26		
29				X27		
30				X28		
31				X29		
32				X30		
33				X31		
34				X32		
35				X33		
36				X34		
37				X35		
38				X36		
39				X37		
40				X38		
41				X39		
42				X40		
43				X41		
44				X42		
45				X43		
46				X44		
47				X45		
48				X46		
49				X47		
50				X48		
51				X49		
52				X50		
53				X51		
54				X52		
55				X53		
56				X54		
57				X55		
58				X56		
59				X57		
60				X58		
61				X59		
62				X60		

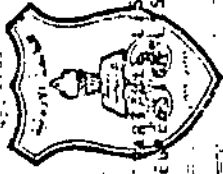
VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 2.. X13

ANALYSIS OF VARIANCE

MULTIPLE R	0.95935	SUM OF SQUARES	7429.98736	MEAN SQUARE	121.31771
R SQUARE	0.92034	REGRESSION	643.06249		30.62202
ADJUSTED R SQUARE	0.91276	RESIDUAL			
STANDARD ERROR	5.53372				

VARIABLES IN THE EQUATION

VARIABLE	B	BETA	STD ERROR B	F	VARIABLE	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE
X13	1.127181	0.59236	0.13969	69.150	X4	0.21610	0.13316
X10	0.6391616	0.49301	0.10155	46.017	X11	0.24422	0.51966
(CONSTANT)	36.37524						



```

SPSS MULTIPLE REGRESSION
FILE NONAME CREATION DATE 31/07/83
DEPENDENT VARIABLE
VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 1
ANALYSIS OF VARIANCE
REGRESSION
RESIDUAL
MULTIPLE R
R SQUARE
ADJUSTED R SQUARE
STANDARD ERROR

```

SUM OF SQUARES
7693.64356
409.40635

MEAN SQUARE
2534.54783
20.77032

F
107.98950

VARIABLES IN THE EQUATION

VARIABLE	BETA	PARTIAL	TOLERANCE
X4	-0.07081	-0.05876	0.11314

VARIABLES IN THE EQUATION

BETA	STD. ERROR	F
0.42641	0.16867	23.127
0.45168	0.09201	66.148
0.24472	0.09201	7.399

VARIABLES IN THE EQUATION

B	CONSTANT
20.83956	

FILE NAME (CONTINUED) = 31/07/03

DEPENDENT VARIABLE = Y1

VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 1... X3

ANALYSIS OF VARIANCE
REGRESSION
RESIDUAL
MEAN SQUARE
ADJUSTED R SQUARE
STANDARD ERROR

Table with columns: VARIABLE, BETA, STD ERROR, F, PARTIAL TOLERANCE. Includes row for X3 (CONSTANT).

VARIABLE(S) ENTERED ON STEP NUMBER 2... X4

ANALYSIS OF VARIANCE
REGRESSION
RESIDUAL
MEAN SQUARE

Table with columns: VARIABLE, BETA, STD ERROR, F, PARTIAL TOLERANCE. Includes rows for X3 and X4 (CONSTANT).

MAXIMUM STEP REACHED

STATISTICS WHICH CANNOT BE COMPUTED ARE PRINTED AS ALL NINES.

STEP MULTIPLE REGRESSION

FILE GDRAME (CREATION DATE = 07/07/03)

VARIABLE LIST
REGRESSION LIST 2

DEPENDENT VARIABLE: XI

VARIABLES ENTERED ON STEP NUMBER 1 13

MULTIPLE R		ANALYSIS OF VARIANCE		SUM OF SQUARES		MEAN SQUARE	
R SQUARE	0.93573	REGRESSION	2907.62458	REGRESSION	2907.62458	REGRESSION	84.46100
ADJUSTED R SQUARE	0.86523	RESIDUAL	413.10756	RESIDUAL	413.10756	RESIDUAL	34.42563
STANDARD ERROR	5.86734						

VARIABLES IN THE EQUATION				VARIABLES NOT IN THE EQUATION			
VARIABLE	B	BETA	STD ERROR	VARIABLE	BETA IN	PARTIAL TOLERANCE	F
CONSTANT	25.16415	0.93573	0.07134	X6	-0.06950	-0.11554	0.34617
							84.461
							0.150

MULTIPLE REGRESSION

$$X1 = A0 + A1 X3 + A2 X4$$

SELECTION 1

VARIABLE NO.	MEAN	STANDARD DEVIATION	CORRELATION X VS Y	REGRESSION COEFFICIENT	STD. ERROR CF REG. COEFF.	COMPUTED T VALUE
3	111.26657	24.78415	0.94630	0.76564	0.10518	7.27937
4	17.06600	4.47214	0.71547	-0.80661	0.28289	-1.28389

DEPENDENT

1 96.91324 16.89893

INTERCEPT

25.48152

MULTIPLE CORRELATION

0.95387

R SQUARE =

0.9098740

STD. ERROR OF ESTIMATE

5.47969

ANALYSIS OF VARIANCE FOR THE REGRESSION

SOURCE OF VARIATION	DEGREES OF FREEDOM	SUM OF SQUARES	MEAN SQUARES	F VALUE
ATTRIBUTABLE TO REGRESSION	2	0.36377E 04	0.18189E 04	3.60574E 02
DEVIATION FROM REGRESSION	12	0.36032E 03	0.30027E 02	
TOTAL	14	0.35980E 04		

قائمة المراجع

١ - المراجع العربي

أولاً : الكتب والابحاث

- ١ - أبو حجلة ، عبد المطلب ، دراسة تحليلية للاوضاع في الاردن ، بحث غير منشور ، البنك المركزي الاردني ، ١٩٧٦ .
- ٢ - أبو حجلة ، عبد المطلب ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة ، البنك المركزي الاردني ، ١٩٨١ .
- ٣ - أبو سمره ، ابراهيم محمد ، السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، كلية التجارة والاقتصاد ، الجامعة الاردنية ، عمان ، ١٩٨٢ .
- ٤ - أبو شيخة ، احمد ، تقييم اولى لتوزيع منافع التنمية وتكاليفها في الاردن ، الافاق العربي ، العدد الاول ، المركز الاردني للدراسات والمعلومات ، عمان ، حزيران ١٩٨١ .
- ٥ - النبوي ، حربي وابو الشعر ، سليم ، حوالات العاملين في ضوضاء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج ، البنك المركزي ، عمان ، ١٩٨٦ .
- ٦ - الحوراني ، هيثم ، تحليل اقتصادي للمستوردات الاردنية وعلاقتها بترشيد الإنفاق الاستهلاكي ، الجامعة الاردنية ، ندوة ترشيد الاستهلاك ، عمان ، ١٩٨١ .
- ٧ - الحوراني ، احمد ، المؤسسات المصرفية في الاردن ، البنك المركزي الاردني ، عمان ، ١٩٧٨ .
- ٨ - الزرقا ، محمد انس ، محاضرات في الاقتصاد القياسي ، جامعة دمشق ، ١٩٧١ .
- ٩ - العمادى ، محمد ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، الطبعة الرابعة ، دمشق ١٩٧١ .

- ١٠ - العمرى ، حسين ، دراسة الطلب وتقدير الاستهلاك في
الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧
- ١١ - الكساسبه ، حمد ، الامن الغذائي وسياسته الاقتصادية في
الاردن ، البنك المركزي ، عمان ، ١٩٨٤ .
- ١٢ - المحجوب ، رفعت ، الطلب الفعلي ، دار النهضة ، القاهرة ،
الطبعة الثانية ، ١٩٧١ .
- ١٣ - الهندي ، عدنان حسن ، وجاسر ، محمد ، نشأة وتطور التشريع
المصرفي في الاردن ، عمان ، ١٩٨٢ .
- ١٤ - بيترسون ، والاس ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، الجزء
الاول ، ترجمة صلاح دباغ ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر
بيروت ، ١٩٦٨ .
- ١٥ - بيترسون ، والاس ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، الجزء
الثاني ، ترجمة صلاح دباغ ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر
بيروت ، ١٩٦٨ .
- ١٦ - حسني ، احمد ، العلاقات الاساسية في تحليل الدخل القومي ،
مذكره رقم ١٧٧ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ١٧ - زغلول ، اسماعيل ، تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد
الاردني ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٤ .
- ١٨ - سعيد ، عبد الفتي ، الترشيد واقتصاد الوفرة ، الدار القومية
للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثالثه ، ١٩٦٦ .
- ١٩ - شينجل ، موارى ، نظريات وسائل في الاحصاء ، ترجمة الدكتور
شعبان عبد الحميد ، دار ماكروهيل للنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٢٠ - عيره ، محمد ، كيفية الحد من استيراد واستهلاك السبلم
الكاليم في الاردن ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨٣ .
- ٢١ - كينز ، جون مينر ، النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود
ترجمة نهاد رضا ، بيروت ، ١٩٦٢ .

٢٢ - مكرم الله ، مورييس ، محاضرات في اقتصاديات الاستهلاك النهائي واسس تخطيطه ، مذكرة رقم (٨٣٦) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢٣ - هيكل ، عبد العزيز ، تعاريف في الرياضيات البحتة والاحصاء ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ .

٢٤ - الدهاس ، هاشم ، تطور تشجيع الاستثمار في الاردن ، عمان

ثانياً : المنشورات الاردنية الرسمية

أ - البنك المركزي الاردني

٢٥ - الاردن طاقات وامكانيات - دائرة الابحاث والدراسات آذار ، ١٩٨٢ .

٢٦ - التقرير السنوي ، للاعوام (١٩٧٠ - ١٩٨٢) ، دائرة الابحاث والدراسات .

٢٧ - النشر الاحصائي الشهري ، السنوات (١٩٦٦ - ١٩٨٢) ، دائرة الابحاث والدراسات .

ب - بنك الاسكندران

٢٨ - التقرير السنوي التاسع ، ١٩٨٢ .

ج - دائرة الاحصاءات العامة

٢٩ - التعداد العام الاول للسكان والمساكن ، ١٨ تشرين ثاني ١٩٦١ المجلد رقم ١ ، نيسان ١٩٦٤ .

٣٠ - التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩ ، النتائج التخييصية للتجمعات السكانية ، نيسان ١٩٨٢ .

٣١ - النشر الاحصائي السنوي ، الاعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٢ .

٣٢ - نتائج عينة التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩ ، آذار ١٩٨١ .

- ٣٣ - دراسة نفقات المعاشله لعام ١٩٦٦، تشرين اول ١٩٦٧ .
- ٣٤ - دراسة نفقات اسر موظفي الحكومه في عمان والارقام القياسيه لتكاليف المعيشه لعام ١٩٦٨، ايلول ١٩٦٨ .
- ٣٥ - دراسة نفقات المعاشله لعام ١٩٦٩ في مدينتي اربد والمقبه خزيران ١٩٧٠ .
- ٣٦ - دراسة نفقات الاسره لعام ١٩٨٠، ١٩٨١ .
- ٣٧ - نشرة الارقام القياسيه لتكاليف المعيشه، للاعوام (١٩٦٨-١٩٨٠) .
- ٣٨ - الحسابات القومييه في الاردن، (١٩٥٢ - ١٩٧٦) .
- ٣٩ - الحسابات القومييه في الاردن، (١٩٧٥ - ١٩٨٠) .
- ٤٠ - الحسابات القومييه في الاردن، (١٩٧٥ - ١٩٨١) .
- ٤١ - الحسابات القومييه في الاردن، (١٩٧٨ - ١٩٨٢) .

د - دائرة المطبوعات والنشر

- ٤٢ - سيرة التنميه في الاردن، بالتعاون مع الجمعيه العلميه الملكيه والمجلس القومي للتخطيط، (١٩٧٨/١٩٧٩) .

هـ - الحكومه الاردنيه

- ٤٣ - قانون الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨، الجريده الرسميه رقم (٢٨١٦) ١٦، تشرين اول ١٩٧٨ .
- ٤٤ - قانون سوق عمان المالي رقم (٣١) لسنة ١٩٣٦، الجريده الرسميه (٢٦٢٩) ، الاول من حزيران ١٩٧٦ .

و - المجلس القومي للتخطيط

- ٤٥ - برنامج السنوات السبع للتنميه (١٩٦٤ - ١٩٧٠) .

- ٤٦ - خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) .
 ٤٧ - خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) .
 ٤٨ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١ - ١٩٨٥) .

ز - سوق عمان المالي

- ٤٩ - التقرير السنوي الرابع (١٩٨١) .
 ٥٠ - التقرير السنوي الخامس (١٩٨٢) .
 ٥١ - دليل الشركات المساهمة العامة الاردنية ، الجزء الثاني
 ١٩٨٢ .
 ٥٢ - دليل الشركات المساهمة العامة المحدودة ، الجزء الثالث
 ١٩٨٣ .

ح - مؤسسة الاسكان

- ٥٣ - دور مؤسسة الاسكان في قطاع الاسكان ، ١٩٨١ .
 ٥٤ - الانجازات ، ١٩٨٣ .

ط - مؤسسة الضمان الاجتماعي

- ٥٥ - الضمان الاجتماعي ، الاهداف ، الالتزامات ، الحقوق ، المزايا
واجراءات التطبيق ، ١٩٨٠ .

ي - نقابة اطباء الاردنية

- ٥٦ - لائحة الاجور الطبيه واسعار المستشفيات ، ١٩٨٢ .

ثالثا : منشورات رسميه عربيه

- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
 ٥٧ - الكتاب الاحصائي السنوي ، العدد الثاني ، القايره ١٩٧٧

٥٨ - الكتاب الاحصائي السنوي، العدد الرابع، عمان ١٩٨١.

٥٩ - الكتاب السنوي للحسابات القومية للبلاد العربيـه،
العدد الثاني، عمان ١٩٨١.

رابعاً : صفـف

- ٦٠ - صوت الشعب، مقابله مع مدير عام سوق عمان المالي، الاول
من كانون الثاني ١٩٨٤.
- ٦١ - الدستور، تعديلات على التعريفه الجمركيه، ٢٦ نيسان ١٩٨٤
- ٦٢ - الدستور، مقابله مع وزير الصناعه والتجاره حول تعديـلات
التعريفه الجمركيه، ٣ أيار ١٩٨٤.



Books

- 1- Ackley, Gardner, Macroeconomics Theory, New York: the Macmillan Co. 1970 .
- 2- Assaf, Ghazi, "The size Distribution of Income in Jordan 1973", Amman, Royal Scientific Society June 1979.
- 4- Duesenberry, James S., Income, Saving and The Theory of Consumer Behavior, New York, Oxford University Press 1976.
- 5- Friedman, Milton, A theory of The Consumption Function, New York: Princeton University Press, 1957.
- 6- Gupta, Devendra, Consumption Patterns in India, New Delhi, 1973.
- 7- Johnston, J., Econometric Methods, 2nd Edition, New York, McGraw - Hill, 1972.
- 8- Kane, E., J., Economic Statistics and Econometrics, New York, Harper International, 1968.
- 9- Kmenta, Jan, Elements of Econometrics, New York, Collier-Macmillan Ltd., 1971.
- 10- Liviatan, Nissan, Consumption patterns in Israel, Jerusalem, April, 1964.
- 11- Malinvaud, E., Statistical Methods in Econometrics, North Holland, 1970.
- 12- Taha, Mohammad Issa, and Ibrahim, Issa, General Linear Model, Amman, Royal Scientific Society, April 1978.
- 13- Timbrell, M.C., Consumption Functions, Topics in Applied Macroeconomics, David, F.ed., London Macmillan Co., 1976
- 14- United Nations, Monthly Bulletin of Statistics, February 1981.
- 15- Walters, A., A., An Introduction to Econometrics, 2nd Edition, London, 1970.

Articles

Function

- 16 - Aman, Al., "The Theory of the Consumption" The Iraqi Journal of economic and administrative research, Bagdad University, August 1977.
- 17.- Ferber, Robert, "Consumer Economics, A survey ", Journal of Economic Literature, Vol. XI, No. 4 March 1973.
- 18 - Modigliani, F. and Tarantelli, E., "The consumption Function in a Developing Economy and the Italian Experience", The American Economic Review, Vol. 65 No. 5, Dec. 1975.
- 19.- Singh, Balivir and Ullah, Aman, "The consumption Function: The Permanent Income Versus The Habit Persistence Hypothesis", The Review of Economic and Statistics, Vol. LVIII No. 1 Feb. 1976,
- 20 - Smyth, David J. and Mahon, Patrick , "The Australian short-run consumption Function", The Economic Record, Vol. 48 No. 122 June 1972.
- 21 - Song, Byung-Nak, "Empirical Research on Consumption Behavior: Evidence from Rich and poor LDCs", Economic Development and Cultural Change, Vol. 29, No. 3 1981.

Chapter IV examines the effects of the other factors which are expected to influence private consumption expenditure in Jordan. But since there are no data available on these factors or they cannot be measured quantitatively, they are discussed qualitatively to define their effect on the level of consumption.

Chapter V analyses the development of the consumption function through time in order to show the net effect of the other factors, including the distribution of income, on the private consumption expenditure. This is done by splitting the period under investigation (1959 - 1982) into two overlapped periods, (1959-1972) and (1968-1982). As a result, the estimate of the marginal propensity to consume fell from (0.84) for the first period to (0.66) for the second period. It was only possible to explain this decline by a shift in the income distribution in favour of the class of low marginal propensity to consume i.e. those in the highest income brackets.

Finally, the study ends with some policy suggestions ranging from curtailing luxurious consumption to redistribution of income in favour of low-income classes. It also stresses the urgent need to develop the field of statistics, and promote more studies in this direction.

Ibrahim Mohammad Abu

May, 1984

ABSTRACT

=====

This thesis deals, both theoretically, and empirically, with the case of consumer-demand in Jordan. More specifically, it examines the behaviour of private consumption expenditure through some formulation of consumption function.

Chapter I is a brief analytical survey of literature on the theoretical principle, that explain the private consumption expenditure behaviour and the related hypothesis of consumption functions, starting from the classical theory, the Keynesian absolute income hypothesis and ending with Friedman's permanent income hypothesis. The chapter also contains a summary of the most important factors that are believed to affect private consumption.

In chapter II, we apply regression analysis for some suggested formulations of the consumption function, using data for Jordan during (1959-1982) The chapter also includes statistical tests for the regression results. This chapter shows that Keynes hypothesis is the best and most capable one to explain the private consumption expenditure behaviour in Jordan. On the basis of this hypothesis, disposable personal income is assumed to be the major determinant of consumption expenditure. The marginal propensity to consume estimate is around (0.68), a low level compared with the average propensity to consume (0.907) and the level of economic growth in Jordan.

Chapter III traces income distribution in Jordan being the second most important factor affecting private consumption expenditure on the basis of the data available on the structural and professional income distribution. These data, however, don't clarify the effects of this distribution on private consumption expenditure.

and professional income distribution. These data, however, don't clarify the effects of this distribution on private consumption expenditure.

Chapter IV examines the effects of the other factors which are expected to influence private consumption expenditure in Jordan. But since there are no data available on these factors or they cannot be measured quantitatively, they are discussed qualitatively to define their effect on the level of consumption.

Chapter V analyses the development of the consumption function through time in order to show the net effect consumption expenditure. This is done by splitting the period under investigation (1959-1982) into two overlapped periods, (1959-1972) and (1968-1982). As a result, the estimate of the marginal propensity to consume fell from (0.84 for the first period to (0.66) for the second period. It was only possible to explain this decline by a shift in the income distribution in favour of the class of low marginal propensity to consume i.e., those in the highest income brackets.

Finally, the study ends with some policy suggestions ranging from curtailing luxurious consumption to redistribution of income in favour of low-income classes. It also stresses the urgent need to develop the field of statistics, and promote more studies in this direction.

IBRAHIM M. ABU-SAMRA